



مَصْرِفُ لِيْبِيَا الْمَرْكَزِيّ
إِدَارَةُ الرِّقَابَةِ عَلَى الْمَصَارِفِ وَالنَّقْدِ

التقريّر السنوي لإدارة الرقابة
على المصارف والنقد
(1377 ودر 2009 مسيحي)

مؤشرات السلامة المالية والاستقرار
في القطاع المصرفي الليبي

حقوق الطبع و النشر محفوظة ©2010 .

صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
توجه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي :

ص . ب 1103

طرابلس - ليبيا

بريد مصور (فاكس) ++(218)214831642

بريد إلكتروني : supervision@cbl.gov.ly

الموقع الإلكتروني : www.CBL.GOV.LY

هاتف : 41 - 218214831640 ++

**التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد
1377 و.ر (2009 مسيحي)**

((مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي))

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
1	تقديم
3	مقدمة
	الفصل الأول
	هيكل القطاع المصرفي الليبي
5	تمهيد
6	1.المصارف التجارية
6	أ) تطور هيكل المصارف الليبية
7	ب) توزيع فروع ووكالات المصارف
8	2.المصارف الأخرى
8	أ)المصرف الليبي الخارجي
8	ب) المصارف المتخصصة
8	ج) مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية
	الفصل الثاني
	الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي
9	تمهيد
9	1. تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية
11	أ)مصادر أموال المصارف التجارية
11	• الخصوم الإيداعية
12	• الأموال الخاصة
13	ب)استخدامات أموال المصارف التجارية
13	• الجانب التمويلي
13	• الاستثمارات
14	ج) حسابات خارج الميزانية
17	2.ترتيب المصارف

الصفحة	العنوان
17	أ) الترتيب حسب الأصول داخل الميزانية
17	ب) ترتيب المصارف حسب الأصول التي تديرها
17	• حسب مجموعات المصارف.....
17	• حسب طبيعة الأصول
18	ج) ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة
19	3. مؤشر تركيز القطاع المصرفي Herfindahl – Hirschman index
الفصل الثالث	
رسمة القطاع المصرفي	
21	تمهيد
21	أ) النسب المتعلقة بالأموال الخاصة
22	• نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول
22	• نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة
23	ب) نسبة الملاءة
الفصل الرابع	
نوعية أصول القطاع المصرفي	
26	تمهيد
26	1. توزيع أصول القطاع المصرفي
27	2. الأصول المتداولة
27	أ) التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
29	ب) التوظيفات والحسابات لدى المصارف
32	3. القروض والتسهيلات والسلفيات
34	أ) التسهيلات المباشرة
34	• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع
35	• جودة الأصول
37	• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة

الصفحة	العنوان
38	ب)التسهيلات غير المباشرة
40	ج)هيكل المحفظة الائتمانية
41	د) التركيز الائتماني
الفصل الخامس	
ربحية القطاع المصرفي	
43	تمهيد
43	1. قائمة الدخل الملخصة المقارنة
44	2. هيكل الإيرادات والمصروفات
44	أ) الدخل من الفوائد
45	ب) الدخل من غير الفوائد
45	• الإيرادات من غير الفوائد
47	• المصروفات من غير الفوائد
47	• نسب الربحية
51	3. الكفاءة
الفصل السادس	
سيولة القطاع المصرفي	
52	تمهيد
52	1.تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي
52	أ) نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة
53	ب) نمو الودائع حسب أنواعها
55	2.نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي
55	أ) نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة
56	ب) نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
58	ج) المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية).....
60	• المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي المطلوب خلال سنة 2008م

الصفحة	العنوان
	الفصل السابع
	الإطار العام للرقابة المصرفية في ليبيا، وجهود تطويرها خلال الفترة 2002-2008 مسيحي
61	تمهيد
62	أولاً: أوجه الرقابة المصرفية وأساليبها
62	أ) أوجه الرقابة
62	1. الرقابة الوقائية
62	2. رقابة الأداء
62	3. الرقابة التصحيحية
63	ب) أساليب الرقابة
63	1. الرقابة الميدانية
63	2. الرقابة المكتبية
63	ثانياً: جهود تطوير الرقابة المصرفية
63	أ) إصدار تعليمات ومعايير رقابية (Regulations)
65	ب) تطبيق إجراءات الرقابة المصرفية
	الفصل الثامن
	تطور التشريعات والإجراءات الرقابية
66	أولاً:- سلطة الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي الليبي
66	ثانياً:- قانون المصارف الجديد
	الملاحق
	ملحق رقم(1)
74	تطور هيكل القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2005م-2008م
	ملحق رقم(2)
	أهم القرارات المتخذة تنفيذاً للتشريعات الرقابية، والرقابة المصرفية، خلال سنة 2008م
76

الصفحة	العنوان
	ملحق رقم (3)
77	تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية العامي 2007-2008م
	ملحق رقم (4)
79	ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية
	ملحق رقم (5)
80	ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية
	ملحق رقم (6)
81	ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة
	ملحق رقم (7)
82	قائمة الدخل المجمعة للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008م ...
	ملحق رقم (8)
83	توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب مناطق الجماهيرية
	ملحق رقم (9)
84	تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2007 م - 2008م
	ملحق رقم (10)
85	أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال العام 2007م
	ملحق رقم (11)
86	أهم البنود المالية بميزانيات المصارف المتخصصة خلال العام 2008م
	ملحق رقم (12)
87	مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية المرخص لها للعمل في ليبيا
	ملحق رقم (13)
88	المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم الأصول والعقارات المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
	ملحق رقم (14)
89	مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي
	ملحق رقم (15)
93	بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة

الصفحة	العنوان
	ملحق رقم (16)
95	المنشورات الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد من سنة 2005م إلى سنة 2008م.....
	الجدول
5	المصارف العاملة في ليبيا خلال العام 2008م
23	تطور ملاء رأس المال للمصارف التجارية
58	نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال عام 2008م
59	فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2008/12/31م
60	المصارف التي عجزت عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي
	الأشكال البيانية
	الشكل رقم (1)
7	توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب المناطق
	الشكل رقم (2)
9	تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال سنتي 2007-2008م على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (3)
10	تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (4)
10	توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال سنة 2008م
	الشكل رقم (5)
11	توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (6)
11	تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008 على أساس ربع سنوي

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (7)
12	تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (8)
14	تطور استخدامات الأموال خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (9)
14	تطور الحسابات خارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (10)
15	تطور الحسابات خارج الميزانية خلال عامي 2007-2008م على أساس ربع سنوي.....
	الشكل رقم (11)
16	تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية
	الشكل رقم (12)
16	تطور نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية
	الشكل رقم (13)
18	توزيع المصارف التجارية حسب ملكية المصارف
	الشكل رقم (14)
19	تركز القطاع المصرفي الليبي
	الشكل رقم (15)
21	نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (16)
22	تطور نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول خلال عامي 2007-2008م على أساس سنوي
	الشكل رقم (17)
23	ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية المعلنة والمصرح بها على أساس سنوي.....

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (18)
24	توزيع المصارف التجارية حسب ملاءة رؤوس أموالها
	الشكل رقم (19)
25	تطور ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية خلال عامي 2007-2008 على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (20)
26	توزيع أصول المصارف التجارية
	الشكل رقم (21)
28	توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي.....
	الشكل رقم (22)
28	توزيع التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس سنوي
	الشكل رقم (23)
29	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة الحسابات على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (24)
30	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة الحسابات على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (25)
31	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة المصارف على أساس ربع سنوي
	الشكل رقم (26)
31	توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة المصارف على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (27)
32	تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة على أساس سنوي.....
	الشكل رقم (28)
33	تطور التسهيلات المباشرة وغير المباشرة على أساس ربع سنوي.....

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (29)
33	نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة
	الشكل رقم (30)
34	نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية
	الشكل رقم (31)
35	نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها حسب القطاعات
	الشكل رقم (32)
35	تطور الديون المنتظمة وغير المنتظمة
	الشكل رقم (33)
36	نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة
	الشكل رقم (34)
37	تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة
	الشكل رقم (35)
38	تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة
	الشكل رقم (36)
38	تطور التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (37)
39	نسب توزيع التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (38)
40	تطور نسب التأمينات غير النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة
	الشكل رقم (39)
40	توزيع المحفظة الائتمانية
	الشكل رقم (40)
42	نسبة الأموال الخاصة إلى القروض والتسهيلات داخل وخارج الميزانية
	الشكل رقم (41)
43	ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد
	الشكل رقم (42)
44	النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (43)
45	توزيع الدخل من الفوائد
	الشكل رقم (44)
46	تطور الإيرادات من غير الفوائد
	الشكل رقم (45)
46	توزيع الإيرادات من غير الفوائد
	الشكل رقم (46)
47	توزيع المصروفات من غير الفوائد
	الشكل رقم (47)
48	نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (48)
48	نسبة العائد (قبل الضريبة) إلى متوسط حقوق المساهمين
	الشكل رقم (49)
49	تطور نسبة المصروفات إلى الإيرادات
	الشكل رقم (50)
49	معدلات الربحية من الفوائد
	الشكل رقم (51)
50	تطور نسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (52)
50	تطور نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول
	الشكل رقم (53)
51	نسبة المصروفات إلى الإيرادات
	الشكل رقم (54)
52	نسبة نمو ودائع القطاعين العام والخاص خلال عامي 2007-2008م
	الشكل رقم (55)
53	توزيع ودائع المصارف التجارية حسب القطاع
	الشكل رقم (56)
54	تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع

الصفحة	العنوان
	الشكل رقم (57)
54	توزيع ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع
	الشكل رقم (58)
55	تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة
	الشكل رقم (59)
56	تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة
	الشكل رقم (60)
57	تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة وغير المباشرة
	الشكل رقم (61)
57	تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
	الشكل رقم (62)
61	الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

تقديم

يعمل مصرف ليبيا المركزي على تحقيق مستهدفات الاستقرار في المؤسسات المالية المصرفية ، وفي القطاع المالي بصفة عامة، إدراكاً منه بأن استقرار المستوى العام للأسعار، والاستقرار المالي، يعتبران شرطان ضروريان لدعم النمو الاقتصادي واستدامة التنمية في الاقتصاد الوطني، من هذا المنظر، يركز مصرف ليبيا المركزي جهوده في تطوير الرقابة المصرفية، ويعزز من إمكانيات إشرافه على القطاع المصرفي، وفقاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر(2005مسيحي) بشأن المصارف.

وفي هذا الإطار، يسرنا أن نقدّم التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لعام 2009مسيحي، الذي يسلط الضوء على أوضاع المصارف الليبية، ويعرض مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، ويبرز معدلات أداء المصارف وأهم مؤشراتهما، ويلخص ملامح التطور الذي شهدته البيانات المالية للمصارف الليبية ومؤشراتها الاحترازية، وما يتمتع به القطاع المصرفي من سيولة وربحية وملاءة.

وقد أظهر القطاع المصرفي الليبي، خلال السنة موضوع التقرير، مؤشرات ونتائج تدل على متانة المصارف العاملة، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطوير وفي تحقيق مستهدفاتها في الربحية والسيولة، وإدارة المخاطر، كل ذلك بفضل مواكبة التعليمات الرقابية لأوضاع القطاع المصرفي، والتزامها بأفضل الممارسات، وحصافة إشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي .

ورغم التراجع البسيط الذي طرأ على معدل النمو الاقتصادي في ليبيا، نتيجة لتدني أسعار النفط المرتبط بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها المختلفة، فقد تواصل النمو في حجم القطاع المصرفي في ليبيا، حيث نمت الميزانية المجمعة للمصارف بنسبة 17%، ونمت ودائع القطاع العام بنسبة 24%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 12%، وزادت الأموال الخاصة للمصارف بنسبة 61%، مما أفضى إلى ارتفاع ملاءة القطاع المصرفي إلى حوالي 13.5%، وحققت المحفظة الائتمانية للمصارف نمواً بنسبة 12%، وتراجعت نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى 17% من مجموع التسهيلات، مقارنة بنسبة 23% في عام 2008م، وفي المقابل ارتفعت نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى الديون غير المنتظمة من 84.4% في عام 2008م إلى 109.4% في عام 2009م.

وقد انعكس النمو في أصول القطاع المصرفي، وتحسن نوعية هذه الأصول في ارتفاع أرباح المصارف غير النهائية بنسبة 22.2% في عام 2009م بالمقارنة بعام 2008م، وفي ضوء هذه المؤشرات الإيجابية، التي تعززت خلال الربع الأخير من عام 2009م، يتوقع أن تستمر المصارف في تحقيق نتائج أفضل خلال العام 2010م.

ولمواكبة التطورات التي تشهدها بيئة الرقابة على القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في العالم، والدعوة إلى إصلاحها، أثر الأزمة المالية العالمية، فقد عمد مصرف ليبيا المركزي على وضع خطة إستراتيجية لتطوير جهود الرقابة المصرفية في ليبيا، تمتد خلال الفترة 2009م – 2011م، والتي انطلقت مبادراتها خلال منتصف عام 2009م، حيث من المتوقع أن تسفر نتائج تطبيق هذه الإستراتيجية عن إحداث نقلة نوعية في أساليب الرقابة المطبقة، واستكمال التعليمات الرقابية اللازمة، لتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعّالة وفقاً لمقررات لجنة بازل، مما يعزز آفاق وإمكانات تحقيق الاستقرار المالي، ومستهدفات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

وإذ يصدر هذا التقرير للسنة الثانية، على التوالي، فإنه بذلك يعكس الجهود المبذولة في تطوير إجراءات الرقابة المصرفية وحرص القائمين عليها في الارتقاء بالمهام الموكلة إليهم، تحقيقاً لمهام ومستهدفات مصرف ليبيا المركزي في هذا الخصوص، أملاً أن يقدم صورة واضحة عن أوضاع القطاع المصرفي، ودور مصرف ليبيا المركزي وانجازاته، في مجال الرقابة المصرفية، خلال عام 2009م.

وبهذه المناسبة يسعدني أن أحيي العاملين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وأثنى عليهم على جهودهم المبذولة في سبيل تحقيق مهام وأهداف مصرف ليبيا المركزي، وأشكرهم على حسن الإعداد

إخراج هذا التقرير بشكل لائق، وأخص بالشكر الفريق الذي سهر على إعداد التقرير، وأنجز هذا العمل المتميز، متمنياً لهم دوام التوفيق والنجاح.
والله ولي التوفيق

فرحات عمر بن قدارة
المحافظ

مقدمة

تُعول المصارف المركزية، وسلطات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية، على الرقابة المصرفية بشقيها، الرقابة المكتبية (off-Site) والرقابة الميدانية (on-site)، في تحقيق أهداف الاستقرار المالي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات، وفي الرقابة على إدارة المخاطر، وتعزيز جهود المصارف في الوساطة المالية، وتوصيل الخدمات لأوسع شريحة ممكنة من المتعاملين بتكاليف محدودة، دعماً للجهود المبذولة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، تمارس إدارة الرقابة على المصارف والنقد، بمصرف ليبيا المركزي مهامها في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي في ليبيا، وتسعى إلى تطوير هذه المهام وبما يواكب التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي، باستخدام وتطبيق أساليب الرقابة المصرفية وتقنياتها، وفقاً لأفضل الممارسات .

ويأتي صدور التقرير السنوي الثاني لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لسنة 2009م، حول مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي، ترسيخاً للتوجهات الجديدة التي تبناها مصرف ليبيا المركزي، الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي الليبي، من جهة، وتعزيز إجراءات وأساليب الرقابة عليه، عملاً على مواكبة التوجهات الدولية والدعوة إلى مراجعة وإصلاح أساليب وآليات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، من جهة أخرى.

ويقع هذا التقرير في سبعة فصول، وستة عشرة ملحقاً وبياناتاً إحصائية، حيث يتناول الفصل الأول من التقرير أهداف وأشكال الرقابة المصرفية التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي، ويتناول الفصل الثاني هيكل القطاع المصرفي في ليبيا، بينما يتناول الفصل الثالث، الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي، حيث يستعرض تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية خلال السنوات 2007م/2008م/2009م، وترتيب المصارف حسب أصولها وأموالها الخاصة، والتركز في القطاع المصرفي الليبي. ويتناول الفصل الرابع، رسملة القطاع المصرفي في ليبيا، بما في ذلك نسب ملاءة رأس المال. ويستعرض الفصل الخامس نوعية أصول القطاع المصرفي، من حيث توزيع الأصول، وكيفية استعمال المصارف التجارية لخصومها الإيداعية، والتطور في محفظة الائتمان بالمصارف وجودتها. ويتناول الفصل السادس ربحية القطاع المصرفي، من خلال إستعراض هيكل الإيرادات والمصروفات، ومؤشرات الكفاءة، ونسب الربحية. وقد خصص الفصل السابع من التقرير لاستعراض أوضاع السيولة بالقطاع المصرفي، والتطور الذي شهدته ودائع العملاء، ونسب السيولة مقابل مختلف التزامات المصارف، ويوضح المؤشرات الاحترازية الرقابية المتعلقة بالاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية.

ومن أهم الملاحق التي تضمنها التقرير الرقابي السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لعام 2009م، الملحق الأول الذي يستعرض الخطة الإستراتيجية لتطوير إدارة الرقابة على المصارف والنقد (2009 – 2011)، والتي تم اعتمادها والمباشرة في تطبيقها مع بداية النصف الثاني من عام 2009م، ويعرض هذا الملحق المبادرات الإحدى عشر للإستراتيجية، التي تتضمن خارطة الطريق نحو استكمال التعليمات الرقابية المتوافقة ومتطلبات لجنة بازل في الرقابة المصرفية، وبناء القدرات "capacity building" وتطوير الهيكلية الإدارية للإدارة، وتوضيح ملامح الرقابة المصرفية في أفق عام 2012م.

ويقدم هذا التقرير من خلال ملاحقه، الأخرى المختلفة، أهم المؤشرات الإحصائية للقطاع المصرفي، والتعليمات الرقابية التي صدرت خلال العام، ومعلومات مفيدة حول مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، ومكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي. وبالنسبة للمصارف التجارية، فإن هذا التقرير، فضلاً عن كونه يعكس مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي، يعتبر مكملاً للتقارير الرقابية السنوية التي تعدها إدارة الرقابة على المصارف والنقد، عن كل مصرف من المصارف العاملة، حيث تُركّز هذه التقارير على تحليل المراكز المالية للمصارف، وفقاً لأسلوب تحليل (CAMELS)، وتتضمن نتائج وملاحظات الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية حول أوضاع المصارف، في نهاية كل سنة، وتنتهي إلى وضع تصنيف للمصارف، وملاحظات ومطالب محددة لكل مصرف على حده، وفقاً لما تسفر عنه نتائج التحليل

والمتابعة، ومن ثم تحال هذه التقارير إلى المصارف لدراستها والرد على الملاحظات الواردة بها، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لتصحيح أوضاعها.

نأمل أن يساهم هذا التقرير في تسليط الضوء على مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي، وأن يقدم صورة واضحة عن دور إدارة الرقابة على المصارف والنقد، وإنجازاتها خلال العام 2009م، وبما يعزز الثقة في القطاع المصرفي الليبي، ويساعد في رسم الاستراتيجيات والتوجهات التي يعمل مصرف ليبيا المركزي على تنفيذها، من أجل النهوض بالقطاع المصرفي وضمان سلامته، وتعزيز قدراته التنافسية، وضمان التزامه بالمعايير الرقابية المصرفية، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية .

ولا يسعني في مقدمة هذا التقرير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخ محافظ مصرف ليبيا المركزي، ونائبه، ولأعضاء مجلس الإدارة، على دعمهم المتواصل لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وتبنيهم لجهودها المبدولة في سبيل تحقيق مستهدفات مصرف ليبيا المركزي. كما نشكر جميع موظفي الإدارة على الجدّ والمثابرة في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وأخص بالذكر الفريق الذي أعدّ مسودة هذا التقرير، على جهودهم المخلصة، وحرصهم على إخراجها بالشكل الذي يليق به، متمنياً لهم دوام التوفيق.

والله الموفق لما فيه الخير

د. محمد عبد الجليل أبوسنينة
مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد

ملخص تنفيذي

حقق القطاع المصرفي الليبي عدة تطورات وإنجازات خلال عام 2009م، مدفوعاً بالدعم المقدم من مصرف ليبيا المركزي، سواء كان على صعيد التشريعات أو تعزيز رؤوس الأموال، ومن أهم هذه التطورات الزيادات الكبيرة التي تمت على رأس مال مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني بما يضمن تطوير أعمالهما وتعزيز قدرتهما التنافسية، بالإضافة إلى وضع تعليمات رقابية جديدة سمحت للمصارف الأجنبية بالدخول كشركاء استراتيجيين في المصارف الخاصة

تواصل النمو في حجم القطاع المصرفي في ليبيا حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف لسنة 2009م، نمواً قدره 17%، بالمقارنة مع سنة 2008م، وذلك نتيجة ارتفاع ودائع العملاء من القطاع العام والقطاع الخاص لدى المصارف بنسبة 19%، بالإضافة إلى نمو كبير في الأموال الخاصة بنسبة 61% نتيجة زيادات رؤوس الأموال المشار إليها أعلاه.

إن هذا الارتفاع في الأموال الخاصة عزز ملاءة المصارف وزاد من قدرتها على تحمل المخاطر التي قد تتعرض لها، وقد ارتفعت ملاءة القطاع المصرفي الليبي في سنة 2009م، إلى حوالي 13.5%، بارتفاع كبير عن معدل الملاءة بنهاية 2008م، والبالغ 9.8%، وبهامش جيد نسبةً للحد الأدنى البالغ 8%، إن تحسن هذه النسبة لا يعود فقط لقوة الأموال الخاصة لدى القطاع المصرفي وإنما أيضاً لقلّة المخاطر التي يحملها كون الجزء الكبير من أصوله موظف لدى مصرف ليبيا المركزي، ذات المخاطر المعدومة، وبالرغم من ذلك، فإن نسب الأموال الخاصة غير المرجحة بأوزان المخاطر والتي يمكن قياسها من خلال نسبة الأموال الخاصة مقابل الأصول أو نسبة الخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصة ما زالت تسجل نسباً جيدة بالمقارنة مع الحدود المقررة.

من جهة أخرى، فقد حافظ القطاع المصرفي على نسب توزيع أصوله حيث استحوذ مصرف ليبيا المركزي على 68.5% من مجمل أصول القطاع المصرفي في ليبيا، وهي بمعظمها موظفةً في شكل شهادات إيداع قصيرة الأجل، وبالرغم من التركيز على التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي، إلا أن المحفظة الائتمانية (المباشرة) لدى المصارف حققت نمواً قدره 12%، وهي تعتبر نسبة مقبولة وإن كانت متراجعة مع النسبة المحققة في سنة 2008م، والبالغة 29%، وقد كان الحجم الأكبر للزيادة في المحفظة الائتمانية من نصيب القطاع الخاص مما ساهم في استحواد القطاع الخاص على نسبة بلغت 77.2%، من المحفظة الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف، ومن أحد أبرز العوامل الإيجابية في

محفظة المصارف الائتمانية هو التحسن المستمر في نوعية هذه المحفظة، والذي
يمكن

قياسه من خلال تراجع نسبة
التسهيلات غير المنتظمة إلى 17% من مجموع التسهيلات، مقارنةً بنسبة 27% بنهاية عام 2007م،
بالإضافة إلى الحجم الكبير للمخصصات المكونة والذي فاق قيمة التسهيلات غير المنتظمة نفسها.
وفي مجال التسهيلات غير المباشرة، يستمر النمو الكبير لأنشطة المصارف في الاعتمادات المستندية
وخطابات الضمان، بحيث سجلت التسهيلات غير المباشرة نمواً بلغت نسبته 64% بنهاية سنة
2009م، علماً بأن هذا النمو يعتبر متراجعاً مقارنةً بالنمو الهائل المحقق في عام 2008م، والذي بلغ
177%.

وقد انعكس النمو في أصول القطاع المصرفي، والتحسين في نوعية هذه الأصول ارتفاعاً في
أرباح المصارف غير النهائية (قبل الضرائب) بحيث بلغت 769 مليون دينار، بارتفاع نسبته
22.2%، مقارنةً مع سنة 2008م، وقد تركزت إيرادات المصارف في صافي هامش الفوائد المحقق
على توظيفاتها والعمولات المقبوضة مقابل الخدمات والتسهيلات المصرفية، وبالرغم من ارتفاع حجم
الأرباح في القطاع المصرفي، إلا أن نسب الربحية تراجعت بشكل بسيط مقارنةً بسنة 2008م، نتيجة
انخفاض معدلات الفوائد على شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والتي تتركز فيها
نسبة كبيرة من توظيفات المصارف.

إن استمرار التركيز الكبير في التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي، ساهم في ارتفاع الأصول
المتداولة لدى القطاع المصرفي، التي بلغت 78%، من مجمل الأصول، فضلاً عن التقليل من دور
المصارف التجارية في الوساطة المالية، حيث تتدفق الأموال من مصرف ليبيا المركزي، خصماً من
حسابات الخزنة العامة، لتنتهي إليه في شكل ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية، وفي شهادات
الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، وقد ظهر ذلك بشكل واضح من خلال ارتفاع نسبة
السيولة المحتفظ بها مقابل الخصوم الإيداعية والالتزامات (داخل الميزانية)، والتي سجلت مستويات
عالية خلال السنوات السابقة واستقرت على مستوى 78.2% في سنة 2009م، وحتى في حال
إضافة الالتزامات غير المباشرة المتمثلة في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان إلى التزامات
المصارف الفعلية، تبقى نسبة السيولة بمستويات عالية تسمح لها بمواجهة الضغوطات المحتملة عليها.
مع الإشارة، إلى أن طبيعة الودائع في القطاع المصرفي، والمتمثلة بمعظمها في ودائع عائدة لجهات
تابعة للقطاع العام، وودائع تحت الطلب، تحمل مخاطر سحب عالية، وعليه، تحتم على الجهاز
المصرفي المحافظة على نسب سيولة عالية لمواجهةها.

وأخيراً، يتبين أن الجهاز المصرفي في ليبيا لديه ملاءة جيدة، وأصول ذات مخاطر متدنية وسيولة عالية، إلا أنه ما زال أمام المصارف الليبية مجالات كبيرة لتحسين نوعية أصولها، وإنتاجيتها بهدف المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، إن هذا الأمر يتطلب من القطاع المصرفي البحث عن فرص استثمارية جديدة في ليبيا، والتوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمل في نفس الوقت على معالجة محفظة التسهيلات المتعثرة، إن اعتماد سياسة ذات فعالية أكثر في توزيع الأصول وإذا ما اقترنت بسياسة ومعايير سليمة لإدارة مخاطر السيولة ستؤدي إلى الرفع من أداء الجهاز المصرفي في ليبيا وتعزيز ربحيته.

وعلى صعيد التشريعات الرقابية، ذات العلاقة بالقطاع المصرفي، فقد شهد العام 2009م، صدور المنشور رقم (2009/9م) بشأن الإذن للمصارف التجارية بتقديم المنتجات المصرفية البديلة التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث باشرت المصارف في فتح نوافذ، وتأسيس فروع لتقديم منتجات جديدة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، منها على سبيل المثال، المرابحة للأمر بالشراء، والمضاربة بمختلف أنواعها، ومن المتوقع أن يشهد هذا النشاط نمواً مضطرباً خلال السنوات المقبلة.

كما أن صدور قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (19) لسنة (2009م) بشأن ضوابط وشروط وإجراءات إدخال المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين في المصارف التجارية الخاصة، يمثل نقطة تحول أساسية في مسيرة القطاع المصرفي الليبي، وقد نظم هذا القرار شروط دخول الشركاء الاستراتيجيين الأجانب في المصارف الليبية، بحيث لا تتجاوز نسبة مساهمة الشريك الأجنبي 49% من رأس مال المصرف، وإن تؤدي هذه المشاركة إلى رفع رأس مال المصرف إلى ما لا يقل عن 70 مليون دينار ليبي، كما وضع ضوابط تنظم الإدارة، واستخدام الموارد البشرية الليبية، ووضع ضمانات تكفل المحافظة على أوضاع العاملين الليبيين بهذه المصارف، ووضع معايير لقبول المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين بالمصارف الليبية، ومن المتوقع أن يؤدي هذا القرار إلى معالجة أوضاع بعض المصارف التجارية الخاصة التي تحظى بمتابعة خاصة لأوضاعها من قبل مصرف ليبيا المركزي، بهدف ضمان استقرار وسلامة القطاع المصرفي في ليبيا، وقد اتجهت ثلاثة مصارف تجارية خاصة نحو إدخال شركاء استراتيجيين أجانب في رؤوس أموالها مما سيساعد على تطوير قدرات وخبرات المصارف الليبية، وسينعكس إيجابياً على مجمل القطاع المصرفي.

كما شهد العام 2009م، انطلاق تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتطوير إدارة الرقابة على المصارف والنقد (2009م- 2011م) التي تتضمن جملة من المبادرات الهادفة لتطوير وتفعيل الرقابة المصرفية في ليبيا وتعزيز مقومات السلامة والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي.

الفصل الأول

الرقابة على المصارف في الجماهيرية

تتم عملية الرقابة على المصارف في الجماهيرية وفقاً لإحكام القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005م) بشأن المصارف، والأنظمة الأساسية للمصارف المبنية أساساً على قانون المصارف والقوانين المنظمة للإعمال التجارية في الجماهيرية .

تأخذ الرقابة على أعمال المصارف في الجماهيرية ثلاثة مستويات رئيسة وهي:-

1 - الرقابة الداخلية للمصارف التجارية من خلال أنظمة الضبط الداخلي، والرقابة الداخلية (إدارات المخاطر /الامتثال/ إدارات المراجعة الداخلية).

2 - مراجعة حسابات المصارف من قبل المراجعين القانونيين، وفقاً لإحكام المادة (83) من القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي) بشأن المصارف.

3 - رقابة مصرف ليبيا المركزي، المتمثلة في إدارة الرقابة على المصارف والنقد. بالإضافة إلى رقابة هيئة سوق الأوراق المالية بالنسبة للمصارف المدرجة بالسوق .

أهداف الرقابة على المصارف

الهدف الرئيسي للرقابة على المصارف هو المحافظة على قوة وسلامة القطاع المصرفي واستقراره المالي، بما يؤدي إلى حماية أموال المودعين، والحفاظ على حقوق المساهمين، وضمان قدرة المصارف على المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني، وفي إطار جهود مصرف ليبيا المركزي الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي، أعدت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خطة إستراتيجية لعملها للسنوات 2009-2011م، بهدف تعزيز وتفعيل رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف العاملة في الجماهيرية العظمى.

وقد استندت الخطة الإستراتيجية لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، على تطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وفقاً للورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية لسنة

2006م، وترتكز الخطة على إحدى عشر مبادرة (Initiatives) تطويرية يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

1. استكمال الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد.
2. تطوير قاعدة بيانات واسعة ومتكاملة تتم أتمتتها، لتعزيز جهود الرقابة الميدانية والمكتبية.
3. الاعتماد على تقنية المعلومات، واستخدام الأرشفة الالكترونية، والحد من استخدام الورق إلى أبعد الحدود.
4. مواكبة المستجدات في مجال الرقابة المصرفية، ومراجعة التعليمات السارية بهدف تطويرها.
5. ممارسة الرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني، وفقاً لمعايير الـ CAMELS وتأمين التكامل والتنسيق بينهما.
6. تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة والإفصاح المالي.
7. وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل 2 لكفاية رأس المال.
8. تطبيق أساليب الرقابة المصرفية المجمعّة على المجموعات المصرفية.
9. بناء وتطوير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الرقابة المصرفية.
10. الإدارة بالأهداف، ومعدلات الأداء.
11. التعاون مع السلطات الرقابية في الدول الأخرى.

وتستند رقابة مصرف ليبيا المركزي، المتمثلة في إدارة الرقابة على المصارف والنقد، على أحدث المعايير الدولية وأفضل الممارسات في الرقابة المصرفية، الأمر الذي بدأت تظهر معه بوادر نجاح الخطة الإستراتيجية، وذلك من خلال تطور البيئة المصرفية، ونجاح المصارف في تحقيق أهدافها وتطوير أعمالها من خلال نمو مراكزها المالية وزيادة تنافسها في السوق المصرفية، فازداد الاهتمام بإدارات المخاطر والمراجعة الداخلية ومكافحة عمليات غسل الأموال وتطبيق أسس الحوكمة المؤسسية، ويبين الملحق رقم (1) مكونات الخطة الإستراتيجية لإدارة الرقابة على المصارف والنقد.

أشكال الرقابة التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي على المصارف

1- الرقابة المكتبية Off-site Supervision

يقوم المصرف المركزي بمراقبة ومتابعة الأوضاع المالية للمصارف من خلال البيانات المرسلة من المصارف والمعلومات المالية، حيث تتم مراجعة وتحليل تلك البيانات واحتساب أهم

النسب والمؤشرات المالية، للوقوف على الوضع المالي للمصارف، ومعرفة مدى التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

وفي سبيل تعزيز الرقابة المكتبية، فقد قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد، بإعطاء موضوع تحليل ودراسة البيانات أهمية كبيرة، بالإضافة إلى تطوير الإحصاءات المصرفية، ومراقبة التركزات الائتمانية والمخاطر المصرفية، والمتابعة المصرفية وذلك بهدف تطبيق أحدث أساليب الرقابة المكتبية التي تعتبر من أهم ركائز نظام الإنذار المبكر **Early warning system**.

2- الرقابة الميدانية On- Site Supervision

يتضمن هذا النوع من الرقابة القيام بمهام تفتيش ميدانية للمصارف للتأكد من التزامها بالقوانين والتشريعات المصرفية في ليبيا، وبالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى تقييم أوضاع المصارف بشكل شامل، والتأكد من سلامة أوضاعها المالية ومن كفاءة إدارتها، وأتباعها معايير الحوكمة ومدى كفاية أنظمة الضبط والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.

ونتيجة تفاعل الرقابة المكتبية والميدانية وتكاملها، تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد، بإعداد تقارير رقابية سنوية عن المصارف، تحلل أوضاع المصارف بناء على مؤشرات الـ CAMELS (رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة)، ويتم إعطاء تصنيف مركب شامل لكل مصرف يتراوح ما بين (1) و (5)، بحيث يتم تصنيف المصارف إلى (1) قوي، (2) جيد، (3) مقبول، (4) ضعيف، (5) ضعيف جداً.

ويؤخذ هذا التصنيف كأساس لمطالبة المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظات التي يتم تدوينها على المصرف، ويتضمنها التقرير الرقابي السنوي المعد حوله، وتتابع إدارة الرقابة على المصارف والنقد، معالجة المصرف للملاحظات وفقاً لخطة العمل الموضوعية، وفي حال عدم تقيد المصرف بمعالجة الملاحظات، يصبح المصرف معرضاً للإجراءات التي يقوم بها مصرف ليبيا المركزي، المنصوص عليها بالقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وتتدرج هذه الإجراءات من منع المصرف من القيام ببعض الأنشطة المصرفية إلى وقف المدير العام أو مجلس الإدارة وتكليف لجنة إدارة مؤقتة، وصولاً إلى دمج المصرف في مصرف آخر أو إلغاء الترخيص.

الفصل الثاني

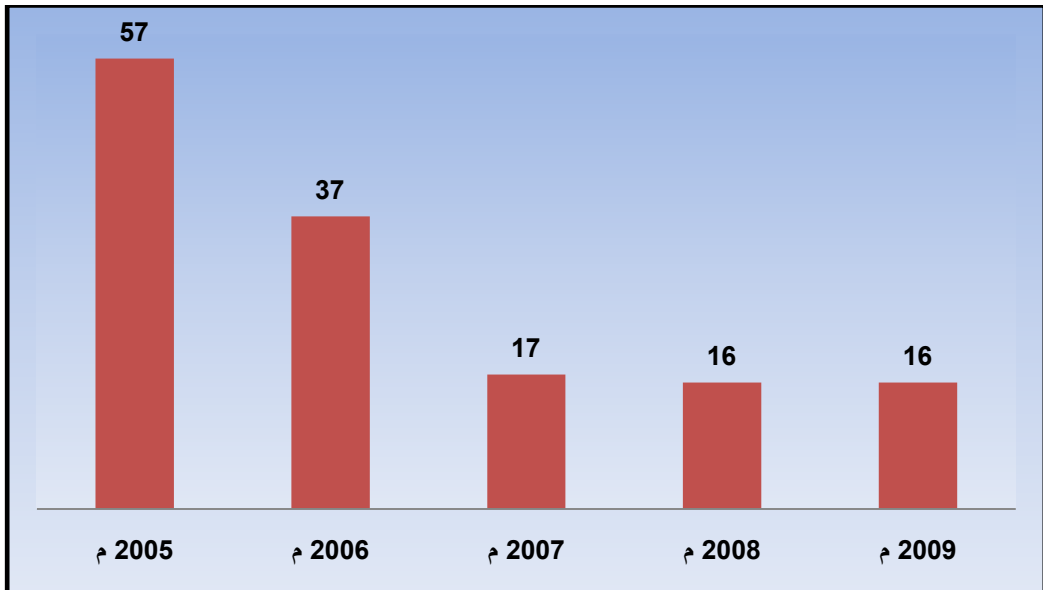
هيكل القطاع المصرفي في ليبيا

تمهيد:-

بلغ عدد المصارف العاملة بالجمهورية العظمى (21) مصرفاً، و(25) مكتب تمثيل لمصارف أجنبية، وذلك حتى 2009/12/31م، منها (16) مصرفاً تجارياً، وتمارس هذه المصارف نشاطها من خلال (482) فرعاً ووكالة، وكذلك المصرف الليبي الخارجي، بالإضافة إلى عدد (4) مصارف متخصصة، ويوضح الشكل رقم (1) تطور عدد المصارف التجارية .

الشكل رقم (1)

تطور عدد المصارف التجارية العاملة في ليبيا (2005م - 2009م)



1 - المصارف التجارية

أ - هيكل المصارف الليبية:-

ساهمت جهود مصرف ليبيا المركزي، طيلة السنوات السابقة في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي للقطاع المصرفي، والمحافظة على قطاع مصرفي سليم ومتمين يساهم في توفر بيئة استثمارية جاذبة، وقد انعكس ذلك في زيادة مشاركة المصارف الأجنبية في المصارف المحلية، مما ساهم في إعطاء الزخم لعملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي في ليبيا، والتي بدأت مع صدور القانون رقم

الفقرة ثالثاً من المادة (67) من القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي) بشأن المصارف.

(1) لسنة 1373 و.ر (2005 مسيحي) بشأن المصارف، وقد شهدت سنة 2009م، خطوات أساسية في عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي تمثلت في مايلي:-

1 قيام مصرف ليبيا المركزي، بعرض جزء من حصته في مصرفي الجمهورية، والتجاري الوطني، للبيع إلى الجمهور، عن طريق طرح أسهمهما في سوق الأوراق المالية الليبي، وذلك بهدف توسيع قاعدة المساهمين في المصرفين وقد توافقت هذه الخطوة مع زيادات كبيرة في رساميل المصرفين بهدف دعمهما لتحقيق الأهداف الموضوعية.

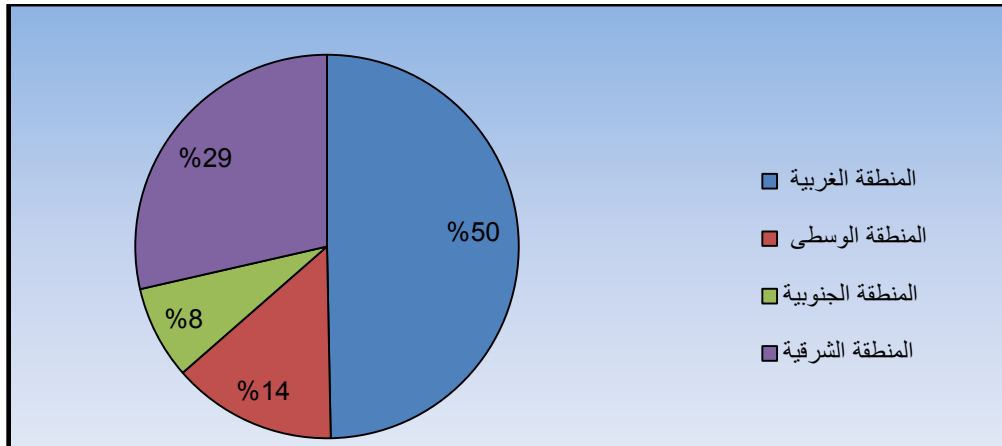
2- الإذن للمصارف التجارية الخاصة بإدخال المصارف الأجنبية كشركاء استراتيجيين، حيث تمت الموافقة بنهاية عام 2009م، والنصف الأول من 2010م، لمصرف الأمان للتجارة والاستثمار، ومصرف المتحد، ومصرف المتوسط، بالمشاركة مع المصارف الأجنبية التالية: مصرف إسبراتو سانتو (Banco Esperero Santo) البرتغالي، البنك الأهلي المتحد البحرين، والمؤسسة العربية المصرفية، على التوالي، وستساهم هذه الشركات الإستراتيجية في زيادة رساميل المصارف الخاصة، ووضع خطة عمل متوسطة الأجل للنهوض بأوضاعها.

ب - توزيع فروع ووكالات المصارف:-

بلغ عدد فروع ووكالات المصارف العاملة بالجمهورية العظمى (482) فرعاً ووكالة، تنتشر في مختلف مدن وقرى الجماهيرية، ويبيّن الشكل البياني التالي توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية في الجماهيرية، وما زالت المنطقة الغربية تحظى بالنصيب الأكبر من الفروع، حيث بلغت نسبة عدد الفروع في المنطقة الغربية إلى إجمالي عدد فروع القطاع (50%) وفي المنطقة الشرقية بنسبة (29%).

الشكل رقم (2)

توزيع الفروع والوكالات المصرفية حسب المناطق الجغرافية



دخول
المصارف
الأجنبية
كشركاء
استراتيجيين
في المصارف
التجارية
الخاصة.

تركز معظم
فروع ووكالات
المصارف
التجارية في
المنطقة الغربية
من الجماهيرية.

أما فيما يتعلق بتوزيع عدد الفروع والوكالات حسب المصارف العاملة بالجماهيرية، يلاحظ أن مصرف الجمهورية له أكبر عدد من الفروع تصل نسبتها إلى 31% من إجمالي عدد الفروع والوكالات بالقطاع المصرفي الليبي، يليه مصرف الوحدة بنسبة 15%، كما يلاحظ أن ثلاثة مصارف تسيطر على مانسبته 61%، من عدد الفروع والوكالات في القطاع المصرفي، والملحق رقم (8) يبيّن توزيع الفروع والوكالات حسب المصارف.

2- المصارف الأخرى:-

أ- المصرف الليبي الخارجي:-

أسس المصرف الليبي الخارجي، بموجب القانون رقم (18) لسنة 1972م، ويمارس هذا المصرف نشاطه أصلاً كمصرف (offshore) يقدم خدماته للمؤسسات والشركات، ويعتبر من المصارف التي تركز على خدمات الجملة (wholesale bank)، وللمصرف الليبي الخارجي، عدد من المساهمات المنتشرة في مختلف دول العالم، حيث يبلغ رأس مال المصرف حتى 2009/12/31م، 2 مليار دولار، والملحق رقم (16) يبيّن تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2008 م - 2009م.

وقد شهد نشاط المصرف الليبي الخارجي، تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث صار يتطلع لتقديم بعض الخدمات للشركات المحلية والأجنبية العاملة داخل الجماهيرية، ويسعى لتنفيذ إستراتيجية جديدة للنهوض بالمصرف، وقد وافقت الجمعية العمومية للمصرف على رفع رأس مال المصرف من (1) مليار دولار إلى (8.7) مليار دولار، وقد تم زيادة رأس المال المدفوع في سنة 2010م، إلى (2) مليار دولار.

ب - المصارف المتخصصة :-

يوجد في الجماهيرية العظمى، أربعة مصارف متخصصة (المصرف الزراعي- مصرف التنمية - مصرف الادخار العقاري- المصرف الريفي)، تتولى تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في المجالات الصناعية والتنمية، والمشروعات الزراعية، والاستثمار العقاري والإسكان، بالإضافة إلى القروض التي يمنحها المصرف الريفي لتمويل النشاطات الفردية والأسرية لذوي الدخل المحدود.

ج- مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية:-

أصدر مصرف ليبيا المركزي، القرار رقم (2005/42) بشأن تنظيم آلية تأسيس مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية، ووضع الشروط والضوابط المنظمة لنشاطاتها، ويوجد بالجماهيرية العظمى، عدد (25) مكتب تمثيل للمصارف الأجنبية، تفاصيلها على النحو المبين بالملحق رقم (9) من هذا التقرير.

الفصل الثالث

الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي

تمهيد:-

يستعرض هذا الفصل تطور الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي خلال عام 2009م، وذلك من خلال نمو الخصوم الإيداعية والأموال الخاصة، وكيفية استخدامها والمخاطر المرتبطة بها وتأثير ذلك على بنية مخاطر القطاع المصرفي، وفقاً للبيانات الواردة من المصارف التجارية، خلال عام 2009م، بالمقارنة مع بيانات عامي 2007م- 2008م.

1. تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية:-

تواصل نمو الأصول (داخل وخارج الميزانية) التي يديرها القطاع المصرفي، خلال عام 2009م، وان كان بشكل اقل من عامي 2007م- 2008م، حيث سجل مجموع الأصول (داخل وخارج الميزانية) نسبة نمو 31.4% خلال عام 2009م، مقارنة بنسبة نمو قدرها 87.4% في عام 2008 .

ويعود سبب التراجع في نسبة نمو مجموع أصول القطاع المصرفي إلى تراجع الزيادة في الأصول داخل الميزانية بمعدل اكبر من الحسابات خارج الميزانية، حيث يلاحظ من خلال الاطلاع على الرسم البياني رقم (3) مايلي:-

• انخفاض نسبة نمو الأصول داخل الميزانية من 65.5% في عام 2008م، الى 16.5% في عام 2009م.

• انخفاض نسبة نمو الحسابات خارج الميزانية من 158% في عام 2008م، إلى 62.3% في عام 2009م.

ويمكن القول بان نسب النمو لا تزال جيدة وإن سجلت تراجعاً بالمقارنة مع نسب النمو

الاستثنائية التي شهدتها سنة 2008م.

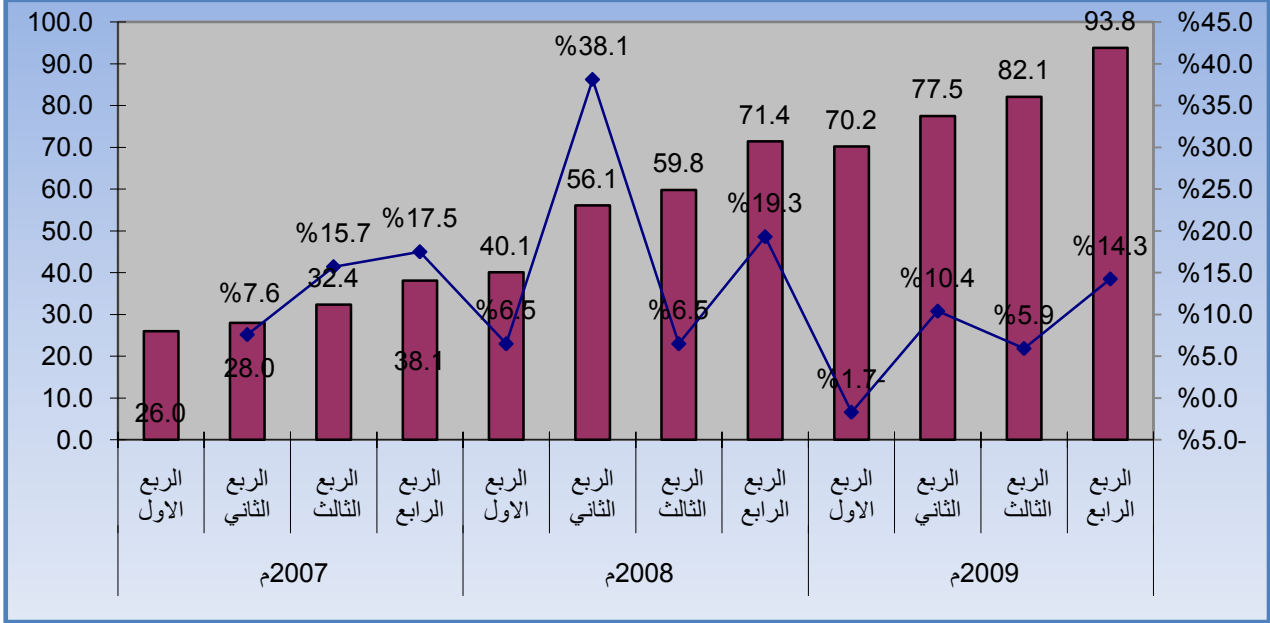
الشكل رقم (3)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال سنوات 2007م - 2008م - 2009م

على أساس ربع سنوي

المبالغ بالمليار دينار

النسبة

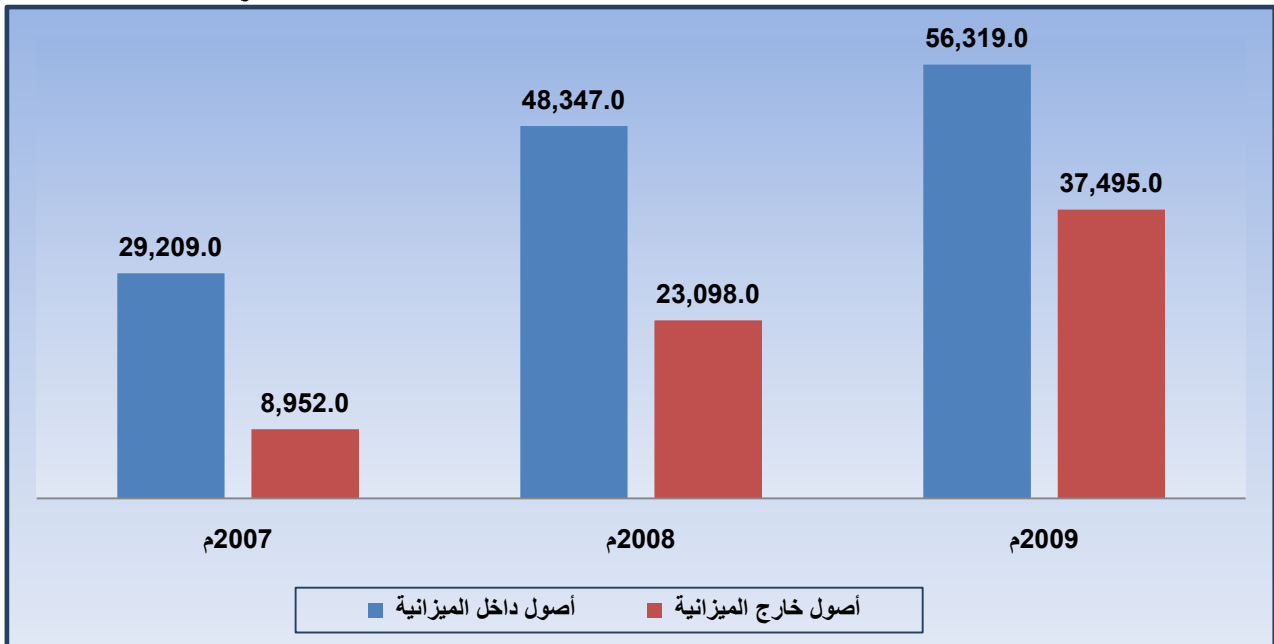


الشكل رقم (4)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية

خلال سنوات 2007م - 2008م - 2009م

المبالغ بملايين الدينانير

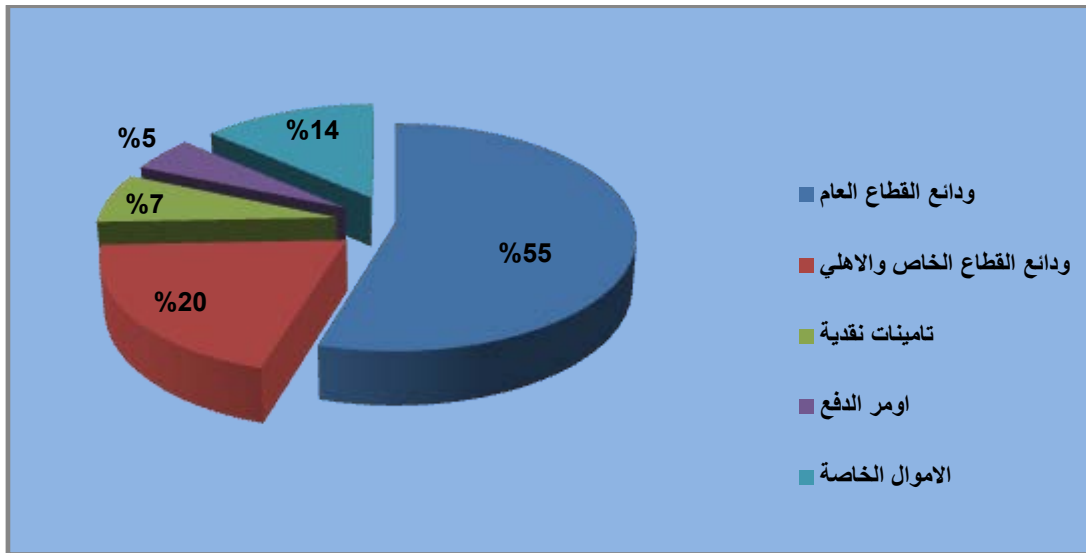


وكان العامل الرئيسي وراء النمو في ميزانية القطاع المصرفي المجمعة لعام 2009م، هو التحسن الذي طرأ على مصادر أموال المصارف الخاصة، حيث نمت بنسبة 61%، والخصوم الإيداعية بنسبة 15%.

ويستعرض الشكل البياني رقم (5) والشكل البياني رقم (6) كيفية توزيع الزيادة في مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها، والبالغة 7.9 مليار دينار، على مجمل الحسابات خلال عام 2009م.

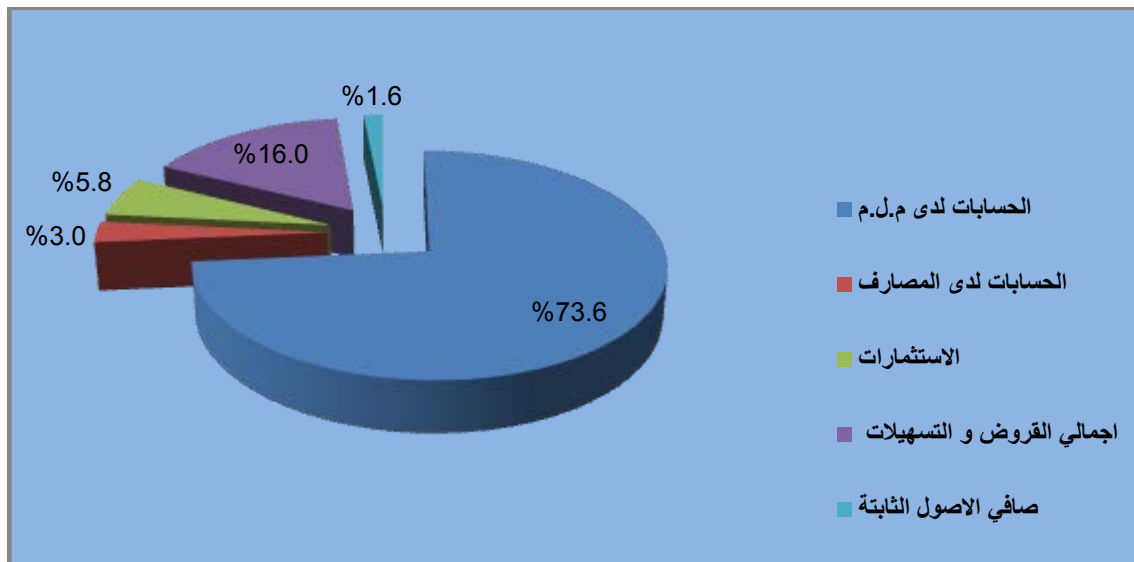
الشكل رقم (5)

توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال سنة 2009م



الشكل رقم (6)

توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال سنة 2009م



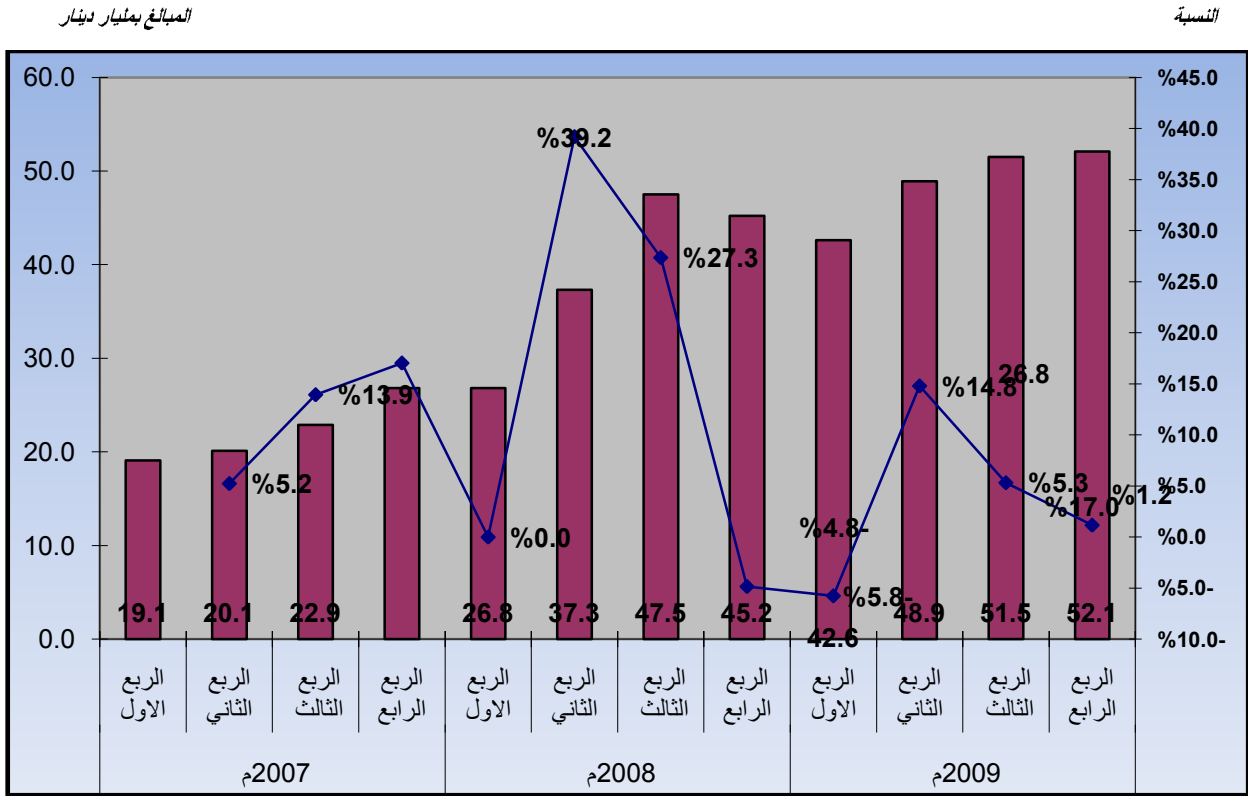
أ- مصادر أموال المصارف التجارية:-

• الخصوم الإيداعية:-

استمرت الخصوم الإيداعية للمصارف في الارتفاع بشكل ثابت خلال عام 2009م، حيث زادت من 42.6 مليار دينار، في الربع الأول من عام 2009م، لتصل إلى أعلى قيمة لها في نهاية الربع الرابع من عام 2009م، حيث بلغت 52.1 مليار دينار، وبنسبة نمو تقدر بـ 15% بالمقارنة مع نهاية عام 2008م.

الشكل رقم (7)

تطور الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية
خلال سنوات 2007م - 2008م - 2009م



وقد تركز النمو الذي شهدته الخصوم الإيداعية، في البنود التالية:-

- ودائع القطاع العام التي نمت بنسبة 24%.

- ودائع القطاع الخاص التي نمت بنسبة 12% أيضاً خلال العامين 2008م - 2009م.

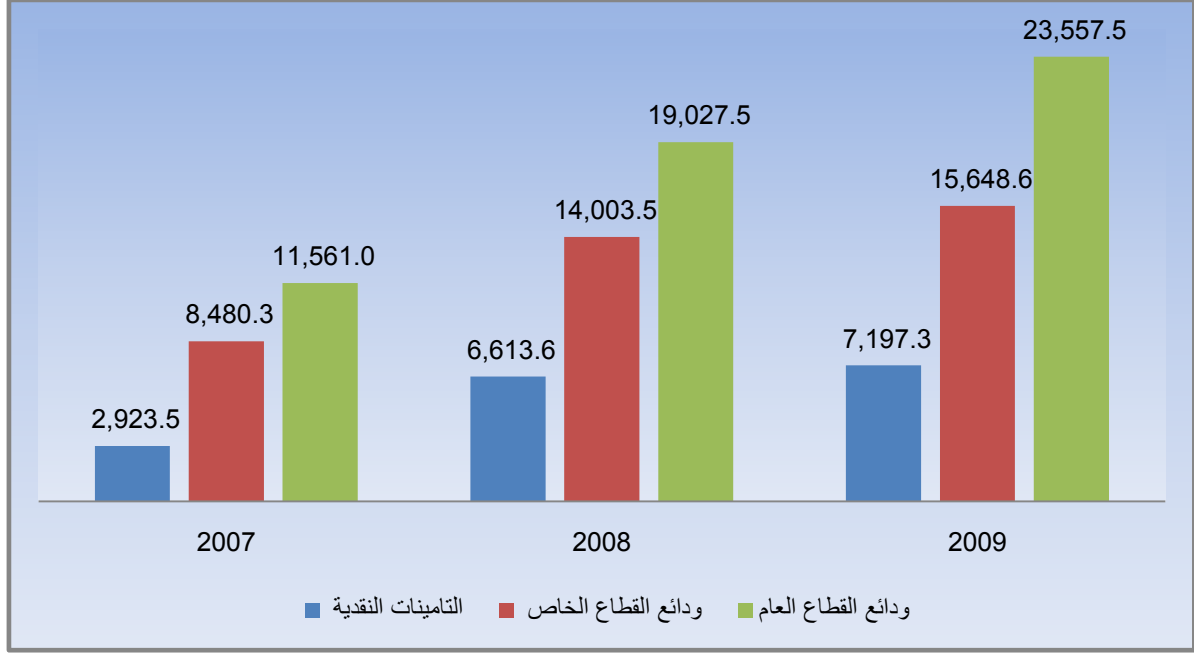
- نمو التأمينات النقدية بنسبة 9%، نتيجة الارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية وعلى النحو الذي سيتم الإشارة إليه فيما بعد.

الشكل رقم (8)

تطور أهم بنود الخصوم الإبداعية للمصارف التجارية خلال

سنوات 2007 م - 2008 م - 2009 م

المبالغ بملايين الدينار



• الأموال الخاصة:-

ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية من 1.8 مليار دينار، في عام 2008م، إلى 2.9 مليار دينار، في عام 2009م، وبنسبة ارتفاع قدرها 61%، وكان ذلك نتيجة لقيام بعض المصارف التجارية برفع رؤوس أموالها بمبالغ كبيرة، وتمثلت أهم الزيادات في رفع رأس مال مصرف الجمهورية ليصل إلى مليار دينار، وكذلك رأس مال المصرف التجاري الوطني ليصل إلى نصف مليار دينار، وكذلك قيام المصارف التجارية باستقطاع جزء من أرباحها بهدف دعم الاحتياطيات والحسابات الأخرى بالأموال الخاصة.

ب - استخدامات أموال المصارف التجارية:-

لازالت المصارف الليبية تعتمد في استخدام أصولها، بشكل أساسي، على مصرف ليبيا المركزي، حيث ارتفعت نسبة الأصول المستثمرة لديه إلى إجمالي صافي الأصول من حوالي 62.1% عام 2007م، إلى حوالي 67.8% خلال عام 2008م، إلى أن وصلت هذه النسبة إلى 68.5% عام 2009م، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الاستثمارات في شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

من جهة أخرى، زاد الجانب التمويلي في أصول المصارف التجارية، حيث ارتفعت القروض والتسهيلات الممنوحة من 10.5 مليار دينار، عام 2008م، إلى 11.7 مليار دينار، عام 2009م، وبنسبة نمو بلغت 12%، وقد تركز هذا الارتفاع في القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، ويلاحظ إن هذا النمو كان مستمر منذ عام 2007م، وحتى العام 2009م.

ويلاحظ مما تقدم استمرار اعتماد المصارف على استثمار مصادر الأموال لديها لدى مصرف ليبيا المركزي، على شكل شهادات إيداع، وذلك بالرغم من انخفاض معدل الفوائد على هذه الشهادات، ويعود ذلك إلى قلة الفرص الاستثمارية التي يمكن للمصارف تمويلها في السوق الليبي من جهة، وإلى حاجة المصارف للاستثمار في الأصول السائلة بهدف الاحتفاظ بنسب سيولة جيدة مقابل الودائع التي تعتبر بمجملها ودائع تحت الطلب.

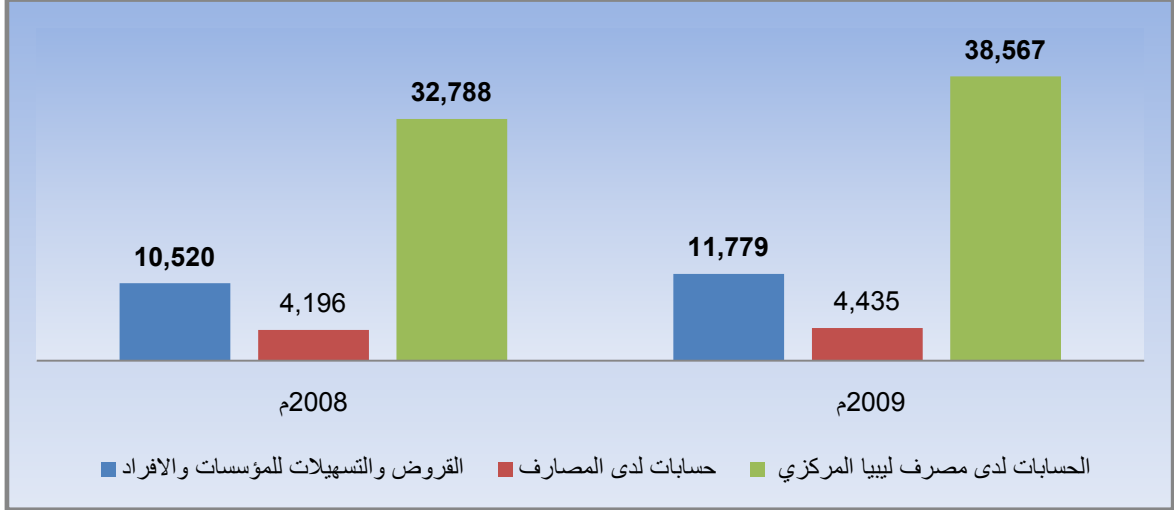
وتجدر الإشارة والتنبيه إلى أهمية دراسة كيفية استخدام المصارف لأموالها، إذ يبدو أن الأموال في الاقتصاد الليبي تتحرك في دائرة مغلقة، حيث تتدفق هذه الأموال من حسابات الخزنة العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، لتمويل مختلف المشروعات، من خلال إيداعها في المصارف التجارية في شكل ودائع للقطاع العام، لتنتهي إلى حسابات المصارف في مصرف ليبيا المركزي، وفي شهادات الإيداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي، مما يقلل من دور المصارف في الوساطة المالية، بين المستثمرين وأصحاب المدخرات (Financial Intermediation)، مما يعني أن هذه الأموال لازالت بعيدة عن تمويل مجالات الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الداعمة للنمو في الاقتصاد الوطني.

المصارف
التجارية
مطالبة بدور
أكبر في
الوساطة المالية
لتعزيز
الاستقرار
المالي .

الشكل رقم (9)

تطور استخدامات الأموال خلال سنوات 2008 م-2009م

المبلغ بملايين الدينارات



ج- حسابات خارج الميزانية:-

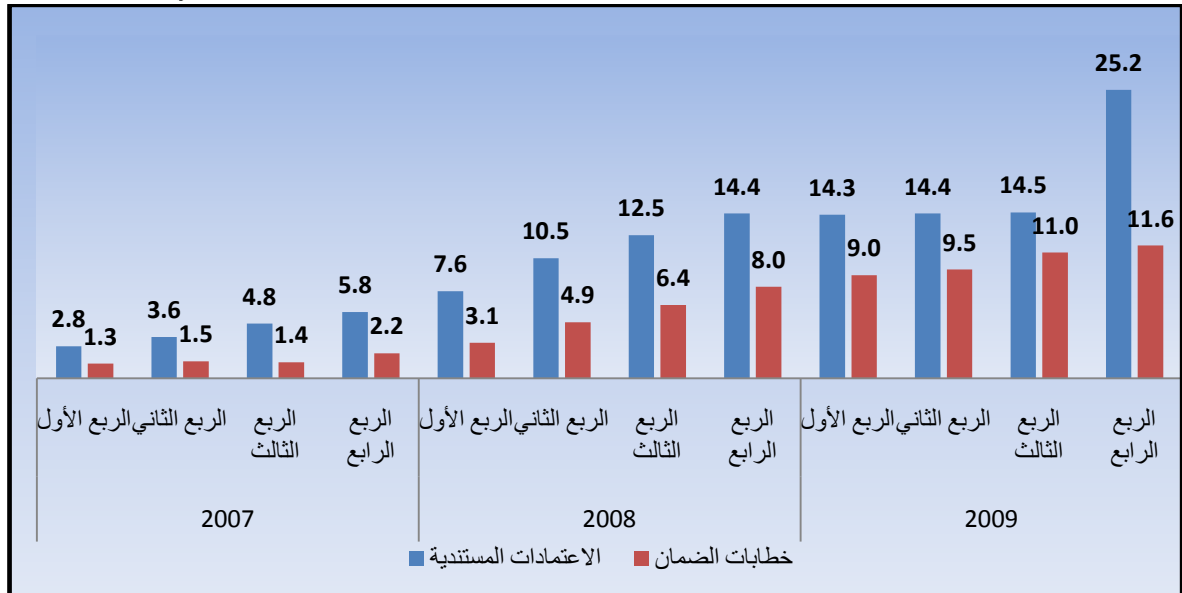
نمت الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من 23.1 مليار دينار، عام 2008 م إلى 37.4 مليار دينار، في عام 2009م، وبنسبة ارتفاع قدرها 62%، وقد تركز هذا الارتفاع في الاعتمادات المستندية المفتوحة، التي نمت بنسبة 74%، وفي خطابات الضمان، التي نمت بنسبة 45%، ويوضح الشكل رقم (10) التطور في رصيد الحسابات خارج الميزانية .

الشكل رقم (10)

تطور الحسابات خارج الميزانية على أساس ربع سنوي خلال

السنوات 2007 م - 2008 م - 2009م

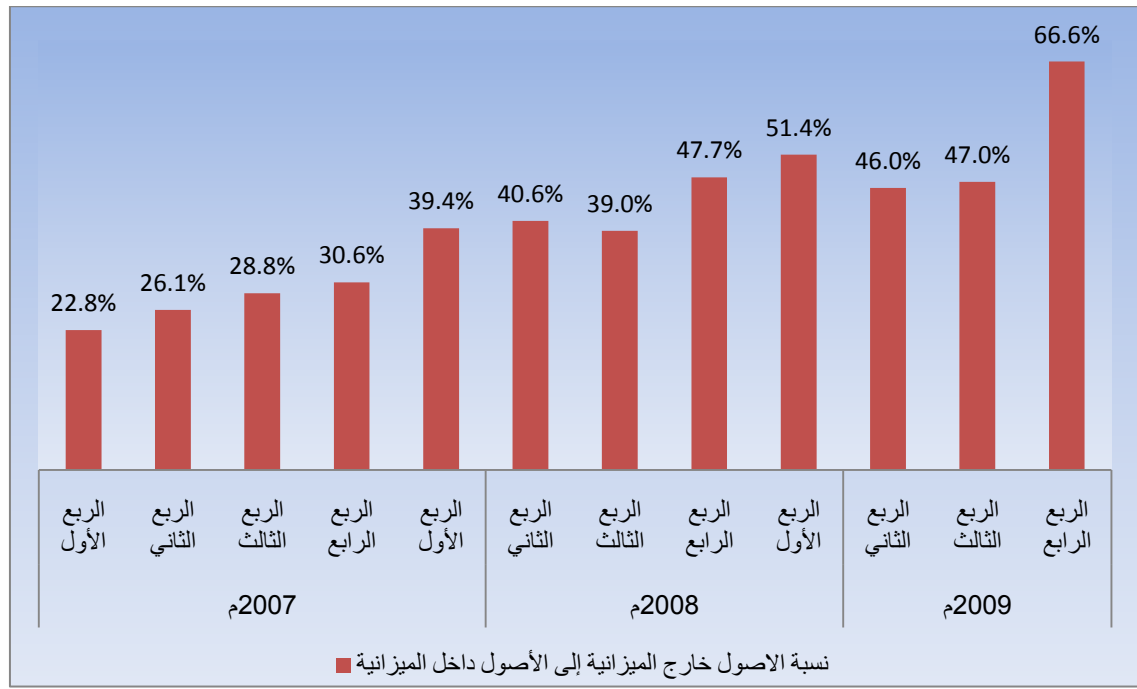
المبالغ بمليار الدينار



إن النمو المضطرد في الاعتمادات المستندية التي تمولها المصارف على النحو المبين في الشكل رقم (10)، من خلال توفير التغطيات النقدية المطلوبة، وتعهد المصارف بالدفع لتسديد الالتزامات المترتبة على هذه الاعتمادات، يملئ على المصارف ضرورة الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بهذا النشاط، وقياس هذه المخاطر والتحوط لها من خلال أخذ الضمانات الكافية، وخصوصاً بالنسبة للاعتمادات مؤجلة الدفع، بالإضافة إلى خطابات الضمان، التي شهدت زيادة ملحوظة خلال الفترة 2007م - 2008م، والتي استفادت منها الكثير من الشركات الأجنبية المنفذة للمشروعات في ليبيا، مما يستوجب متابعة أوضاع هذه الشركات، ومتابعة تطور مستويات الانجاز في المشروعات التي تنفذها.

الشكل رقم (11)

تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية



ونتيجة الزيادة في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، فقد ارتفعت نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية على مستوى القطاع المصرفي من 30.6% عام 2007م، إلى 47.7% عام 2008م، إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها في الربع الأخير من عام 2009م، إلى 66.6%، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (11)، إن هذه النسبة الكبيرة قد تشكل مخاطر ائتمانية للمصارف التجارية، ولذلك يجب على المصارف التنبيه لها.

2- ترتيب المصارف:-

أ -الترتيب بحسب الأصول داخل الميزانية:-

تم ترتيب المصارف التجارية العاملة بالقطاع المصرفي الليبي خلال السنة 2009م، حسب مجموع صافي أصولها داخل الميزانية، وقد جاء مصرف الجمهورية في المرتبة الأولى، حيث بلغت أصوله 22 مليار دينار، بالرغم من انخفاض نسبة استحوذاه على أصول القطاع المصرفي من 41.1% عام 2008م، إلى 39.1% عام 2009م، كما جاء مصرف الصحارى، في المرتبة الثانية بأجمالي أصول قدرها 10.7 مليار دينار، وبنسبة 19.1 % عام 2009م، مقابل نسبة 23.5% عام 2008م، من إجمالي أصول القطاع المصرفي، ثم يأتي المصرف التجاري الوطني، في المرتبة الثالثة الذي زادت نسبة استحوذاه على أصول القطاع المصرفي من 14.6% عام 2008 م، إلى 16.9% عام 2009م، ومصرف الوحدة في المرتبة الرابعة بنسبة 13.8% مقابل 10.2% عام 2009م، أما باقي المصارف فقد تراوحت نسبة أصولها ما بين أقل من 1% و 4% من مجمل أصول القطاع المصرفي ويوضح الملحق رقم (4) ترتيب المصارف بحسب مجموع الأصول داخل الميزانية، كما يوضح الملحق رقم (5) ترتيب المصارف بحسب مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية.

ب- ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة :-

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية 2.9 مليار دينار، في 2009/12/31م، مقابل 1.8 مليار دينار، عام 2008م، و 1.3 مليار دينار، في 2007/12/31م، ويوضح الملحق رقم(6) ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة، حيث يلاحظ احتلال المصارف المملوكة من القطاع العام المراتب الأولى من حيث حجم الأموال الخاصة ويرجع ذلك إلى زيادة رؤوس أموال مصرفي الجمهورية والتجاري الوطني، بشكل كبير خلال عام 2009م، مما جعلهما يتقدمان إلى المرتبتين الأولى والثانية، بعد أن كان ترتيبهما الثاني والخامس، على التوالي.

ويلاحظ وجود ثلاث مصارف وهي (مصرف السرايا، مصرف التجاري العربي، مصرف المتوسط) يقل رأس المال المدفوع لكل منها عن مبلغ 33 مليون دينار، الذي يمثل الحد الأدنى لرأس المال وفقاً لما حدده القانون رقم (1) لسنة 1373

بالرغم من انخفاض نسبة استحواد مصرف الجمهورية من 41% عام 2008م إلى 39.1% عام 2009م إلا إنه مازال يسيطر على القطاع .

قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (67) لسنة 2007م .

و.ر(2005 مسيحي) بشأن المصارف، وذلك خلال عام2009م، وهذه المصارف مطالبة بتصحيح أوضاع رؤوس أموالها.

وتجدر الإشارة إلى أن مصرف المتوسط هو احد المصارف التي تحصلت على موافقة مصرف ليبيا المركزي، لإدخال مصرف أجنبي، كشريك استراتيجي في رأس ماله وهو المؤسسة العربية المصرفية، شركة مساهمة بحرينية، مما سيؤدي إلى رفع رأس مال المصرف إلى 100 مليون دينار، وبذلك يبقى مصرفي السرايا والتجاري العربي، برأسمال اقل من الحد الأدنى المفروض قانوناً، ويتخذ مصرف ليبيا المركزي، إجراءات محددة لمعالجة أوضاع هذه المصارف.

3 -تركز القطاع المصرفي:-

أ - حسب مجموع الأصول:-

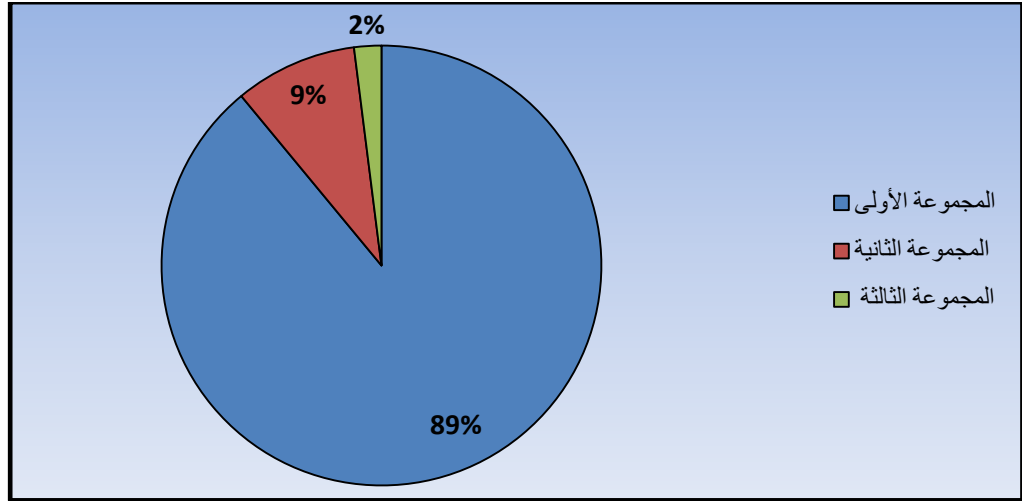
يمكن تقسيم المصارف إلى ثلاث مجموعات حسب حجم الأصول التي تديرها:-

- المجموعة الأولى: المصارف التي تزيد أصول كل منها عن 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتتألف هذه المجموعة من أربعة مصارف هي مصرف الجمهورية، مصرف الصحارى، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، وذلك خلال العام 2009م.
- المجموعة الثانية: المصارف التي تمثل أصول كل منها نسبة تتراوح بين 1% و10%، من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتتألف هذه المجموعة من خمس مصارف، وهي مصرف التجارة والتنمية، المؤسسة المصرفية الأهلية، مصرف الواحة، مصرف الأمان للتجارة والاستثمار، ومصرف الخليج الأول الليبي.
- المجموعة الثالثة: المصارف التي تقل أصول كل منها عن 1% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتضم هذه المجموعة بقية المصارف الأخرى.

استمرار تركيز أصول القطاع المصرفي لدى الأربعة المصارف الكبيرة حيث أستحوذت على ما نسبته 90% من مجمل أصول القطاع المصرفي.

الشكل رقم (12)

توزيع أصول القطاع المصرفي حسب مجموعات المصارف



يوضح الشكل البياني رقم (12) أن المجموعة الأولى من المصارف التي تضم المصارف الكبيرة، تستحوذ على 89% من مجموع أصول القطاع المصرفي ، ويعني هذا الوضع تركيز أصول القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف، ومن بين هذه المصارف مصرف واحد يستحوذ على حوالي 40% من مجموع أصول القطاع المصرفي الليبي، مما يتطلب ضرورة الانتباه إلى المخاطر النظامية (Systemic Risk) لهذه المجموعة من المصارف.

ويمكن قياس التركيز في أصول القطاع المصرفي من خلال احتساب مؤشر (Herfindahl – Hirschman index) عن طريق تجميع الجذور التربيعية لحصّة كل مصرف من إجمالي أصول القطاع المصرفي بحيث يتم تحليل المؤشر على النحو التالي:-

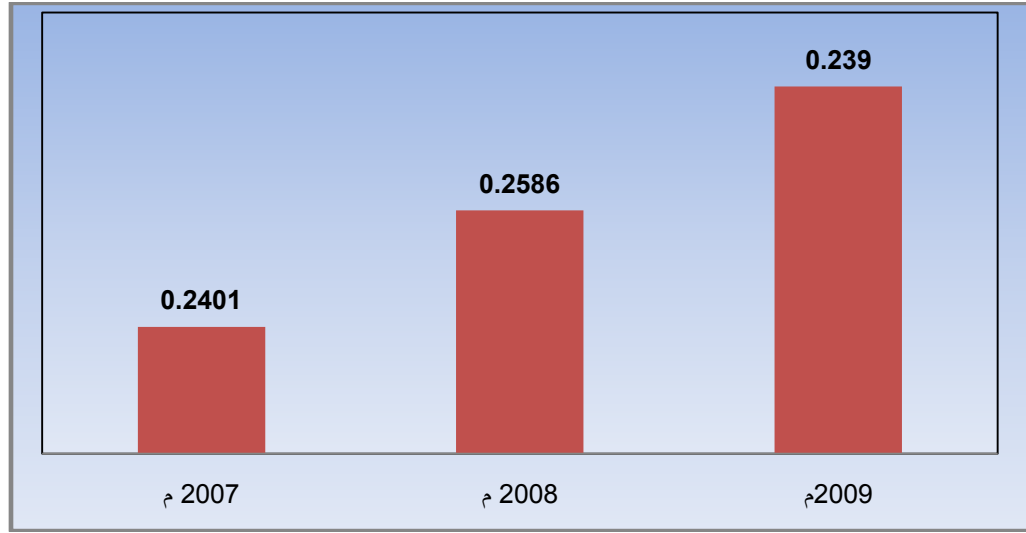
- أقل من 0.1 يشير إلى وجود تركيز قليل في القطاع المصرفي.
- ما بين 0.1 و 0.18 يشير إلى وجود تركيز معتدل في القطاع المصرفي.
- أكثر من 0.18 يشير إلى وجود تركيز مرتفع في القطاع المصرفي.

تركز عال
بالقطاع المصرفي
الليبي خلال
الأعوام
2007م/2008م/
2009م.

الشكل (13)

مؤشر تركيز القطاع المصرفي الليبي

(H- Index)



ويلاحظ من الشكل البياني رقم (13) ارتفاع مؤشر (H-index) للقطاع المصرفي الليبي خلال عامي 2007م، و2008م، ليعود ويتراجع قليلاً خلال عام 2009م، وبالرغم من هذا التراجع يعتبر المؤشر عالياً، وهذا يؤكد ما تم ذكره سابقاً حول تركيز اصول القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف.

ب - حسب طبيعة ملكية المصارف

يلاحظ استمرار سيطرة المصارف التي يستحوذ فيها القطاع العام على غالبية رأس المال، والبالغ عددها ثلاثة مصارف، على أصول القطاع المصرفي، حيث زادت نسبة استحواد هذه المصارف على أصول القطاع المصرفي من 57.5% عام 2008م، إلى 58.1% خلال عام 2009م.

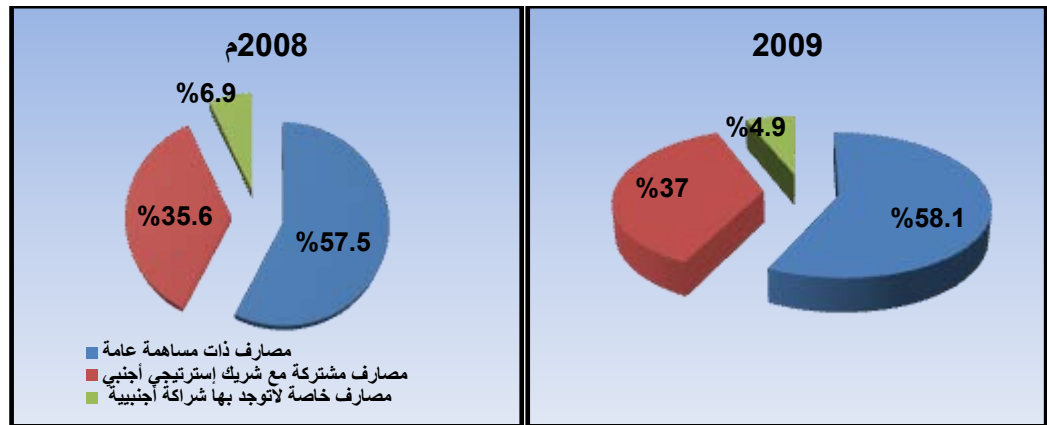
ومن جهة أخرى، وبعد أن أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، القرار رقم (2009/19) بشأن الأذن للمصارف التجارية الخاصة بإدخال مصارف أجنبية كشركاء إستراتيجيين في رؤوس أموالها، فقد عمدت (3) مصارف تجارية خاصة مع نهاية عام 2009، وخلال النصف الأول من العام 2010، إلى إدخال مصارف أجنبية كشركاء إستراتيجيين في رؤوس أموالها، وحصلت على موافقة مصرف ليبيا المركزي بالخصوص، وبعد أخذ هذه التطورات بعين الاعتبار يلاحظ ارتفاع نسبة استحواد المصارف التي يشترك في رؤوس أموالها مصارف أجنبية، إلى حوالي 36.9% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وذلك بعد أن كانت تشكل حوالي 35.6% من

الحد الاقصى المسموح به لمشاركة المصارف الاجنبية في رؤوس اموال المصارف التجارية في ليبيا محدد بنسبة 49% من رأس مال المصرف.

مجموع أصول القطاع المصرفي، في نهاية عام 2008. وبالرغم من أن هذه الزيادة تعتبر بسيطة، والتي كانت في حدود 1% خلال عام 2009م، إلا أنه يتوقع أن يؤدي ذلك، في المدى المتوسط، إلى زيادة مساهمة المصارف الأجنبية في تطوير القطاع المصرفي الليبي، سواء كان ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية متقدمة أو تطوير السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المصارف، أو من خلال نقل الخبرات المصرفية الخارجية إلى الجماهيرية العظمى، وإدخال التقنية في عملياتها، بما يؤدي إلى رفع كفاءة ومهارات العاملين في القطاع المصرفي الليبي على المدى الطويل وزيادة تنافسية القطاع المصرفي الليبي، ولضمان تحقيق هذه المستهدفات يطالب مصرف ليبيا المركزي، هذه المصارف المشتركة بتقديم خطط أعمال واضحة، والالتزام بتنفيذها.

الشكل رقم (14)

توزيع أصول المصارف التجارية حسب ملكية المصارف



الفصل الرابع رسمة القطاع المصرفي

تمهيد:-

شهدت الأموال الخاصة للمصارف التجارية نمواً ملحوظاً خلال عام 2009م. أن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً، يعزز قدرة القطاع المصرفي في مواجهة المخاطر التي يحملها، ويشكل حماية أكبر لأموال المودعين لدى القطاع المصرفي. وبالإضافة إلى نسبة الملاءة المطبقة على المصارف، فقد قام مصرف ليبيا المركزي، في السنوات الأخيرة، بوضع تعليمات إضافية بخصوص نسبة الخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصة، حيث تم تحديد حد أقصى لهذه النسبة قدره 30 ضعفاً، مما يشكل عنصر إضافي لتعزيز الأموال الخاصة، ويعتبر ذلك منسجماً مع التوجهات العالمية الرقابية الحالية، لوضع نسب وحدود إضافية للأموال الخاصة، تكون غير مبنية على المخاطر مثل وضع حد أقصى لنسب الرافعة المالية (Leverage Ratio)، وذلك كجزء من المعالجات الرقابية الهادفة إلى وضع حلول لتداعيات أسباب الأزمة المالية العالمية.

إضافة إلى ما تقدم فإن مصرف ليبيا المركزي، بصدد إصدار تعليمات جديدة للمصارف التجارية حول ملاءة رؤوس أموالها بحيث تتضمن مخاطر السوق.

أ- النسب المتعلقة بالأموال الخاصة:-

أن النمو الكبير الذي شهدته الأموال الخاصة للقطاع المصرفي الليبي، والذي فاق نسبة نمو الأصول والخصوم الإيداعية، أدى إلى تحسن في نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) متمثلة فيما يلي:-

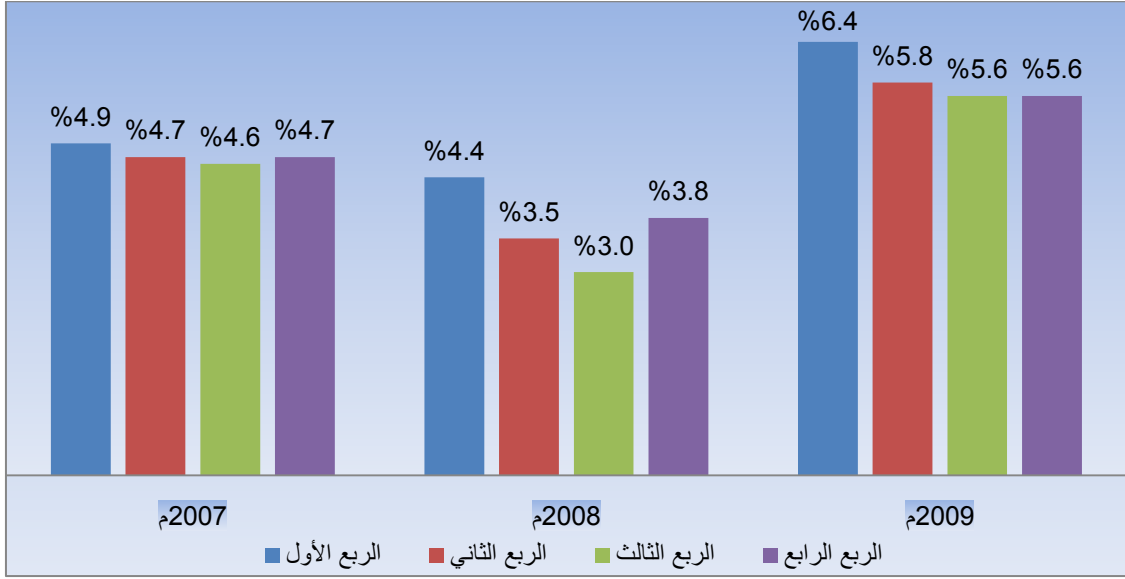
- الأموال الخاصة مقابل الأصول:-

ارتفاع نسبة الأموال الخاصة إلى أصول القطاع المصرفي من 3.8% عام 2008م، إلى 5.6% عام 2009م.

زادت نسبة الأموال الخاصة للمصارف مقابل الأصول من 3.8% في 2008م إلى 5.6% في سنة 2009م، وذلك بسبب النمو الكبير في الأموال الخاصة.

الشكل رقم (15)

نسبة الاموال الخاصة الى الاصول

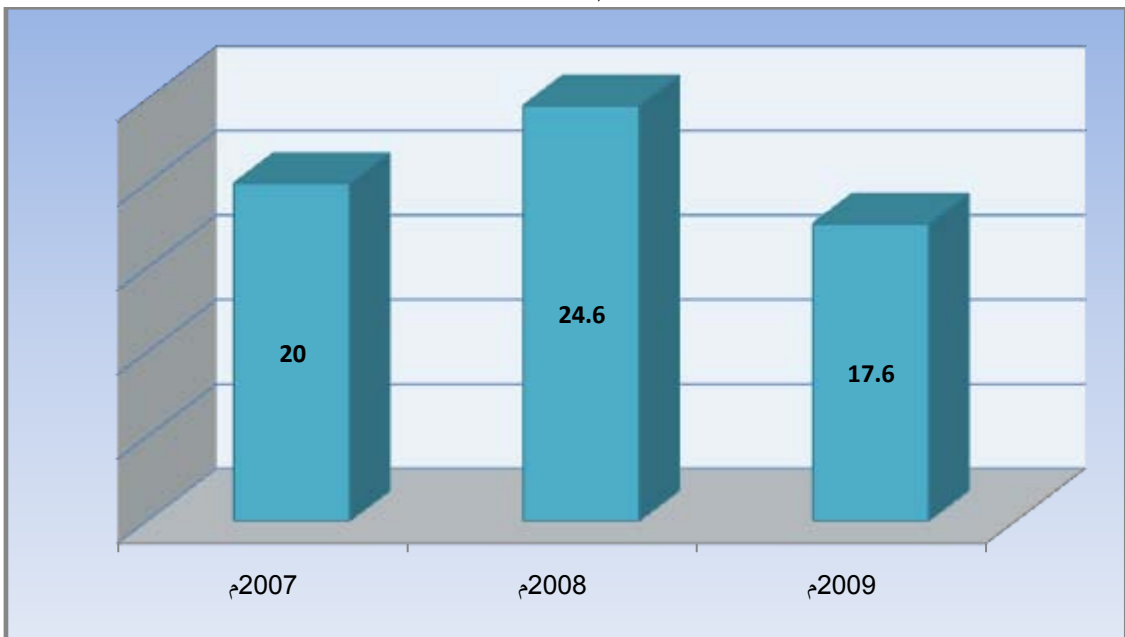


- الخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصة:-

انخفضت نسبة خصوم المصارف الإيداعية إلى أموالها الخاصة من 24.6 ضعفاً عام 2008م، إلى 17.6 ضعفاً عام 2009م وبالتالي أصبحت أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به، وفقاً لتعليمات مصرف ليبيا المركزي والبالغ 30 ضعفاً.

الشكل رقم (16)

نسبة الخصوم الإيداعية للأموال الخاصة



ب- نسبة الملاءة :-

تقوم إدارة الرقابة على المصارف، بمراجعة الملاءة المصرح بها من قبل المصارف التجارية، وتجرى عليها التعديلات اللازمة، وذلك فيما يتعلق بالأموال الخاصة المعتمدة لاحتساب الملاءة، ومطابقة الأصول المرجحة مع المراكز المالية المصرح عنها من قبل المصارف، وكانت ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية، وفقاً لمتطلبات بازل(1)، دون الأخذ في الاعتبار مخاطر السوق، على النحو المبين في الجدول رقم (1) .

جدول رقم (1)

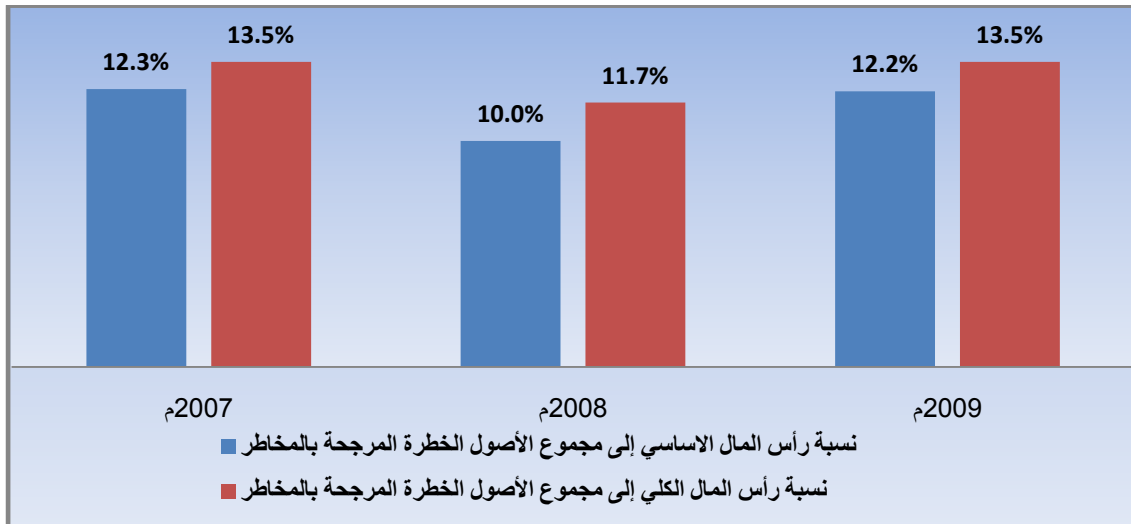
الملاءة المعدلة لرؤوس أموال المصارف التجارية (القطاع المصرفي)

(المبالغ بملايين الدنانير)

السنة			البيان
2009م	2008م	2007م	
2,848.4	1,816.0	1,338.3	رأس المال الأساسي
3,160.8	2,124.0	1,474.8	رأس المال الكلي
23,435.9	18,183.6	10,922.9	مجموع الأصول داخل الميزانية و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر
%12.2	%10.0	%12.3	نسبة ملاءة رأس المال الأساسي
%13.5	%11.7	%13.5	نسبة ملاءة رأس المال الكلي

الشكل رقم (17)

تطور الملاءة المعدلة لرؤوس أموال المصارف التجارية

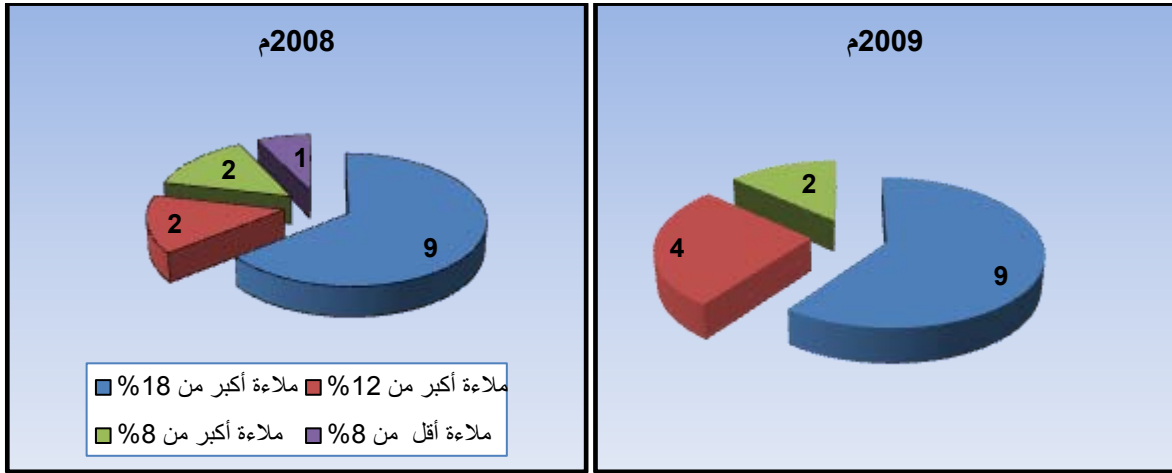


يلزم مصرف ليبييا المركزي المصارف التجارية بالاحتفاظ بالحد الأدنى لملاءة رأس المال وفقاً لبازل (1).

ارتفعت نسبة ملاءة رأس المال بشكل ملحوظ في عام 2009م، مقارنة بعام 2008م، نتيجة الزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة للقطاع المصرفي خلال السنة ، وكذلك تحسن نوعية ومخاطر الأصول نظراً لارتفاع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، وتحسن نسب التسهيلات غير المنتظمة وارتفاع نسب تغطيتها.

الشكل (18)

توزيع المصارف التجارية حسب ملاءة رؤوس أموالها



ومن خلال الاطلاع على الشكل البياني رقم (18)، يلاحظ أن نسبة كبيرة من المصارف الليبية لديها نسب رسمة قوية، حيث فاقت ملاءتها 18% ومعظم هذه المصارف صغيرة الحجم. كما سجلت باقي المصارف تحسناً في نسبة ملاءتها بالمقارنة مع عام 2008م، حيث يلاحظ ارتفاع عدد المصارف التي تراوحت نسبة ملاءتها بين 12% و18% إلى أربعة مصارف، كما يلاحظ عدم وجود أي مصرف بنسبة ملاءة أقل من الحد الأدنى المطلوب خلال عام 2009م.

الفصل الخامس

نوعية أصول القطاع المصرفي

تمهيد:-

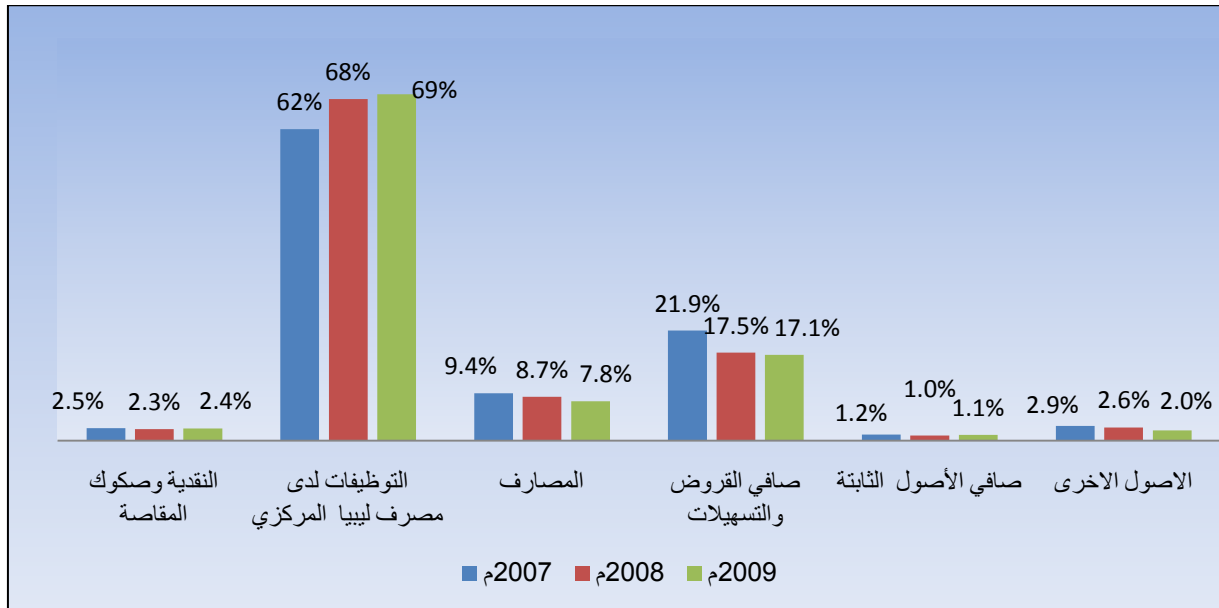
يعكس تحسن نوعية الأصول التي تحتفظ بها المصارف، وكيفية استعمال المصارف التجارية لخصومها الإيداعية، المخاطر التي قد تتعرض إليها المصارف ومدى إدارة هذه المصارف للمخاطر، وميول واتجاهات إدارات المصارف في تقييمها للمخاطر التي تديرها، وتتأثر مواقف المصارف بأوضاع السوق ومناخ الاستثمار الذي تعمل فيه، وتجدر الإشارة هنا إلى التحسن الذي طرأ على استخدامات القطاع المصرفي لأصوله التي يديرها، بفعل قراري مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقمي 45 و46-2008م.

1 توزيع أصول القطاع المصرفي:-

استمر تركيز أصول القطاع المصرفي في التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث ارتفعت نسبة توظيفات المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، بشكل بسيط من 67.9 % في 2008م، إلى 68.5% عام 2009م، وفي المقابل انخفضت الحسابات والتوظيفات لدى المصارف من 8.7 % في عام 2008م، إلى 7.8 % في عام 2009م، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (19).

الشكل رقم (19)

توزيع أصول المصارف التجارية



- الأصول المتداولة:-

باشرف مصرف
ليبيا المركزي في
إصدار شهادات
إيداع للمصارف
التجارية كأداة
لإدارة السيولة في
الاقتصاد .

بالرغم من التطور الكبير على صعيد هيكله المصارف، إلا أن تنوع الأدوات والخيارات الاستثمارية لهذه المصارف لازال محدوداً، ونتيجة لذلك استمرت الأصول المتداولة تحتل الجزء الأكبر من مجموع أصول القطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبتها إلى مجموع الأصول من حوالي 77% عام 2008م، إلى 78% عام 2009م، وهي متركزة بشكل رئيسي لدى مصرف ليبيا المركزي.

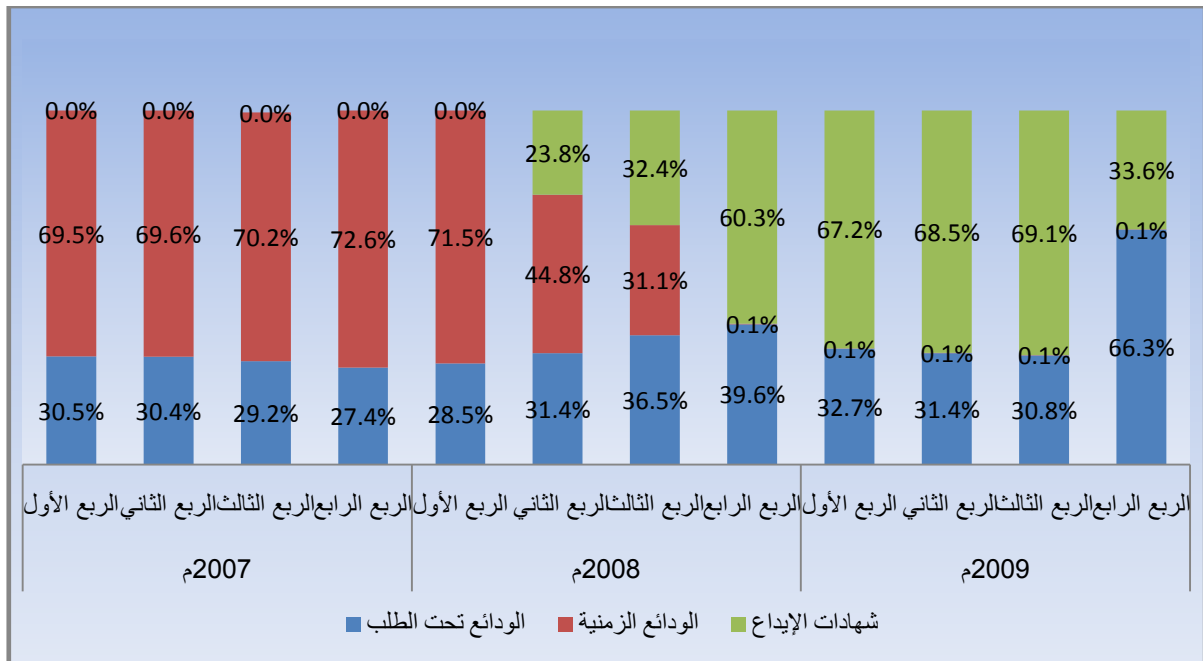
أ - التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي:-

تطورت توظيفات المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي، من 32 مليار دينار عام 2008م، إلى 38 مليار دينار عام 2009م، وبنسبة نمو بلغت 18%، وشكلت شهادات الإيداع حوالي 66% من إجمالي الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي، عام 2009م، ويوضح الشكل رقم (20) تطور توزيع الحسابات والتوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي .

وبالرغم من أن توظيف الأموال لدى مصرف ليبيا المركزي، يعتبر الأقل مخاطراً، لكنه لا يحقق أهداف المصارف في الربحية .

الشكل رقم (20)

توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي



ب- التوظيفات والحسابات لدى المصارف:-

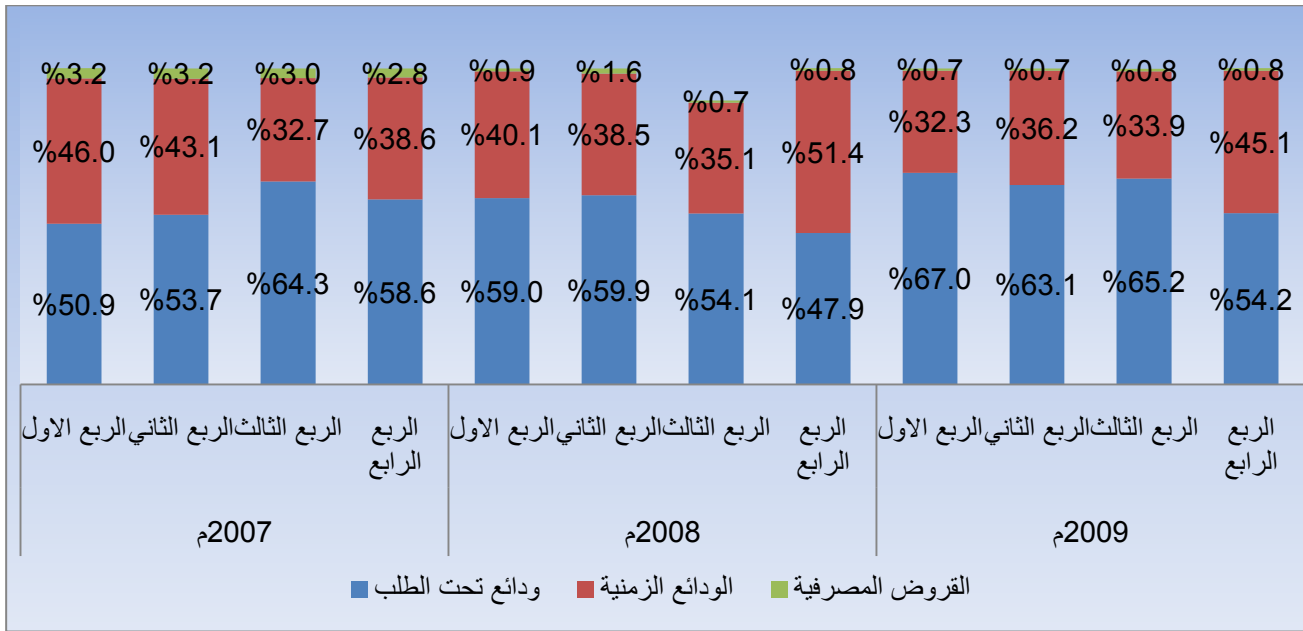
شكلت الودائع تحت الطلب البنود الرئيسي في حسابات وودائع وتوظيفات المصارف لدى المصارف الأخرى، خلال عام 2009م، حيث ارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب للمصارف من نسبة 47.9%، عام 2008م، إلى 54.2%، عام 2009م، وركزت توظيفات المصارف لدى المصارف الخارجية، خلال عام 2009م، حيث ارتفعت نسبة توظيف المصارف لدي المصارف الخارجية من 72% عام 2008م، إلى 78% عام 2009م .

ويبين الشكل رقم(21) تطور توزيع الحسابات لدى المصارف حسب طبيعة هذه الحسابات خلال الأعوام 2007م- 2008م- 2009م. وذلك على أساس ربع سنوي.

الشكل (21)

توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة الحسابات

على أساس ربع سنوي



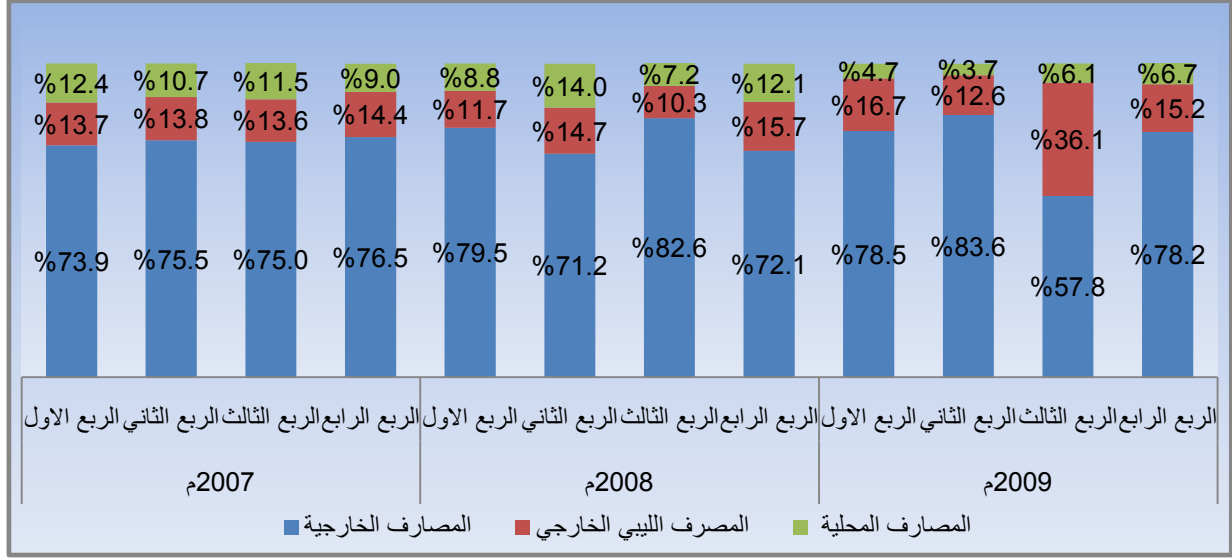
المصارف الليبية لا تحتفظ باستثمارات مالية في الخارج ولا تتعامل في الأوراق المالية المهيكلة.

كما يظهر توزيع حسابات القطاع المصرفي حسب المصارف على النحو المبين في الشكل البياني رقم(22)، ضعف تعامل المصارف الليبية فيما بينها في مجال الودائع والاقتراض، وتركيزها على التعامل مع المصارف بالخارج وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الالتزامات التي تواجهها المصارف لأغراض تغطية الاعتمادات المستقبلية المفتوحة من قبلها .

الشكل البياني رقم (22)

توزيع الحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة المصارف

على أساس ربع سنوي



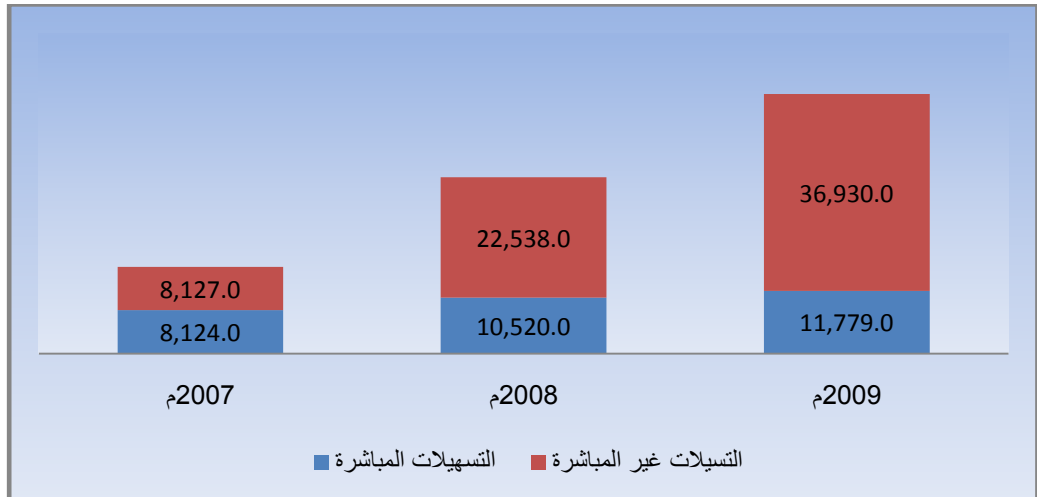
3 القروض والتسهيلات:-

مازالت التسهيلات المباشرة وغير المباشرة لجميع القطاعات تشكل ثاني أهم مجالات توظيف أموال المصارف، حيث ارتفعت من 33 مليار دينار، في سنة 2008م، إلى 48.7 مليار دينار، عام 2009م، وبنسبة نمو بلغت 47%، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (23).

الشكل رقم (23)

تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة

المبالغ بملايين الدينار



صارت المصارف التجارية تُمول معظم عمليات التجارة الخارجية في ليبيا.

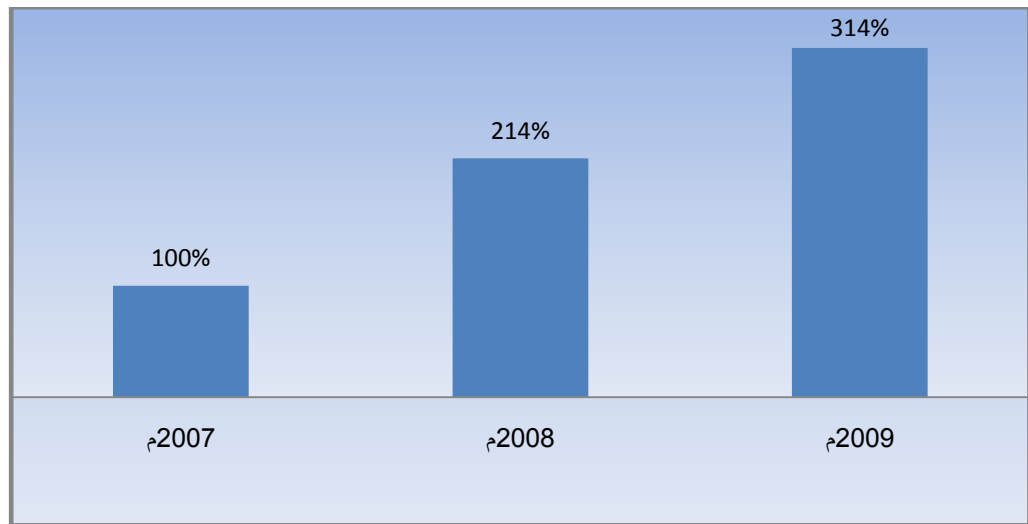
تساهم المصارف في تمويل العمليات الخارجية لمختلف الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

مطلوب من
المصارف أن
تعي جيداً
المخاطر
المرتبطة
بالائتمان غير
المباشر.

وبالرغم من نمو التسهيلات المباشرة بنسبة 12% في عام 2009م، إلا أن هذا النمو كان أقل بكثير من نمو التسهيلات غير المباشرة والتي بلغت 64% عام 2009م، ونتيجة لذلك استمرت نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة بالارتفاع بشكل مضطرد، حيث سجلت نسبة 314% في عام 2009م، مقابل نسبة 214% في عام 2008م، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (24).

الشكل رقم (24)

نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة



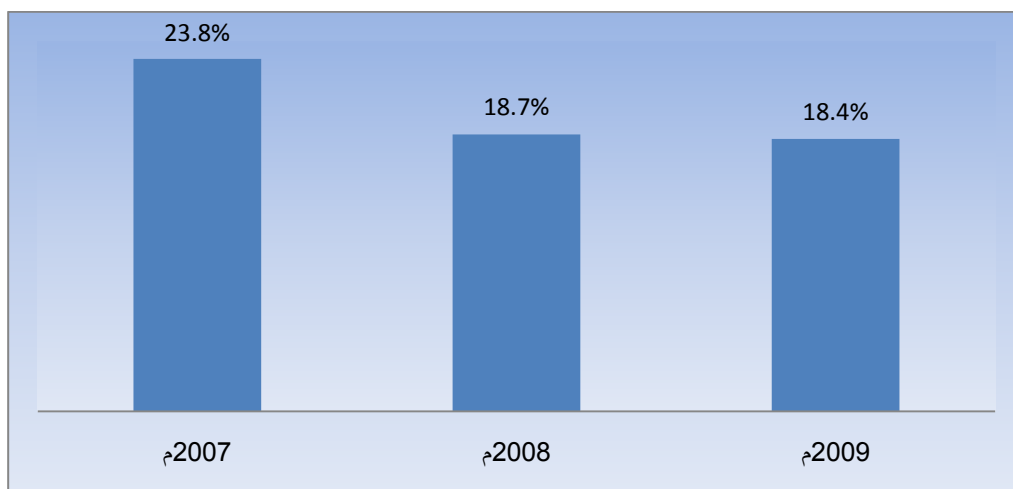
أ - التسهيلات المباشرة:-

يوضح الشكل رقم (25)، استمرار نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية بنفس المستوى المنخفض في عامي 2008م - 2009م، وبأقل بكثير من الحد الأقصى المسموح بموجب تعليمات مصرف ليبيا المركزي، مما يشير إلى وجود فرصة سانحة أمام المصارف للتوسع في منح الائتمان لمواكبة التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني.

حُدّد سقف
المحفظة الائتمانية
للمصارف
التجارية بنسبة
70% من
مجموع الخصوم
الإيداعية.

الشكل رقم (25)

نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإبداعية



• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع:-

تشكل التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص النسبة الأهم في إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، حيث بلغت حوالي 77.2%. وبالرغم من ذلك فقد شهد عام 2009م، نمواً في التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 22.2%، وذلك بشكل أكبر من النمو في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الذي كانت نسبته 9.3% فقط.

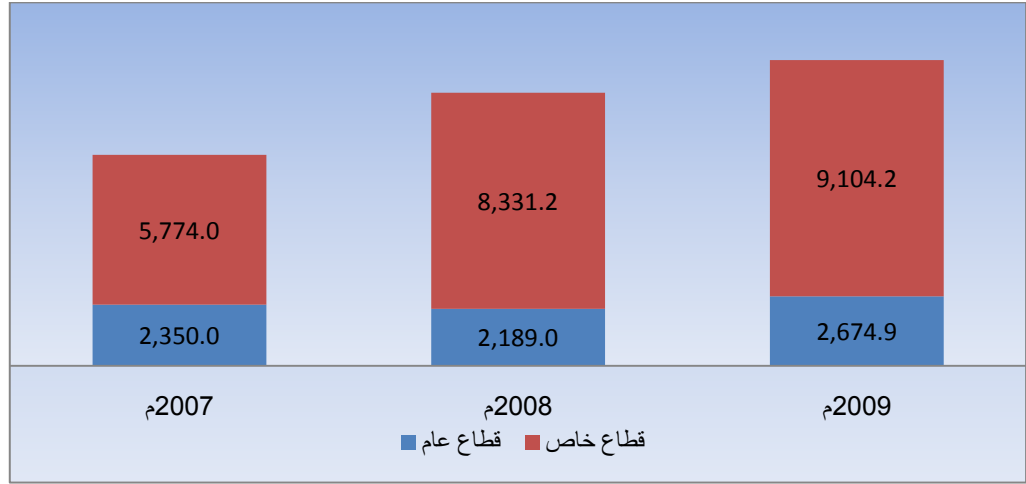
ويرتبط التراجع في نسبة نمو التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في عام 2009م بأثر نمط التدفقات النقدية في الاقتصاد الوطني، التي تدور في حلقة مغلقة، وعلى النحو الذي تمت الإشارة إليه في معرض الحديث عن استخدامات أموال المصارف التجارية.

استحوذ القطاع الخاص على معظم المحفظة الائتمانية للمصارف التجارية .

الشكل (26)

نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها بحسب القطاعات

المبالغ بملايين الدينانير



• جودة المحفظة الائتمانية:-

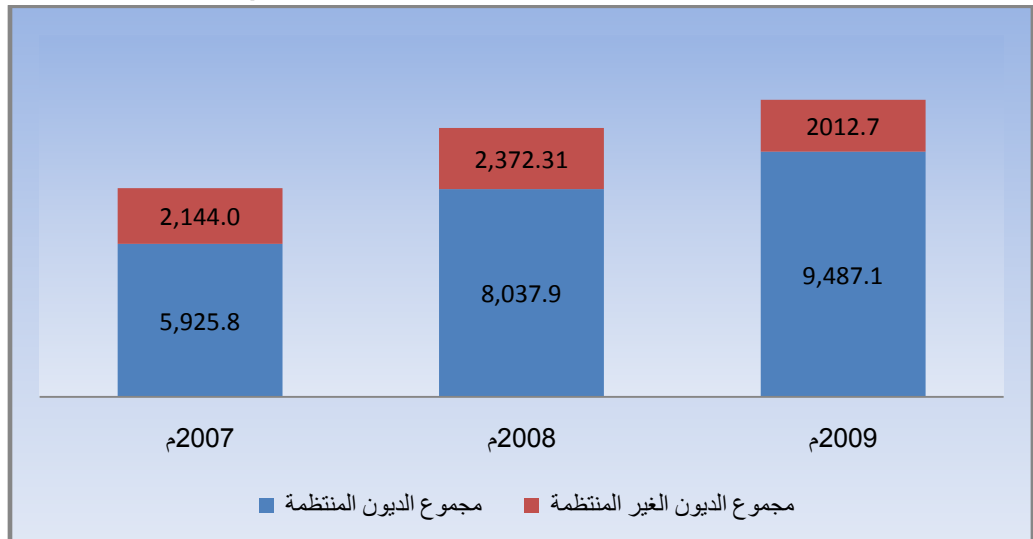
استمر التحسن في نوعية المحفظة الائتمانية لدى المصارف التجارية خلال عام 2009م، حيث ارتفعت التسهيلات المنتظمة بنسبة 18.3%، وانخفضت التسهيلات غير المنتظمة بنسبة 16.1%. ويوضح الشكل البياني رقم (27) تطور التسهيلات والقروض المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2007 - 2008 - 2009م.

تلتزم المصارف بالمعايير الجديدة لتصنيف الديون وتكسوين المخصصات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ابتداءً من عام 2007م.

الشكل رقم (27)

تطور الديون المنتظمة وغير المنتظمة خلال عامي 2007-2008-2009م

المبالغ بملايين الدينانير



تحسن في
نوعية
المحفظة
الائتمانية لدى
المصارف.

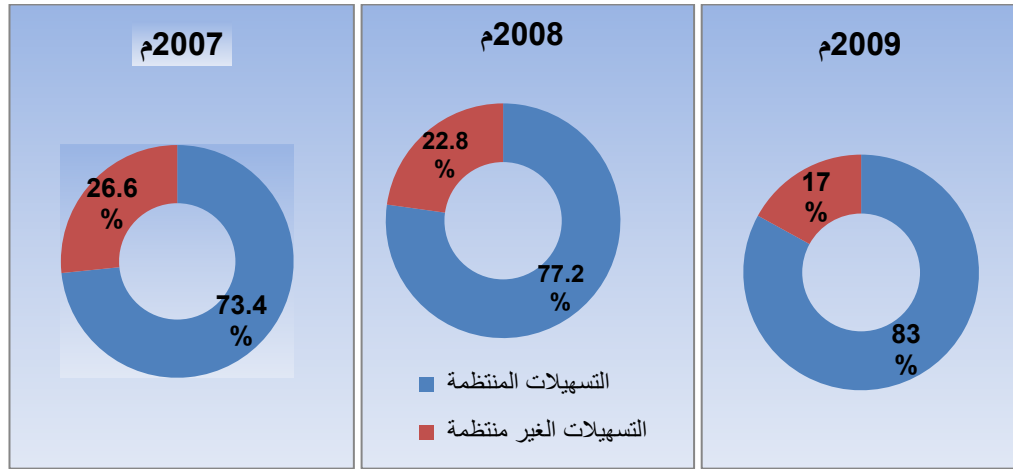
وقد انعكس التحسن في جودة المحفظة الائتمانية للمصارف في هيكل المحفظة الائتمانية، بحيث ارتفعت نسبة التسهيلات المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات من 77.2% سنة 2008م إلى 83% عام 2009م، وذلك مقابل انخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة من 23% عام 2008م، إلى 17% عام 2009م. وبالرغم من أن نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات مازالت تعتبر عالية، إلا أن انخفاض هذه النسبة بشكل ملحوظ بالمقارنة مع السنوات السابقة، يعتبر مؤشراً إيجابياً، ويعكس جهود القطاع المصرفي في ليبيا لتسوية ومعالجة المشاكل والتراكمات التي أدت إلى ارتفاع نسب التسهيلات غير المنتظمة.

غير أن استمرار نسب الديون غير المنتظمة عند مستوى مرتفع في عام 2009م، يتطلب من المصارف مضاعفة جهودها في متابعة هذه الديون، وتحصيل ما يمكن تحصيله منها، والعمل على زيادة حجم المحفظة الائتمانية، والحد من المخاطر التي تواجه الائتمان من خلال تحسين سياسات، وممارسات منح الائتمان، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر.

أنخفاض الديون
غير المنتظمة
خلال عام
2009م بنسبة
16% مقارنة
بعام 2008م.

الشكل رقم (28)

نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة

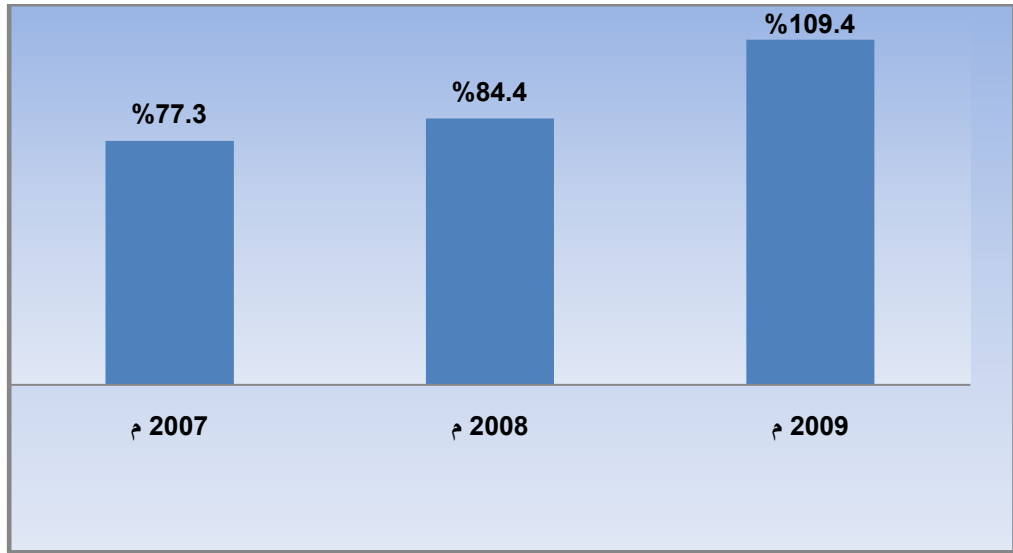


• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة:-

يلاحظ أن جهود مصرف ليبيا المركزي، المتمثلة في إلزام المصارف الليبية بتكوين مخصصات مقابل الديون المشكوك فيها وفقاً للمنشور (2007/2) أدت إلى ارتفاع نسبة التغطية مقابل التسهيلات غير المنتظمة إلى مستويات غير مسبقة فقد ارتفعت نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى الديون غير المنتظمة من نسبة 84.4% عام 2008م، إلى 109.4% عام 2009م، مما يدل على إن كل الديون غير المنتظمة على مستوى القطاع المصرفي، تقابلها مخصصات إضافية في حال ازدياد تعثرها.

(الشكل رقم 29)

تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة



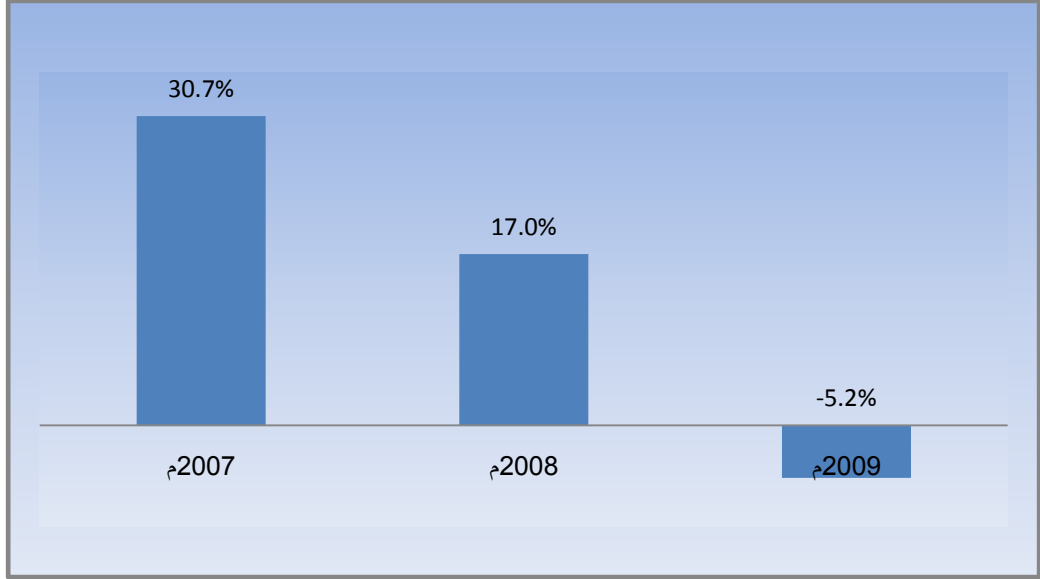
وقد انعكس ذلك في التحسن الملحوظ في نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة، التي انخفضت من 17% عام 2008م، إلى -5.2% عام 2009م، مما يشير إلى عدم تشكيل التسهيلات غير المنتظمة أية مخاطر على الأموال الخاصة للقطاع المصرفي، وذلك نظراً للفائض في المخصصات الذي أشير إليه سابقاً.

القطاع المصرفي الليبي يحتفظ بمخصصات كافية في مواجهة الديون غير المنتظمة.

تدني المخاطر التي تواجه المصارف في منح الائتمان نتيجة لتطبيق المعايير الجديدة لتصنيف الديون.

الشكل رقم (30)

تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة



ب - التسهيلات غير المباشرة:-

تتكون التسهيلات غير المباشرة، من خطابات الضمان التي تصدرها المصارف والاعتمادات المستندية التي تقوم بفتحها، وقد تطورت التسهيلات غير المباشرة كما هو مبين بالشكل رقم (31) وذلك على النحو التالي:-

- ارتفاع الاعتمادات المستندية من 14.5 مليار دينار، في عام 2008م، إلى 25 مليار دينار، عام 2009م، وبنسبة نمو بلغت 132%.

- ارتفاع خطابات الضمان من حوالي 8 مليار دينار، في عام 2008م، إلى 11.6 مليار دينار، في عام 2009 م، وبنسبة نمو بلغت 45%.

أن هذا النمو في التسهيلات غير المباشرة مستمر منذ عام 2007م، وهو يعكس النشاط الاقتصادي المتزايد في الجماهيرية، والناجم بشكل كبير عن المشاريع الضخمة التي يتم تنفيذها سواء كان على صعيد البنية التحتية أو القطاعات الاقتصادية الأخرى.

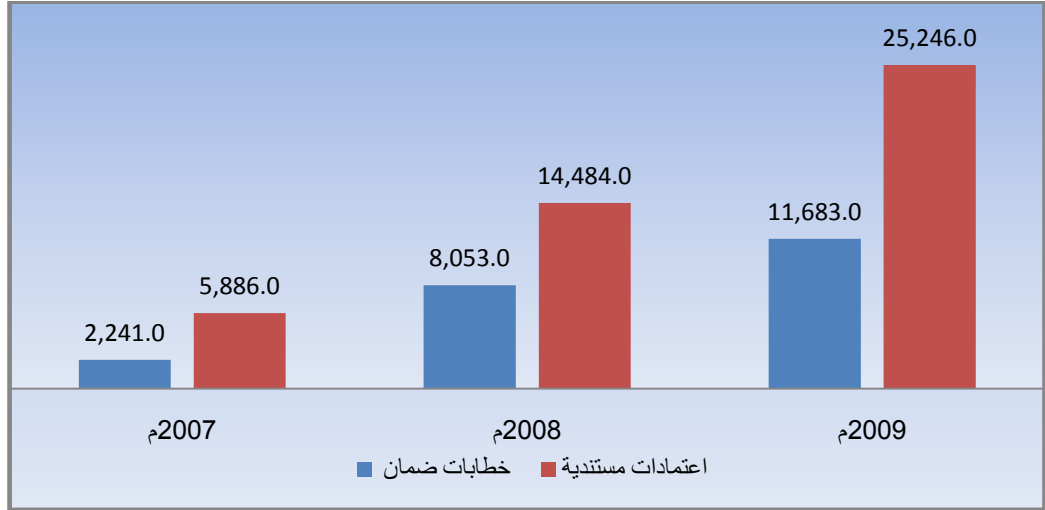
وللحد من تعرض المصارف للمخاطر المرتبطة بالحسابات النظامية، فقد اصدر مصرف ليبيا المركزي، قراراً جديداً للتركزات الائتمانية خلال فترة أعداد هذا التقرير، في عام 2010م، حيث تم تحديد سقف للاعتمادات المستندية بحيث لا تتجاوز 3 أضعاف الأموال الخاصة، وسقف لخطابات الضمان بحيث لا تتجاوز 150% من الأموال الخاصة.

تم إعادة النظر في احتساب نسب التركزات الائتمانية الخاصة بالحسابات خارج الميزانية خلال عام 2010م، نظراً للنمو الكبير في التسهيلات غير المباشرة.

الشكل رقم (31)

تطور التسهيلات غير المباشرة

المبالغ بملايين الدنانير

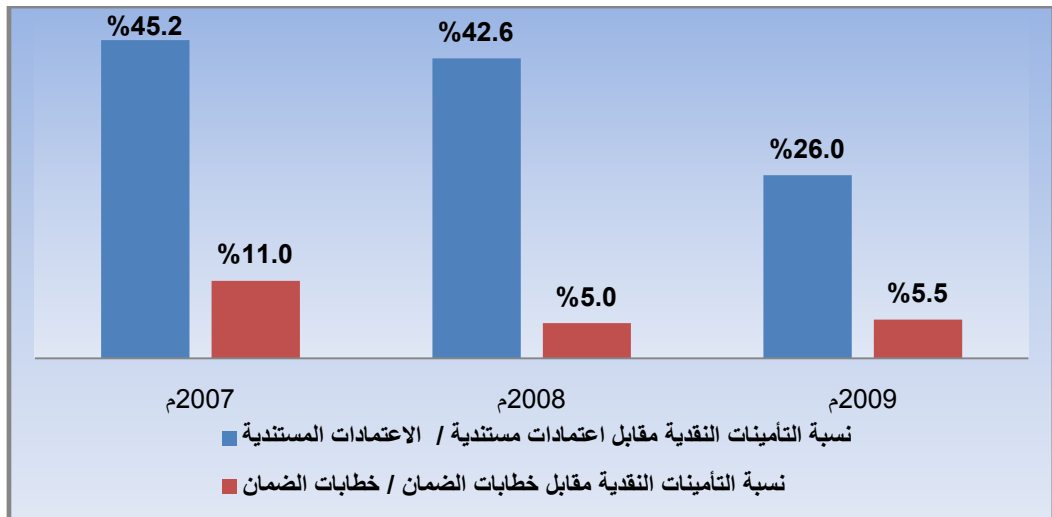


تقضي التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بتقديم خطاب ضمان خارجي مقابل حصول الشركات الأجنبية المسجلة في ليبيا على خطابات ضمان أو تسهيلات مباشرة.

وتعتبر التأمينات النقدية التي تحتفظ بها المصارف مقابل الاعتمادات المستندية مقبولة، حيث تجاوزت الحد الأدنى المطلوب بنسبة 15% حسب منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم (2006/14)، في حين مازالت التأمينات النقدية مقابل خطابات الضمان منخفضة في عام 2009م، حيث بلغت 5.5% وبتحسن طفيف عن عام 2008م، وذلك عائد إلى أن معظم خطابات الضمان الصادرة كانت لأغراض ضمان حسن التنفيذ، وضمان الدفعة المقدمة الصادرة بناء على طلب شركات أجنبية، لصالح جهات عامة محلية وتحتفظ المصارف في مقابلها بخطابات ضمان من مصارف خارجية بكامل القيمة.

الشكل رقم (32)

تطور نسب التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة



الفصل السادس

ربحية القطاع المصرفي

تمهيد:-

أعدت قائمة الدخل المجمعة للقطاع المصرفي لعام 2009م، بناء على البيانات المرفقة بالمركز المالي للمصارف في 2009/12/31م، في حين تم إحتساب مبالغ الأرباح لعامي 2007م-2008م بناء على قائمة الدخل المعتمدة من الجمعيات العمومية للمصارف التجارية .

1 - قائمة الدخل الملخصة المقارنة:-

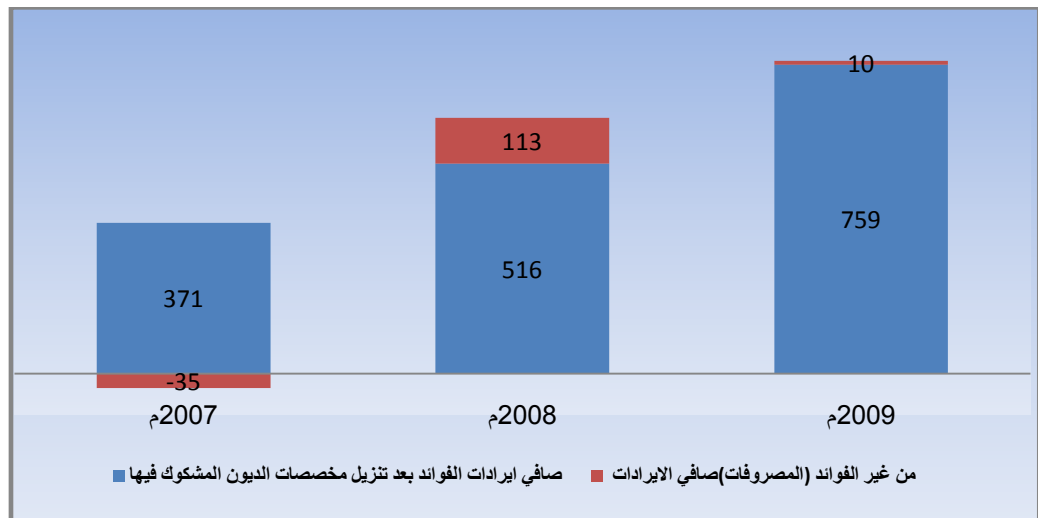
ارتفعت ربحية المصارف بشكل كبير خلال عام 2009م، حيث بلغ صافي الدخل (قبل الضريبة) حوالي 768.6 مليون دينار، مقابل مبلغ 629 مليون دينار، في عام 2008م، بنسبة نمو قدرها 22.5%.

وقد كان العامل الرئيسي وراء ارتفاع ربحية المصارف عام 2009م، هو الدخل من الفوائد(صافي إيرادات الفوائد) الذي ارتفع بنسبة 17% خلال عام 2009م، ومن جهة أخرى، فإن أحد الأسباب الإضافية لتحسن ربحية المصارف هو انخفاض حجم المصروفات الخاصة بتكوين المخصصات مقابل الديون المشكوك فيها، وذلك عائد إلى كون إرباح عام 2009م، لا تزال غير نهائية، و لم يتم إستقطاع مصروفات المخصصات بشكل كامل منها.

الشكل رقم (33)

ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد

المبالغ بملايين الدنانير



2 - هيكل الإيرادات والمصروفات:-

أ - الإيرادات من الفوائد:-

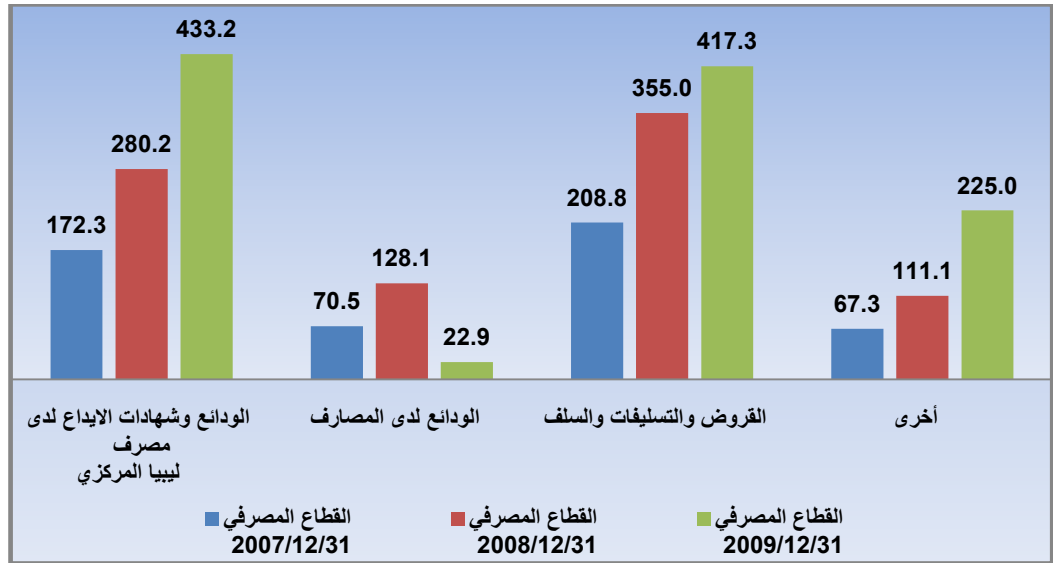
يبين الشكل البياني رقم(34) النمو الحاصل على بنود إيرادات الفوائد، حيث يلاحظ استمرار نمو إيرادات الفوائد على التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، ويعود ذلك إلى كبر حجم هذه التوظيفات، وبالرغم من قيام مصرف ليبيا المركزي، بتخفيض العائد على شهادات الإيداع في عام 2009م، إلا أنها تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات.

شهادات الإيداع
الصادرة عن
مصرف ليبيا
المركزي تشكل
مصدراً مهماً
للدخل في
المصارف.

الشكل رقم (34)

النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد

المبالغ بملايين الدنانير

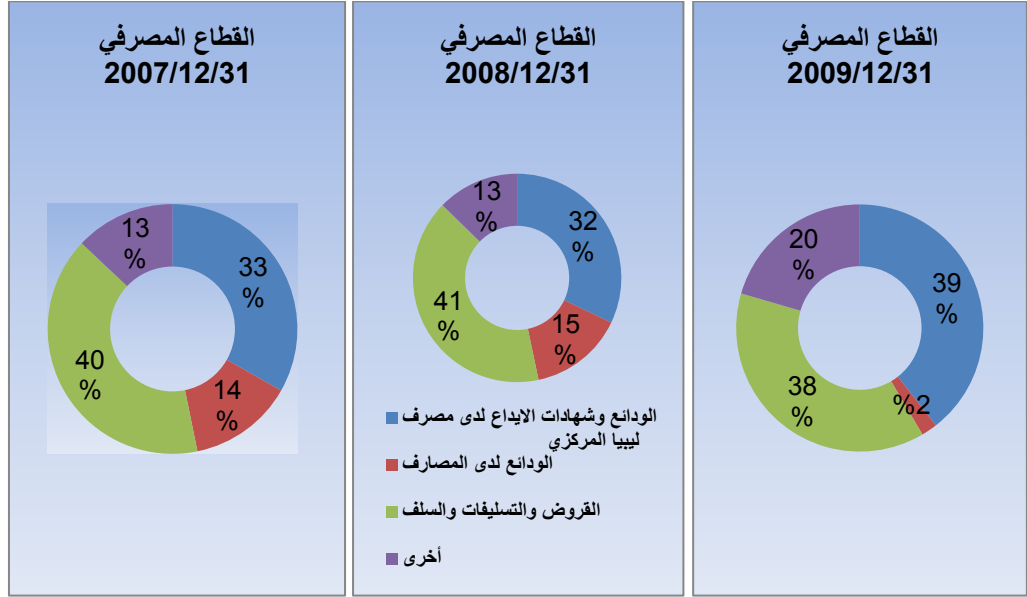


الدخل من
العمليات
المصرفية
الرئيسية
(نشاط منح
الائتمان) يشكل
المصدر الرئيسي
لأرباح
المصارف.

وبالرغم من أن مجمل بنود إيرادات الفوائد شهدت زيادات خلال عام 2009م، فإن هيكل إيرادات الفوائد لم يختلف بشكل جوهري، عن عام 2008م، حيث يظهر الشكل البياني رقم(35)، أن الفوائد المقبوضة على الحسابات والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي، زادت بحيث أصبحت تشكل 39% من إيرادات الفوائد الإجمالية، في حين أن الفوائد على التسهيلات كانت ومازالت تشكل حوالي 40% من مجمل إيرادات الفوائد.

الشكل (35)

توزيع الدخل من الفوائد



ب - الإيرادات من غير الفوائد:-

انخفضت الإيرادات من غير الفوائد لدى المصارف خلال عام 2009م - 2008م، بنسبة 19.2%، إن هذا الانخفاض لم يكن نتيجة لتدني ربحية المصارف الفعلية من غير الفوائد خلال عام 2009م، وإنما كان نتيجة عوامل أو إيرادات استثنائية تحققت في عام 2008م، وغير مرتبطة بأنشطة المصارف الأساسية (Core business) ومن أهم أسباب انخفاض الإيرادات من غير الفوائد، عام 2009م، انخفاض إيرادات بيع العملة الأجنبية بنسبة 37.6%، وانخفاض العوائد الأخرى بنسبة 65% بالمقارنة بعام 2008م، حيث قامت بعض المصارف خلال العام 2008م، بتحقيق جزء من ناتج إعادة تقييم أسعار الصرف الخاصة بالسنوات السابقة، عبر ترحيله من حسابات الخصوم إلى حساب الدخل، وذلك بهدف تغطية النقص في المخصصات المكونة لدى المصارف مقابل الديون المشكوك فيها والمخصصات العامة.

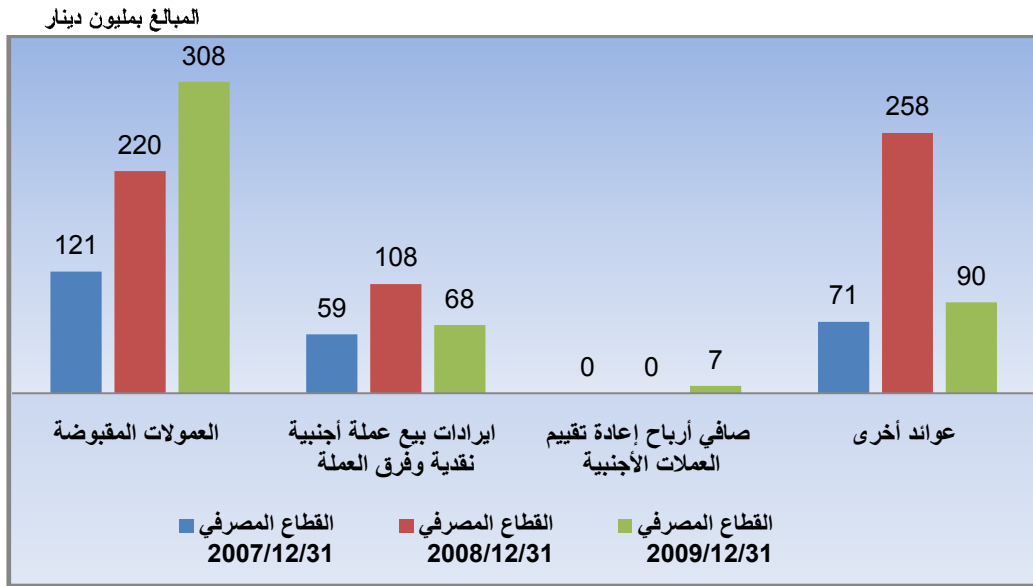
ويوضح الشكل رقم (36) تطور إيرادات المصارف من غير الفوائد، حيث يتبين إن العنصر الأساسي في الإيرادات من غير الفوائد المتمثل في العمولات المقبوضة على الخدمات والمنتجات المصرفية قد تحسن بشكل ملحوظ في عام 2009م، بالمقارنة بعام 2008م، حيث ارتفعت العمولات المقبوضة بنسبة 40%، وهذا يتبين أيضاً من خلال الشكل البياني (36) الذي يشير إلى استحواد العمولات المقبوضة على نسبة

ناتج إعادة تقييم العملات الأجنبية لدى المصارف يرحل إلى حساب الأرباح والخسائر تطبيقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

65% من حجم الإيرادات من غير الفوائد، وذلك بتحسن ملحوظ عن النسب المسجلة في عامي 2007م، و 2008م، والبالغة 48% و 38% على التوالي. إن هذا التطور يؤكد إن الانخفاض الظاهر في الإيرادات من غير الفوائد لا يعتبر انخفاضاً فعلياً كونه ناتج عن تحقيق القطاع المصرفي إيرادات استثنائية في عام 2008م، وعليه فإن الدخل من غير الفوائد لدى المصارف المتمثل في العمولات المقبوضة ارتفع فعلياً خلال عام 2009م، وذلك على النحو المبين بالشكل (36).

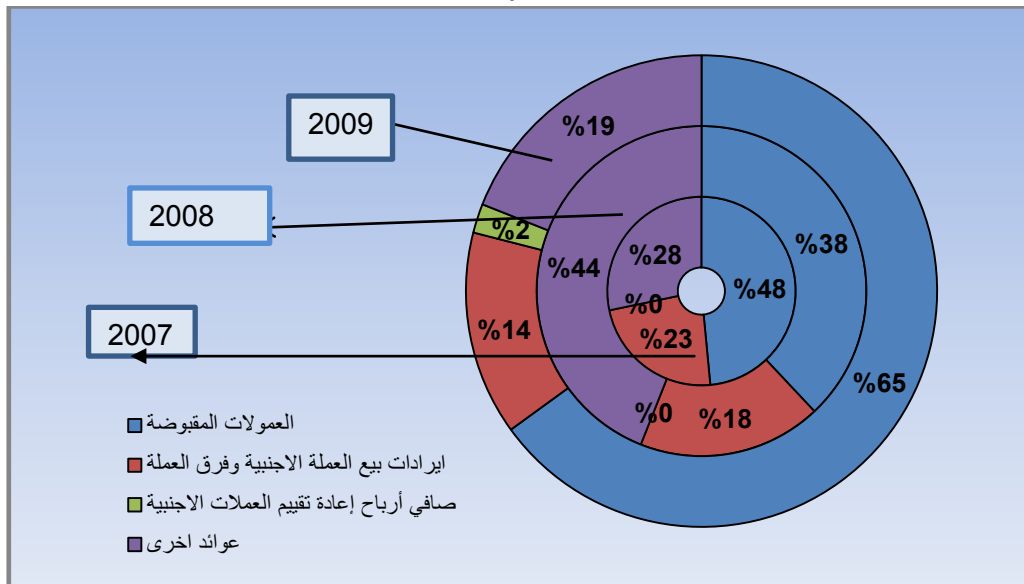
الشكل رقم (36)

تطور الإيرادات من غير الفوائد



الشكل رقم (37)

توزيع الإيرادات من غير الفوائد



3 - الكفاءة:-

تحسنت كفاءة القطاع المصرفي خلال عام 2009م، حيث يبين الشكل البياني رقم(44) انخفاض المصروفات إلى الإيرادات من نسبة 56.9%، عام 2008م إلى 51.1 % في عام 2009م، وذلك عائد بشكل أساسي إلى التحسن في إيرادات المصارف سواء من جهة ارتفاع الربحية من الفوائد أو ارتفاع العمولات المقبوضة.

تحسن كفاءة
القطاع
المصرفي
خلال العام
2009م.

الشكل رقم (38)

نسبة المصروفات إلى الإيرادات



4 نسب الربحية:-

بالرغم من ارتفاع أرباح المصارف (قبل الضريبة) بالمقارنة مع عام 2008م، وبالرغم من تحسن كفاءة المصارف من خلال تدني نسبة المصروفات إلى الإيرادات في عام 2009م، إلا انه يلاحظ أن نسب ربحية المصارف تراجعت خلال عام 2009م، ويعود هذا التراجع، بشكل أساسي، إلى تراجع نسبة الربحية من الفوائد حيث انخفضت نسبة صافي الدخل من الفوائد إلى متوسط الأصول، من نسبة 1.8% خلال عام 2008م إلى 1.5% خلال عام 2009م.

ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى تركيز توظيفات المصارف لأصولها لدى مصرف ليبيا المركزي، خلال عام 2009م، حيث تقل معدلات الفوائد لديه عن أدوات التوظيف الأخرى، وقد عزز هذا الانخفاض، التراجع الحاصل على معدلات الفوائد على شهادات الإيداع خلال عام 2009م.

غير انه من المتوقع أن يطرأ تحسناً ملحوظاً على معدلات الربحية من المصارف على أثر صدور قانون الضرائب الجديد خلال عام 2010م، الذي أعاد النظر في نسب الضرائب على الإرباح، وأعلى المخصصات التي تكونها المصارف من الضرائب.

الجدول رقم (2)

نسب الربحية عن السنوات 2007 م - 2008 م - 2009 م

2009 م	2008 م	2007 م	النسبة
1.5%	1.7%	1.1%	نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط الأصول
25.9%	34.2%	25.1%	نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط حقوق المساهمين
1.5%	1.8%	1.5%	نسبة صافي الدخل من الفوائد / إلى متوسط الأصول

الفصل السابع

سيولة القطاع المصرفي

تمهيد:-

توضح نسبة السيولة القانونية حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى المصرف منسوبا إلى التزاماته مستوجبة الأداء، وبالرغم من انخفاض نسبة سيولة القطاع المصرفي من 47.2% عام 2008م، إلى 41%، عام 2009م، إلا أنها مازالت مرتفعة عن الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ويركز المصرف المركزي من جهة أخرى على متابعة الإدارة السليمة للسيولة لدى المصارف التجارية حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين فترات استحقاق مصادر الأموال (الخصوم الإيداعية) واستخدامات الأموال (الأصول) .

1 - تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي:-

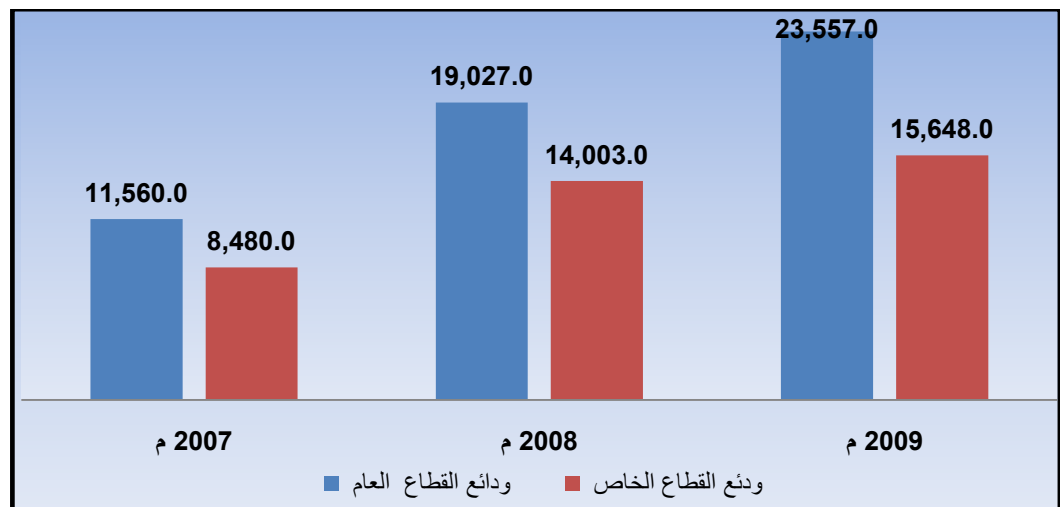
أ - نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة:-

بلغ معدل نمو ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حوالي 18.7%، وقد ساهمت ودائع القطاع العام بشكل أساسي في هذا النمو، حيث يوضح الرسم البياني رقم (39) حجم ودائع القطاع العام، وودائع القطاع الخاص خلال عامي 2008م، و2009م، ويتبين أن ودائع القطاع العام ارتفعت بنسبة 23.8%، فيما كان النمو في ودائع القطاع الخاص بنسبة 11.7% فقط.

الشكل رقم (39)

نمو ودائع القطاع العام والخاص خلال السنوات

المبالغ بملايين الدينارين 2007م - 2008م - 2009م



نسبة السيولة القانونية وفقاً لمتطلبات مصرف ليبيا المركزي تبلغ 25%.

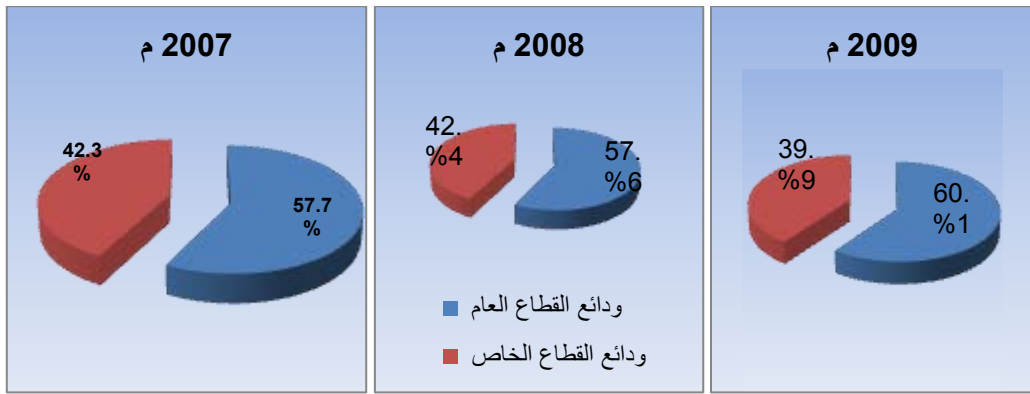
ودائع القطاع العام تمثل المصدر الرئيسي لموارد المصارف .

وقد أدى ذلك إلى استمرار اعتماد المصارف التجارية على ودائع القطاع العام بشكل أكبر من السنوات السابقة، حيث شكلت هذه الودائع حوالي 60% من مجموع ودائع القطاع المصرفي خلال عام 2009م، على النحو المبين بالشكل (40) في حين شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 40% من مجموع الودائع.

أن هذا الاعتماد على ودائع القطاع العام يحتم على المصارف التجارية المحافظة على نسب سيولة عالية، ومتابعة هذه النسب نظراً للتقلبات التي تحصل على هذه الودائع لاسيما وان مجملها ودائع تحت الطلب.

الشكل رقم (40)

توزيع ودائع المصارف التجارية حسب القطاع



ب - نمو الودائع بحسب أنواعها:-

يوضح الشكل رقم (41) إن مجمل الارتفاع في الودائع يعود إلي النمو في الودائع تحت الطلب حيث ارتفعت بنسب كبيرة منذ عام 2007م، وأصبحت تشكل حوالي 88%، من مجمل ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي في عام 2009م.

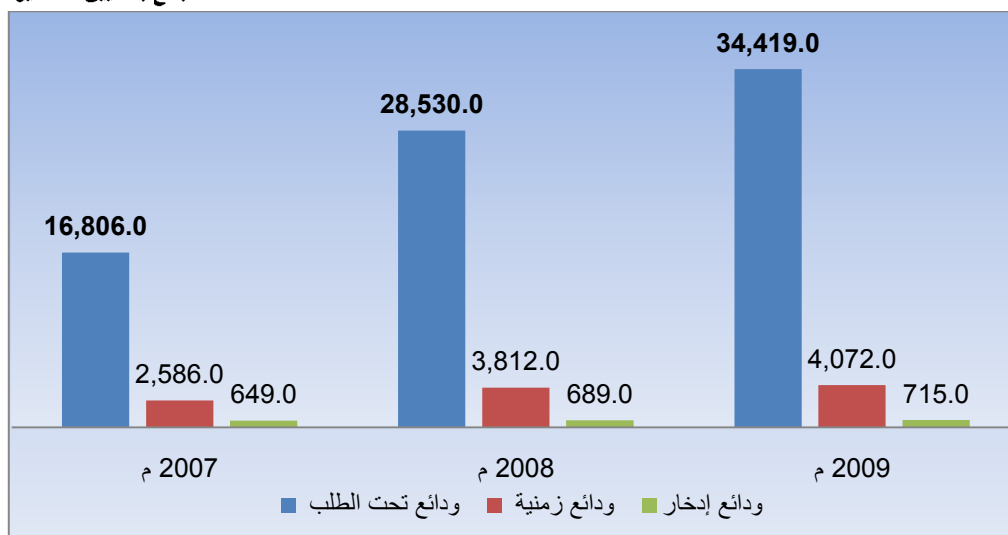
ويرجع ذلك إلي كون نسبة كبيرة من ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي هي ودائع تابعة للقطاع العام، وتكون بطبيعتها تحت الطلب. أن ذلك يؤكد أهمية المحافظة على نسب سيولة عالية لمواجهة مخاطر سحب هذه الودائع.

ما زالت الودائع تحت الطلب تشكل النسبة الأهم في هيكل ودائع المصارف التجارية وهذا ما يجبر المصارف على استخدام هذه التوظيفات في استخدامات قصيرة الأجل.

الشكل رقم (41)

تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع

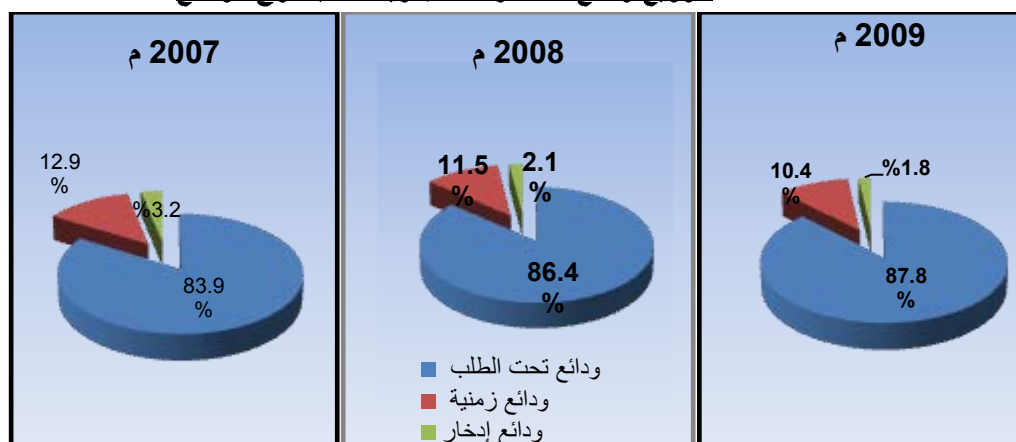
المبالغ بملايين الدنانير



ويوضح الشكل البياني رقم (42) توزيع الودائع لدى المصارف حسب نوع الودائع.

الشكل البياني رقم (42)

توزيع ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع



2- نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي:-

بلغت نسبة الأصول السائلة من إجمالي أصول القطاع المصرفي حوالي 77% خلال عام 2009م، وهي نسبة عالية تؤمن للمصارف حماية كبيرة مقابل المخاطر العالية لسحوبات الودائع، ومعظم هذه السيولة موظفة لدى مصرف ليبيا المركزي، وبالرغم من السيولة العالية التي تحتفظ بها المصارف، إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على ربحية القطاع المصرفي، نظراً للأسباب التالية:-

- تحقيق المصارف لهامش فوائد جيد نتيجة انخفاض تكلفة مصادر أموال المصارف، حيث إن مجمل الودائع تحت الطلب من دون فوائد بالإضافة إلى

القطاع
المصرفي
الليبي يتصف
بالسيولة
العالية.

كون معظم الأصول السائلة موظفة على شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، بمعدل فائدة 1.25% في عام 2009م.

- تحقيق المصارف لإيرادات جيدة من غير الفوائد وبالأخص العمولات، وذلك نظراً لنشاط المصارف الكبير في مجال التسهيلات غير المباشرة من اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان.

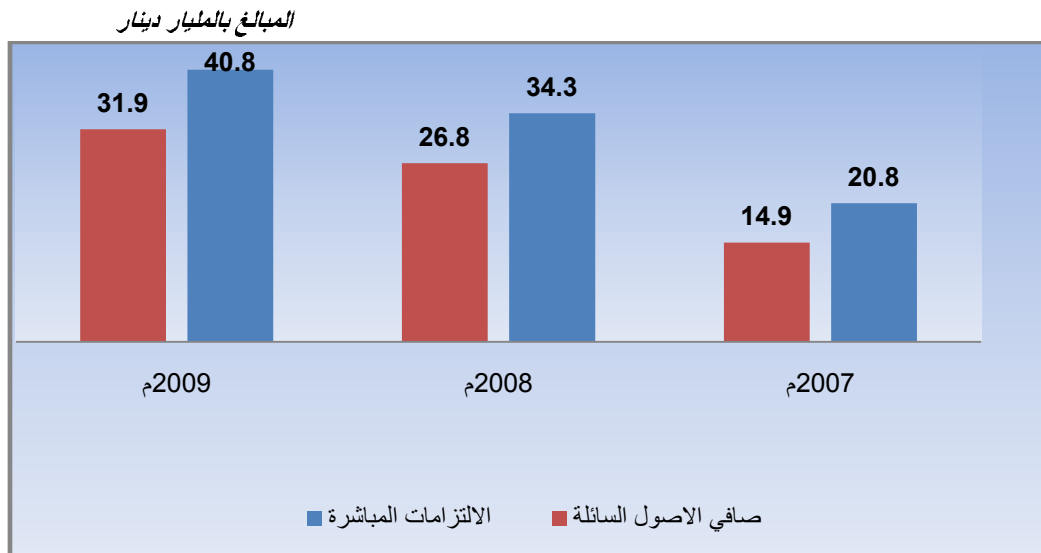
أ - نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية):-

ارتفعت الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية) من 34.3 مليار دينار، في عام 2008م، إلى 40.8 مليار دينار، عام 2009م، أي بارتفاع قدره 6.5 مليار دينار، وبنسبة 19%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (43) كما ارتفعت الأصول السائلة لدى المصارف من 26.8 مليار دينار، إلى 31.9 مليار دينار أي بنفس نسبة نمو الالتزامات المباشرة تقريباً .

لا يتوقع
مواجهة
مشكلة سيولة
بالقطاع
المصرفي
على المدى
القصر
و المتوسط.

الشكل رقم (43)

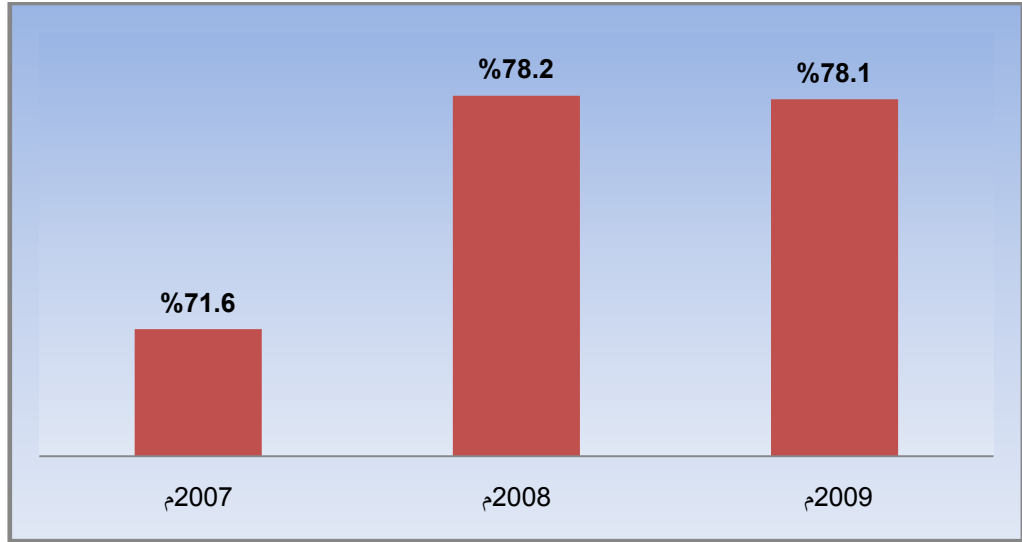
تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة



ونتيجة لذلك استقرت نسبة سيولة المصارف في مواجهة التزاماتها المباشرة (داخل الميزانية) من حوالي 78.2%، في عام 2008م، إلى حوالي 78.1%، في عام 2009م، مما يؤكد على توفر السيولة بشكل كبير لدى القطاع المصرفي.

الشكل رقم (44)

تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة



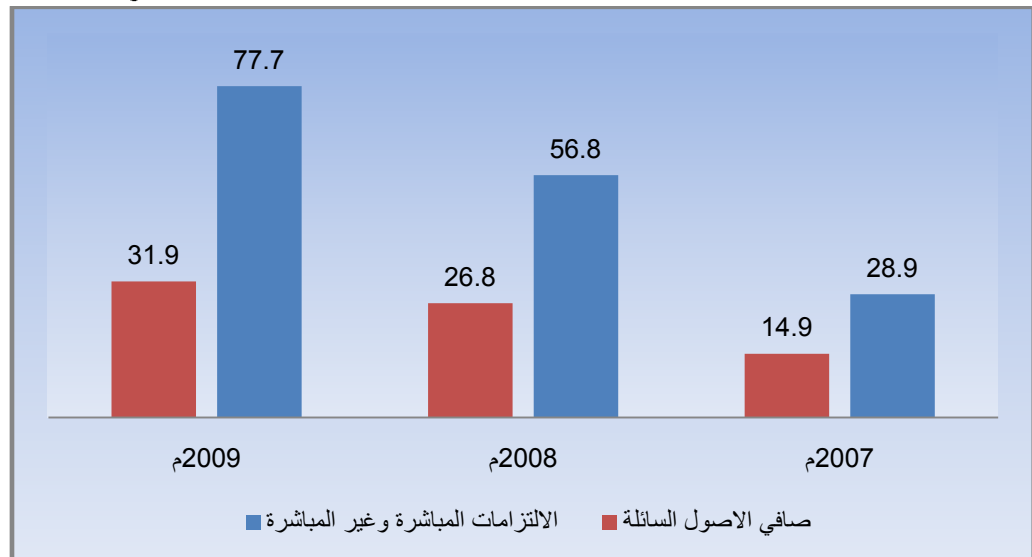
ب- نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة:-

تقدر نسبة السيولة مقابل مجمل التزامات المصارف (المباشرة وغير المباشرة) بحوالي 41.1%، في عام 2009م، في حين بلغت هذه النسبة عام 2008م، حوالي 47%، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية، وتعتبر هذه النسبة بمثابة اختبار ضغط للسيولة، وهي تشير إلى أن السيولة ما تزال جيدة، حيث تسجل معدلات عالية حتى في حال تم احتساب مجمل الالتزامات غير المباشرة دون أي ترجيح، ويعني ذلك كفاية مصادر السيولة بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

الشكل رقم (45)

تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة وغير المباشرة

المبالغ بمليار الدينار



الشكل رقم (46)

تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير مباشرة



ج- المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية) خلال عام 2009 م:-

مطلوب من جميع المصارف التجارية أن تحتفظ لدى مصرف ليبيا المركزي بأرصدة، بدون فوائد، مقابل خصومها الإيداعية، تقدر بنسبة 20%، من الخصوم الإيداعية، كما يطلب من جميع المصارف، أن تحتفظ بأصول سائلة تقدر بنسبة 25% من إجمالي خصومها الإيداعية الخاضعة لهذه النسبة، بما في ذلك الاحتياطيات الإلزامية لدى مصرف ليبيا المركزي، وقد التزمت المصارف التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطيات المطلوبة والسيولة المقررة خلال معظم أيام السنة، ويوضح الجدول رقم (3) نسبة فائض الاحتياطي الإلزامي، ونسبة فائض السيولة لدى المصارف التجارية خلال العام 2009م، مقارنة بعام 2008م.

جدول رقم (3)

نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال عام 2009م

نسبة فائض السيولة 2009 (%)	نسبة فائض الاحتياطي م 2009 (%)	الشهر
47.4	4.3	م 2009/01/29
49.7	3.7	م 2009/02/26
53.5	12.0	م 2009/03/31
50.6	4.9	م 2009/04/30
52.5	3.3	م 2009/05/31
52.6	4.4	م 2009/06/30
53.8	4.1	م 2009/07/30
53.5	3.4	م 2009/08/31
53.2	5.9	م 2009/09/30
53.8	3.3	م 2009/10/29
51.8	3.8	م 2009/11/30
52.5	4.8	م 2009/12/31

يوضح الملحق رقم (10) نسب الفائض في الاحتياطي الإلزامي، والسيولة حسب المصارف في 2009/12/31م.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الخطة الإستراتيجية لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

للسنوات 2009م - 2011م

قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد بإعداد خطة إستراتيجية لتطوير عملها في السنوات الثلاث الممتدة من 2009م ولغاية 2011م وقد باشرت الإدارة خلال سنة 2009م تنفيذ هذه الخطة وذلك بعد اعتمادها من قبل محافظ مصرف ليبيا المركزي.

تهدف هذه الخطة إلى تعزيز الرقابة على القطاع المصرفي في ليبيا بما يواكب التطورات في القطاع المصرفي الليبي والمعايير الرقابية الدولية وفي مقدمتها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 2006م.

يتناول القسمان التاليان أهم مكونات الخطة الإستراتيجية والمبادرات والإجراءات المنفذة لها.

أولاً - رؤيا وأهداف إدارة الرقابة على المصارف والنقد

لقد وضعت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خطتها الإستراتيجية استناداً إلى رؤيا وأهداف محددة يمكن تلخيصها على النحو التالي:-

"بلورة وتنفيذ رقابة على المصارف العاملة في ليبيا، تستند على مبادئ الرقابة على إدارة المخاطر بهذه المصارف (المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق)، تتعزز في ظلها استقلالية القرار في المصارف التجارية، وينأى مصرف ليبيا المركزي بنفسه عن المخاطر التي ترتبها الإدارة المباشرة لأموال المصارف، والحد من التدخل المباشر في شؤونها، وتلتزم فيها المصارف بأسس ومبادئ الحوكمة، وبما يكفل استقرار أوضاع القطاع المصرفي، وتدقق السيولة في شرايين الاقتصاد الوطني، بشكل منظم، وتفادي أو التقليل من المخاطر النظامية".

يكون القطاع المصرفي رافداً من روافد الاقتصاد الوطني، ويكفل تقديم الخدمات المصرفية اللازمة لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي، ويعزز من التوجهات الرامية إلى تأسيس مصارف في شكل

شركات مساهمة، وبيئة مناسبة للاستثمار، ووسيط لتعبئة المدخرات، وأداة للاتصال بين المستثمرين والمدخرين، تتعزز فيه التنافسية وتتبوأ من خلاله المصارف الليبية مكانتها كمصارف رائدة إقليمياً "

ثانياً - المبادرات (Initiatives) المنفذة للرؤيا والأهداف المحددة :

تتضمن الخطة الإستراتيجية لإدارة الرقابة على المصارف والنقد 11 مبادرة. وقد تم وضع إجراءات وخطة عمل تفصيلية لتنفيذ كل مبادرة من هذه المبادرات. وفيما يلي عرض لهذه المبادرات، وملخص عن الإجراءات التي سوف تعتمد لتنفيذ كل مبادرة.

1. استكمال الهيكل التنظيمي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد

تتناول هذه المبادرة تطوير الهيكل التنظيمي للإدارة بما ينسجم مع التطورات في القطاع المصرفي الليبي والخطة الشاملة لإعادة هيكلة مصرف ليبيا المركزي. ومن أبرز مشاريع التطوير في هذه المبادرة استحداث قسم للصيرفة الإسلامية بهدف الرقابة على المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى اعتماد مسميات جديدة ووصف وظيفي لجميع الوظائف داخل الإدارة.

2. تطوير قاعدة بيانات واسعة ومتكاملة تتم أتمتها، لتعزيز جهود الرقابة الميدانية والمكتبية

تهدف هذه المبادرة إلى تطوير البيانات المالية والإحصائيات المرسله من قبل المصارف إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد. وقد تم إعداد قوائم جديدة للمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية بالإضافة إلى دليل مفصل لكل منها. كما سيتم تطوير جميع البيانات والإحصائيات الأخرى بحيث تصبح متوافقة مع القوائم المالية الجديدة. إضافةً لذلك، فإن الإدارة بصدد الشروع في أتمة هذه البيانات والإحصائيات بحيث ترسل إلى الإدارة من خلال الوسائط الالكترونية عبر منظومة للمعلوماتية، ويتم التأكد من صحتها ومن ثم استخراج التقارير الاحترافية المطلوبة لأداء مهام الرقابة المصرفية.

3. الاعتماد على تقنية المعلومات، واستخدام الأرشفة الالكترونية، والحد من استخدام الورق إلى أبعد الحدود

تهدف هذه المبادرة إلى توفير أجهزة حاسوب لجميع المراقبين بما يلبي احتياجات الرقابة المصرفية الفعالة والاستفادة من آخر المستجدات في مجال المعلوماتية. كما تهدف إلى تطوير مشروع الأرشيف الالكتروني الذي سيمكن الإدارة مستقبلاً من توثيق عملها بحسب الوسائل التقنية الحديثة وتبادل المستندات، بين أقسام الإدارة عبر شبكة الأرشيف الالكتروني بما يساهم في سهولة انسياب العمل داخل الإدارة ويحد من استخدام الورق إلى أبعد الحدود.

4. مواكبة المستجدات في مجال الرقابة المصرفية، ومراجعة التعليمات السارية بهدف تطويرها تتناول هذه المبادرة تطوير المنشورات والتعليمات الرقابية المصرفية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في كافة المجالات (إدارة المخاطر، السيولة، الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية، الحوكمة، إلخ.) وذلك بما يتماشى مع آخر التطورات في الرقابة المصرفية ومع المعايير الدولية وأفضل الممارسات بالخصوص.

5. ممارسة الرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني وفقاً لمعايير الـ CAMELS وتأمين التكامل والتنسيق بينهما

تعتبر هذه المبادرة من أهم المبادرات الواردة بالخطة الإستراتيجية وهي تهدف إلى تطوير أساليب الرقابة المعتمدة بحيث تصبح مركزة على المخاطر Risk-Focused Supervision. وتتطلب هذه المبادرة قيام أقسام الرقابة المكتبية بإعداد التقارير التالية:-

- تقارير متابعة شهرية عن أوضاع المصارف مستندة إلى البيانات المالية والإحصائيات المرسله من قبل المصارف، بهدف متابعة تطور هذه البيانات والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى متابعة مدى سلامة المؤشرات الرقابية والاحترافية للمصارف ومدى التزامها بالحدود المقررة لبعض النسب المصرفية بحسب التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

- تقارير رقابية سنوية بهدف تحليل الأوضاع الشاملة للمصارف بحسب أسلوب الـ CAMELS واستناداً إلى جميع البيانات والمعلومات والتقارير المتوافرة لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد سواء كان ذلك لجهة التقارير المعدة داخلياً مثل تقارير المتابعة الشهرية وتقارير التفتيش الميداني أو لجهة التقارير الواردة من الجهات الأخرى مثل تقارير المراجعين الخارجيين وتقارير لجان المراقبة وغيرها.

كما تتناول هذه المبادرة تغيير أسلوب التفتيش الميداني المتبع سابقاً والمعتمد بشكل أساسي على مهمات التفتيش الميدانية على فروع المصارف والاستعاضة عن ذلك بمهمات تفتيشية شاملة على مستوى الإدارات العامة للمصارف، استناداً إلى دليل جديد للتفتيش الميداني تم تطويره وفقاً لمنهجية الرقابة على المخاطر.

وبهدف تفعيل عملية الرقابة على المصارف وتأمين شموليتها لكافة المخاطر المصرفية، تستهدف الخطة إيجاد آلية للتنسيق والتعاون بين مهام الرقابة المكتبية والميدانية بما يؤمن التكامل بينهما في إطار تعزيز أعمال الرقابة المصرفية ككل.

6. تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للمراجعة والإفصاح المالي

تتناول هذه المبادرة تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لدى المصارف وذلك بشكل تدريجي وبالتنسيق والتعاون مع المراجعين الخارجيين لدى المصارف. كما تتضمن المبادرة أيضاً قيام إدارة الرقابة على المصارف والنقد بإعداد كتيب أو دليل لإجراءات المراجعة الواجب اعتمادها عند مراجعة حسابات المصارف وذلك بالتنسيق مع المراجعين الخارجيين لدى المصارف وبالاستناد إلى المعايير الدولية للمراجعة.

7. وضع إطار تنفيذي لتطبيق معايير بازل 2 لكفاية رأس المال

تضع هذه المبادرة إجراءات تنفيذية وخطة طريق لتطبيق اتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال في المصارف الليبية في المرحلة المقبلة. تبدأ هذه الخطة من تطبيق معايير بازل 1 بكل مكوناته بما في ذلك مخاطر السوق وصولاً إلى تطبيق بازل 2 وبشكل خاص الدعامة الأولى منها.

8. تطبيق أساليب الرقابة المصرفية المجمعّة على المجموعات المصرفية

تتطرق هذه المبادرة إلى تقنيات الرقابة المصرفية المجمعّة التي يجب أن يقوم بها مصرف ليبيا المركزي للمصارف العاملة في ليبيا، والتي يوجد لديها مؤسسات وشركات تابعة في ليبيا وخارجها. ومن ضمن الإجراءات التي تتضمنها هذه المبادرة هي إعداد المصارف لبيانات مالية موحدة (مجمعة) مع شركاتها ومؤسساتها التابعة ومراقبة هذه البيانات وتحديد بعض المؤشرات الرقابية على أساس مجمع أو موحد وفقاً لما تقتضيه المعايير الدولية للرقابة المصرفية.

9. بناء وتطوير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الرقابة المصرفية

تستهدف هذه المبادرة تعزيز الموارد البشرية في كافة أقسام إدارة الرقابة على المصارف والنقد سواء لجهة تعيين واستقطاب موظفين جدد في مجال الرقابة على المصارف أو لجهة تدريب الموظفين الحاليين والجدد لمواكبة التطورات في مجال الرقابة المصرفية.

10. الإدارة بالأهداف، ومعدلات الأداء

من أهم عوامل نجاح أية مؤسسه هي وضع أهداف محددة وإطار زمني محدد يضمن مساهمة كل إدارة، وكل قسم، وكل موظف في تنفيذ مهام المؤسسة وأن يتم تقييم الموظفين بحسب مدى تحقيقهم للأهداف المحددة. وفي هذا السياق، تم وضع مبادرة خاصة لبند الإدارة بالأهداف لهدف ترسيخ هذا المفهوم بحيث يقوم كل قسم داخل الإدارة بوضع خطة لعمله وأهداف محددة تتناسب مع الخطة الإستراتيجية للإدارة وعلى أن يتم متابعة الأقسام وتقييم موظفيها بحسب أدائهم للخطة الموضوعة.

11. التعاون مع السلطات الرقابية في الدول الأخرى

في ضوء تزايد عدد المصارف الليبية التي تساهم فيها مصارف أجنبية، بشكل استراتيجي، وفي ضوء مساهمات المصرف الليبي الخارجي في مصارف بالخارج، أفردت الخطة مبادرة خاصة تهدف إلى وضع إطار عام للتنسيق وتبادل المعلومات بين مصرف ليبيا المركزي، بصفته السلطة الرقابية والإشرافية على المصارف العاملة في ليبيا، والسلطات الرقابية المصرفية الخارجية سواء كانت تلك السلطات الرقابية متواجدة في البلدان الأم للمصارف الأجنبية التي تساهم في مصارف ليبية أو تلك السلطات المتواجدة في بلدان مضيقة لمصارف أجنبية تساهم فيها المصارف الليبية.

الملحق رقم (2)

أهم القرارات المتخذة تنفيذاً للتشريعات الرقابية، والرقابة المصرفية

خلال سنة 2009م

رقم القرار	تاريخ القرار	الموضوع
قرار الأخ/ المحافظ رقم (22)	2009/2/16	بشان إعادة موظفين موقوفين عن العمل بالمصارف التجارية إلى أعمالهم
قرار الأخ/ المحافظ رقم (23)	2009/2/16	بشان رفع الحظر المفروض على قيام مصرف الأمان للتجارة والاستثمار ببعض العمليات المصرفية
قرار الأخ/ المحافظ رقم (48)	2009/3/29	بشان إنشاء المركز الليبي للمعلومات الائتمانية وتنظيمه واعتماد دليل مهام ومسؤوليات الأقسام والوحدات التابعة له
قرار الأخ/ المحافظ رقم (80)	2009/6/1	بشان وقف مجلس إدارة مصرف السرايا للتجارة والتنمية عن العمل وتكوين لجنة لإدارة المصرف مؤقتاً
قرار الأخ/ المحافظ رقم (94)	2009/6/15	بشان وقف مجلس إدارة مصرف الإجماع العربي عن العمل وتكوين لجنة لإدارة المصرف مؤقتاً
قرار الأخ/ المحافظ رقم (104)	2009/7/2	بشان اتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة
قرار الأخ/ المحافظ رقم (105)	2009/7/2	بشان اتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة
قرار الأخ/ المحافظ رقم (125)	2009/8/5	بشان رفع الحظر على فرعي مصرف الوحدة (فرع سوق الثلاثاء ، وفرع ميدان الجزائر)
قرار الأخ/ المحافظ رقم (127)	2009/8/12	بشان اتخاذ إجراءات حيال عمليات مصرفية مشبوهة
قرار الأخ/ المحافظ رقم (182)	2009/12/1	بشان إعادة تكوين لجنة الإدارة المؤقتة لمصرف السرايا للتجارة والتنمية
قرار الأخ/ المحافظ رقم (189)	2009/12/17	بشان شطب قيد مكتب مئمن قانوني من سجل المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم العقارات بمصرف ليبيا المركزي
قرار الأخ/ المحافظ رقم (195)	2009/12/21	بشان وقف مجلس إدارة المصرف التجاري العربي عن العمل ، وتكوين لجنة لإدارة المصرف مؤقتاً

الملحق رقم (3)

تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية

خلال السنوات 2007م - 2008م - 2009م

المبالغ بآلاف الدينارين

نسبة النمو		2009/12/31	2008/12/31	2007/12/31	الأصول
2008 - 2009	2007 - 2008				
%42	%4	594,724	419,649	402,690	نقدية بالخرينة
%8	%117	758,698	700,030	322,088	صكوك المقاصة
%18	%81	38,567,766	32,788,788	18,148,445	الحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي
%29	0	25,584,286	19,764,347	0	- منها: شهادات إيداع
%6	%57	4,401,699	4,163,611	2,659,405	الحسابات لدى المصارف
%254	%52	635,184	179,301	118,181	الاستثمارات
%4	%58-	33,331	31,996	76,573	القروض والتسهيلات للمصارف
%12	%29	11,779,230	10,520,094	8,124,300	إجمالي القروض والتسهيلات
%6	%21	1,785,507-	1,684,346-	1,397,025-	- ينزل: مخصصات الديون المشكوك فيها
%1	%12	380,263-	377,615-	335,749-	- ينزل: الفوائد المجنبة
%14	%32	9,613,460	8,458,133	6,391,526	صافي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد
%25	%43	625,256	502,146	351,048	صافي الأصول الثابتة
%1	%46	1,088,944	1,075,752	739,324	الأصول الأخرى
%17	%65	56,319,063	48,319,405	29,209,280	مجموع الأصول

نسبة النمو		2009/12/31	2008/12/31	2007/12/31	الخصوم وحقوق المساهمين
2008 - 2009	2007 - 2008				
%9-	%14-	1,472,474	1,622,707	1,880,860	- ودائع وحسابات المصارف
%5-	%5	104,215	109,369	104,491	- القروض والتسهيلات من المصارف
%24	%65	23,557,524	19,027,470	11,560,991	- ودائع وحسابات القطاع العام
%12	%65	15,648,686	14,003,593	8,480,331	- ودائع وحسابات القطاع الأهلي والخاص
%9	%126	7,197,323	6,613,676	2,923,501	- تأمينات نقدية
%34	%52	1,654,859	1,236,674	812,879	- أوامر الدفع
%2-	%100	513,664	526,491	263,222	- مخصصات عامة
%6-	%154	2,471,036	2,640,571	1,038,380	- متنوعات وخصوم أخرى
%15	%69	52,619,781	45,780,551	27,064,656	مجموع الخصوم
%61	%37	2,964,547	1,838,967	1,338,270	الأموال الخاصة
%42	%33	676,371	474,942	357,831	أرباح العام
%48-	%76-	49,698	96,400	402,776	فروقات تقييم أسعار الصرف
%93-	%181	8,665	128,545	45,746	الأرباح القابلة للتوزيع
%17	%65	56,319,063	48,319,405	29,209,280	مجموع الخصوم وحقوق المساهمين
%62	%158	37,495,643	23,098,178	8,952,913	حسابات خارج الميزانية
%45	%259	11,683,591	8,053,364	2,241,272	- خطابات الضمان
%74	%146	25,246,915	14,484,689	5,886,197	- خطابات الاعتمادات المستندية
%25-	%24-	312,812	418,142	552,967	- كمبيالات للتحويل
%78	%48-	252,325	141,983	272,477	- أخرى

الملحق رقم (4)

ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية

خلال سنتي 2008م - 2009م

المبالغ بملايين الدنانير

النسبة من أجمالي أصول القطاع (%) (2008م)	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع (%) (2009م)	مجموع الأصول داخل الميزانية (2009م)	المصرف
41.1	الجمهورية	39.1	22,026.7	الجمهورية
23.5	الصحارى	19.1	10,776.1	الصحارى
14.6	التجاري الوطني	16.9	9,522.2	التجاري الوطني
10.2	الوحدة	13.8	7,745.4	الوحدة
3.8	التجارة والتنمية	3.9	2,184.1	التجارة والتنمية
1.8	المؤسسة المصرفية الأهلية	2.1	1,172.4	شمال إفريقيا (المؤسسة المصرفية سابقاً)
1.3	الواحة	1.3	722.6	الأمان
1.0	الأمان	1.0	562.9	الواحة
0.7	الإجماع العربي	1.0	541.9	الخليج الأول الليبي
0.6	الخليج الأول الليبي	0.6	317.0	الإجماع العربي
0.4	الوفاء	0.5	255.6	المتحد
0.3	المتحد	0.3	190.4	الوفاء
0.2	المتوسط	0.2	116.7	المتوسط
0.2	السرايا	0.2	97.6	التجاري العربي
0.2	التجاري العربي	0.2	86.6	السرايا
%100		%100	56,319.1	المجموع

الملحق رقم (5)

ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية

المبالغ بملايين الدنانير

النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2008) (%)	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2009) (%)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2009	المصرف
39.1	الجمهورية	34.9	32,781.4	الجمهورية
27.1	الصحاري	20.6	19,404.0	التجاري الوطني
16.3	التجاري الوطني	20.5	19,264.8	الصحاري
8.4	الوحدة	14.9	14,046.1	الوحدة
3.1	التجارة والتنمية	2.6	2,431.4	التجارة والتنمية
1.3	المؤسسة المصرفية الأهلية	1.9	1,589.7	شمال إفريقيا (المؤسسة المصرفية سابقاً)
1.3	الواحة	1.0	939.3	الواحة
1.0	الأمان	1.0	925.6	الأمان
0.9	الإجماع العربي	0.9	889.2	الخليج الأول الليبي
0.4	الخليج الأول الليبي	0.5	472.6	الإجماع العربي
0.3	الوفاء	0.3	300.8	المتوسط
0.3	المتوسط	0.3	280.0	المتحد
0.3	المتحد	0.3	254.5	الوفاء
0.2	السرايا	0.1	130.5	التجاري العربي
0.1	التجاري العربي	0.1	104.9	السرايا
%100		%100	93,815.0	المجموع

الملحق رقم (6)

ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة

المبالغ بملايين الديناتير

سنة 2008 مسيحي			سنة 2009 مسيحي		
النسبة من الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف	النسبة من الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف
19.8	363.4	الصحارى	35.1	1,037.8	الجمهورية
18.5	341.1	الجمهورية	17.1	505.6	التجاري الوطني
14.1	260.0	الخليج الأول الليبي	12.9	381.9	الصحاري
11.7	215.6	الوحدة	8.8	256.6	الخليج الأول الليبي
8.2	149.9	التجاري الوطني	7.6	224.4	الوحدة
6.5	120.1	المؤسسة المصرفية الأهلية	5.2	152.8	الواحة
6.4	118.0	الواحة	3.4	111.2	شمال إفريقيا (المؤسسة المصرفية سابقاً)
4.1	75.1	التجارة والتنمية	2.9	84.9	التجارة والتنمية
2.4	43.4	الوفاء	1.5	45.4	الوفاء
2.0	36.8	الإجماع العربي	1.3	38.9	الأمان
1.9	34.1	الأمان	1.2	36.8	الإجماع العربي
1.4	25.3	المتحد	1.1	33.9	المتحد
1.1	20.6	السرايا	0.7	20.7	السرايا
0.8	15.3	التجاري العربي	0.6	18.2	المتوسط
0.8	15.3	المتوسط	0.4	15.2	التجاري العربي
%100	1,834.0	المجموع	%100	2,964.5	المجموع

الملحق رقم (7)
قائمة الدخل المجمعة للمصارف التجارية
خلال السنوات 2007م - 2008م - 2009م

المبالغ بالآلاف الدينانير

2008 -2009	2007 -2008	القطاع المصرفي 2009/12/31	القطاع المصرفي 2008/12/31	القطاع المصرفي 2007/12/31	البند
%25.6	%68.5	1,098,431	874,354	518,962	الإيرادات من الفوائد
%53.0	%206.6	305,517	199,708	65,139	مصروفات الفوائد
%17.5	%48.7	792,914	674,646	453,823	صافي إيرادات الفوائد
%78.4-	1	34,297	158,611	82,664	مخصص الديون المشكوك فيها
%19.2-	%134.4	473,370	586,044	249,975	الإيرادات من غير الفوائد
%2.1-	%65.8	463,321	473,077	285,256	المصروفات من غير الفوائد
%91.1-	%420.2-	10,049	112,967	35,281-	صافي الإيرادات (المصروفات) من غير الفوائد
%22.2	%87.3	768,666	629,002	335,878	صافي الدخل قبل الضريبة
%78.1-	%93.6	81,008	363,720	190,870	مخصص الضرائب
%165.0	%79.0	687,658	259,282	145,008	صافي الدخل بعد الضريبة

الملحق رقم (8)

توزيع فروع ووكالات المصارف التجارية حسب المناطق

الجغرافية بالجمهورية العظمى كما في 2009/12/31

المجموع			المنطقة الوسطى		المنطقة الجنوبية		المنطقة الشرقية		المنطقة الغربية		المصرف
الإجمالي	فروع	وكالات	فرع	وكالة	فرع	وكالة	فرع	وكالة	فرع	وكالة	
153	114	39	16	2	15	2	22	10	61	25	الجمهورية
75	68	7	6	1	2	0	29	4	31	2	الوحدة
65	52	13	7	1	6	3	19	4	20	5	التجاري الوطني
51	41	10	11	0	2	0	13	1	15	9	الصحارى
54	40	14	8	3	5	3	11	0	15	8	المؤسسة المصرفية
30	11	19	3	1	0	0	4	11	5	7	التجارة والتنمية
23	1	21	1	3	0	0	0	4	0	14	الأمان
10	4	6	0	0	0	0	0	0	4	6	المتحد
10	3	7	1	2	0	0	1	4	1	1	الإجماع العربي
3	2	1	0	0	0	0	0	0	2	1	السراي
3	1	2	0	1	0	0	0	0	1	1	الواحة
2	2	0	0	0	0	0	1	0	1	0	المتوسط
2	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	التجاري العربي
2	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	الوفاء
1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	الخليج الأول الليبي
482	342	141	53	14	30	8	100	38	159	81	المجموع

الملحق رقم (9)

مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية المرخص لها للعمل في ليبيا

رت	مكتب التمثيل	تاريخ الموافقة	تاريخ الافتتاح
1	المؤسسة العربية المصرفية - البحرين	1988/08/16	1988/08/16
2	المصرف العربي للاستثمار والتجارة- أريفت	1994/04/25	1994/04/25
3	بنك الإسكان الأردني	1998/06/18	1998/08/15
4	البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)	1998/04/18	1998/09/01
5	بنك الاستثمار العربي الأردني	1997/06/30	1998/10/01
6	المصرف العربي الايطالي - يوباى	1999/08/26	2000/06/13
7	بنك فأليتا المالطي	2000/08/27	2002/01/24
8	بنك قناة السويس	1999/12/28	2002/10/30
9	بنك باواق النمساوي (BAWAG)	2005/02/20	2005/07/21
10	بنك كاليون للتمويل والاستثمار	2005/12/12	2006/02/15
11	بنك تونس العالمي	2005/10/22	2006/04/20
12	بنك بيرايوس (مصر)	2005/10/22	2006/06/01
13	بنك قطر الوطني	2004/10/31	2007/04/19
14	بنك (HSBC)	2006/09/14	2007/06/10
15	بنك تونس العربي الدولي (BIAT)	2006/09/14	2007/09/12
16	بنك سوسيتي جينرال (S.G)	2007/03/14	2007/09/20
17	بنك (BNP PARIBAS)	2006/09/14	2007/11/01
18	مصرف فرنسبنك اللبناني	2007/04/30	2008/01/01
19	المصرف التجاري وفابنك المغربي	2007/06/17	2008/05/30
20	بنك أبوظبي الوطني	2008/05/11	2009/02/22
21	كوميرز بنك الالمانى	2008/08/13	2009/06/03
22	المصرف العربي التونسي الليبي (BTL)	2006/07/06	لم يفتح
23	بنك بيروت	2009/05/27	لم يفتح
24	بنك Uni Credit	2009/04/22	لم يفتح
25	بنك standard chartered	2009/12/29	لم يفتح

الملحق رقم (10)

فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2009/12/31م

نسبة الفائض أو العجز في السيولة 2009 (%)	نسبة الفائض أو العجز في السيولة 2008 (%)	نسبة الفائض أو العجز في الاحتياطي 2009 (%)	نسبة الفائض أو العجز في الاحتياطي 2008 (%)	المصرف
47.5	46.6	2.6	6.3	الجمهورية
56.7	43.2	7.9	11.1	التجاري الوطني
56.9	47.5	0.5	5.1	الوحدة
55.2	59.5	5.4	6.7	الصحارى
51.6	46.0	2.8	1.9	التجارة والتنمية
35.0	29.6	7.7	2.2	المؤسسة المصرفية الأهلية
14.8	14.4	14.4	16.4	الإجماع العربي
58.0	27.7	47.7	20.5	الأمان للتجارة
37.7	71.0	19.1	30.4	الوفاء
70.3	62.0	10.1	27.9	الواحة
44.1	29.1	29.4	32.0	المتوسط
22.1	75.1	12.3	25.5	التجاري العربي
63.3	36.4	22.2	21.4	السرايا
67.0	51.6	12.5	17.9	المتحد
67.5	-	22.1	-	الخليج الأول الليبي

الملحق رقم (11)

المكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المتخصصة في تقييم الأصول والعقارات

المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي

رقم القيد	الاسم
1	مكتب إدريس عمر الباوندي
2	مكتب أبوبكر محمد النعاجي
3	مكتب جبران على الترهوني
4	مكتب مصطفى حسن زهدي
5	شركة قورينا للإستشارات الهندسية
6	المكتب الإستشاري الهندسي للمرافق
7	مكتب دار طرابلس للإستشارات الهندسية
8	مكتب بنغازي للإستشارات الهندسية
9	مكتب أمان للإستشارات الهندسية
10	المكتب الإستشاري للهندسة المعمارية
11	مكتب العروبة للأعمال الهندسية
12	مكتب مصباح عبدالقادر ونيس
13	مكتب المعمار/ مهندسون إستشاريون
14	مكتب بيت الخبرة للإستشارات الهندسية
15	مكتب سالم محمد الإسكندراني
16	مكتب هنيبال للإستشارات الهندسية
17	مكتب محمد كيثار عبدالسلام
18	مكتب الجسور للاستشارات الهندسية
19	شركة مجموعة المهندسين للاستشارات الهندسية
20	مكتب القلعة للإعمال الهندسية والاستشارات
21	مكتب إفريقيا للاستشارات الهندسية
22	شركة أرم للاستشارات والخدمات الهندسية
23	مكتب الأندلس/المهدي سالم عبد الله الشائبي
24	المكتب الهندسي الليبي

الملحق رقم (12)

مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي
للمحاسبين والمراجعين القانونيين

رقم القيد	أسم مدير المكتب
1	محمد علي طرخان
2	محمد بشير البرغتي
3	علي السنوسي المنصوري
4	عبدالسلام كشادة وشركاؤه
5	مكتب الإمارة للمحاسبة والمراجعة
6	الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني
7	منصور محمد عمر الجعدي
8	الطاهر صالح الطياري
9	المنتصر علي التارقي
10	طهير عيسى الجازوي
11	أحمد سليم أبوسنينة
12	أبو بكر علي النيهوم
13	أيوب سعيد العزابي
14	إبراهيم أبو الربيع الباروني
15	الدكتور يونس محمد احشاد
16	محمد حسين كانون
17	مصطفى أحمد عباس
18	علي ميلود أبوقصة
19	سمير إمام أبو راوي
20	مسعود إمام بلقاسم وشركاؤه
21	مفتاح المهدي القريوي وشركاؤه
22	بدر الحاسي وشركاؤه
23	عبدالناصر المهدي قداد
24	عبدالمجيد المهدي قداد
25	عبدالكريم محمد الطرابلسي

..... يتبع الملحق (12)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
26	إبراهيم عبدالله الهوش
27	حسين أبو نواراة وشركاؤه
28	محمود قاسم تنتوش
29	مصطفى البشتي محمد
30	عبد النبي عبدالله السعيطي
31	حسين الزاوي وشركاؤه
32	محمد عمر غويلة
33	مصطفى بكار محمود
34	بشير محمد المحيشي
35	مصطفى علي القراضي
36	صالح خليل الصلابي
37	د . محمود محي الدين بادي
38	مصطفى عامر علي سويبي
39	محمود محمد الصلابي
40	ياسر محمد البرغثي
41	عمر علي عامر
42	عرفات محمد بشير الجفلي
43	سالم سليم المنصوري
44	البشير عمار عون الله
45	خالد محمد مفتاح العقربان
46	مصطفى المختار علي عمار
47	عامر محمد عبد الرحمن المشلفح
48	محمود علي محمود رحال
49	مكتب البيت الإستشاري الوطني
50	د . إدريس عبدالحميد الشريف
51	د . عياد اللافي يونس وشركاؤه
52	مكتب زايد أبوبكر فنيير
53	عمر خليفة المبروك المجذوب

.....يتبع الملحق (12)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
54	مكتب صويديق والنبوري
55	مكتب علي جابر الفيتوري
56	منصور علي الموشم
57	رمضان صالح رحومة
58	علي إمحمد المحلس
59	حسين مسعود الرقادي
60	د . زهير عمرو دردر
61	مختار محمد إبراهيم
62	منير عزيز
63	فيصل مختار سويدان
64	عبد الله عمر الماقوري وشركاؤه
65	أدريس سعيد الحاسي
66	نصر رمضان ترفاس
67	الصدديق مصطفى الرايس
68	الصغير أبوزيد المحجوب
69	فوزي محمد طلويه
70	سعيد يوسف حشاد
71	علي عبدالحميد المقصبي
72	عبدالناصر رجب الحوم
73	د. الأمين خليفة علي الطويل
74	مصطفى علي أبوحميرة
75	أعمار علي الشتيوي
76	إبراهيم الطاهر العلام / شركة المدقق
77	محمد ونيس إبراهيم
78	عبدالواحد العريفي عمر الشارف
79	علي حسن محمد بابا
80	د. سالم محمد بن غربية

.....يتبع الملحق (12)

.....يتبع الملحق (12)

رقم القيد	أسم مدير المكتب
81	محمد عمّار أحمد القدار
82	عبد الرحمن عمران نفد
83	د. جمعة محمد الرقيبي
84	عبد المنعم علي البوسيفي
85	فرج محمد حسن عثمان
86	فاتن مصطفى الشاعرى
87	عبد الحكيم عامر حسين بادي
88	محمد علي الشيباني
89	أحمد محمد غثور
90	خالد الصديق المقريف
91	د. احمد عبد الله بيت المال وشركاؤه
92	صلاح الدين بشير التركي
93	فتحي محمد الغرياني
94	الصادق الفيتوري اشويد (وشركاؤه)
95	الصادق على التارقي
96	عبد السلام محمد الشريف

الملحق رقم (13)

بيان بأسعار الفائدة المدينة والدائنة خلال العام 2009م

نسبة الفائدة الدائنة (%)	نسبة الفائدة المدينة (%)	اسم البنود	المصرف
	7.5 - 7	سحب على المكشوف	الواحة
	6.5	السلف الاجتماعية	
	7.5 - 6	القروض والتسهيلات	
1.25 - 0.91		الودائع الزمنية	
1.0		التوفير	
	6.5	السلف الاجتماعية	المتحد للتجارة والاستثمار
	6.0	سحب على المكشوف	
	4.5	قروض متوسطة الأجل	
	5.5	قروض تجارية	الوفاء
	5.0	قروض موظفي المصرف	
	5.5	سحب على المكشوف	
1 - 1.25		الودائع الزمنية	
	6.0	القروض والتسهيلات	الخليج الأول الليبي
	7.5	سحب على المكشوف	
	7.0	السلف الاجتماعية	
	7.0	قروض عقارية	
1.0		التوفير	
1 - 1.3		الودائع الزمنية	
	6.5	سحب على المكشوف	الإجماع العربي
2.0		الودائع الزمنية	
	7.5	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	المتوسط

	6.5	السلف الاجتماعية	السرايا للتجارة والاستثمار
	6.5	التسهيلات الائتمانية	
2.0		الودائع الزمنية	
5 - 4		التوفير	
	6.5	السلف الاجتماعية	المؤسسة المصرفية الأهلية
	6.0	سحب على المكشوف	
	4.0	قروض الإسكان الريفي والزراعي	
1.25 - 1		الودائع الزمنية	
1.5		التوفير	
	5 - 4	سحب على المكشوف	الوحدة
	7 - 6	قروض تجارية	
	6.5	السلف الاجتماعية	
	1.5	قروض عقارية للموظفين	
	3.0	قروض عقارية للمواطنين	
2 - 0.5		الودائع الزمنية	
0.9		التوفير	
	5.5	السلف الاجتماعية	
	6.0	سحب على المكشوف	التجارة والتنمية
	5.0	قروض تجارية متوسطة الأجل	
1.05 - 0.75		الودائع الزمنية	
1.05 - 0.75		التوفير	
	6.5 - 6	سحب على المكشوف	
	6.5 - 6	السلف الاجتماعية	الأمان للتجارة والاستثمار
	6 - 5.5	قروض طويلة الأجل	
	6.5 - 6	قروض قصيرة الأجل	
	6.5 - 6	تسهيلات ائتمانية	
1.5 - 1.25		الودائع الزمنية (أكثر من 90 يوم)	
		الودائع الزمنية (أقل من 90 يوم)	
1 - 0.75			

	6.5	السلف الاجتماعية	التجاري الوطني
	6.5	القروض والتسهيلات	
	3.0	القروض العقارية	
	6.5 – 5	قروض طويلة الأجل	
1.75 - 1.25		الودائع الزمنية	
1.5		التوفير	
	6.0	سحب على المكشوف	الصحاري
	6.5	السلف الاجتماعية	
	3.0	القروض العقارية	
	6 – 4	فروض متوسطة وطويلة الأجل	
2 – 0.5		الودائع الزمنية	
1.5		حسابات التوفير	
	6.5	على مختلف أنواع الائتمان الممنوح	التجاري العربي
1.75		الودائع الزمنية	
1.0		حسابات التوفير	
	6.5	سحب على المكشوف	الجمهورية
	6.5	السلف الاجتماعية	
	3.0	قروض عقارية	
	6 – 5	قروض تجارية	
	6 – 4	قروض مشتركة	
2.5 - 1.5		التوفير	
1 - 0.75		الودائع الزمنية	

الملحق رقم (14) أهم المنشورات الصادرة عن

إدارة الرقابة على المصارف والنقد

خلال السنة 2009م

المنشورات الصادرة خلال عام 2009م :-

رقم المنشور	الموضوع	التاريخ
2009/1	بشأن إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (85) لسنة 2008م بشأن وضع ضوابط تنظيم مركز النقد الأجنبي المسموح الاحتفاظ به.	2009/02/10
2009/2	بشأن إلغاء المنشور أ ر م رقم 1999/1 بشأن عدم السماح بتكوين مخصصات الإجازات ، وبذلك يكون على المصارف التقيد بالتشريعات النافذة عند الموافقة على منح إجازات للعاملين بها وعند صرف مقابل الإجازات المتراكمة لهم.	2009/04/8
2009/3	بشأن إحالة صورة من قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (57) لسنة 2009 م بشأن تعديل أسعار الفائدة على المعاملات المتعلقة بشهادات الإيداع.	2009/04/8
2009/4	بشأن إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 2009 بشأن تعديل سعر إعادة الخصم بحيث يكون (4%) .	2009/04/08
2009/5	بشأن إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (13) لسنة 2009 م بشأن تعديل القرار رقم (71) 2008م، بتقرير حكم في شأن تسوية مبالغ الحوالات المنفذة للإغراض التجارية .	2009/04/19
2009/6	بشأن ضرورة التقيد بالتعليمات الصادرة بخصوص مبدأ الفصل بين وظيفة عضوية مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام ، وعدم منح أي تسهيل أو فتح اعتماد مستندي لأعضاء مجلس الإدارة.... الخ ، إلا بموافقة الجمعية العمومية .	2009/05/16

2009/06/21	بشان وضع ضوابط للحد من المخاطر المصاحبة لفتح الاعتمادات المستندية بتغطية جزئية .	2009/7
2009/07/29	بشان إحالة صور من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (21) لسنة 2009 بشأن تعديل القرار رقم (48) لسنة 2005 م بشأن اعتماد إصدار نموذج (النظام الأساسي لمصرف تجاري)	2009/8
2009/08/19	بشان الإذن للمصارف التجارية بتقديم المنتجات المصرفية البديلة والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	2009/9
2009/08/30	بشان وضع جملة من الضوابط للحد من المخاطر المصاحبة لفتح الاعتمادات المستندية بتغطية جزئية.	2009/10
2009/09/30	بشان إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (31) لسنة 2009م، بشأن تعديل أسعار الفائدة على المعاملات المتعلقة بشهادات الإيداع وفقاً لما هو مبين بالجدول المرفق بالقرار.	2009/11
2009/09/30	بشان إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (30) لسنة 2009م تعديل سعر إعادة الخصم بحيث يكون (3%) .	2009/12
2009/12/01	بشان وضع ضوابط لفتح الحسابات المصرفية بالمصارف التجارية.	2009/13

الملحق رقم (15) أهم الرسائل الدورية الصادرة عن

إدارة الرقابة على المصارف والنقد

خلال السنة 2009م

رقم الرسالة	الموضوع	التاريخ
2009/10	بشأن تحديد فترة المدير العام (لمصرف تجاري) المكلف لأي سبب كان بستة أشهر فقط ولمرة واحدة .	2009/01/15
2006/21	بشأن إلغاء العمليات السابقة الصادرة بموجب الرسالة الدورية رقم (2008/143) بشأن عدم فتح أي حسابات جديدة لدى المرسلين بالخارج إلا بعد أخذ الموافقة من مصرف ليبيا المركزي.	2009/02/05
2009/26	بشأن منح الإذن للمصارف التجارية للقيام بتمويل شراء أسهم الشركات المساهمة بمنح قروض للمواطنين الليبيين للاستثمار في الأسهم المعروضة من خلال سوق الأوراق المالية وفقاً للضوابط المذكورة بالرسالة .	2009/02/12
2009/30	بشأن تنبيه المصارف إلي بعض الملاحظات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تركيب أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع (P.O.S) والعمل بها.	2009/02/18
2009/33	بشأن التقيد والالتزام بإحالة الميزانيات التقديرية في مواعيدها المحددة.	2009/02/22
2009/44	بشأن وضع ضوابط لسفر رؤساء مجالس الإدارة بالمصارف التجارية والمدراء العامون.	2009/03/25
2009/63	بشأن إحالة نموذج طلب الحصول على موافقة لإفتتاح فرع مصرفي.	2009/05/11
2009/182	بشأن صورة من قرار نائب المحافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (69) لسنة 2009م بشأن شطب قيد مكتب عوينة للاستشارات الهندسية من سجل مكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات بمصرف ليبيا المركزي.	2009/12/22

الملحق رقم (16)

تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2008م - 2009م

المبالغ بآلف الدولار الأمريكي

الخصوم			الأصول		
2009م	2008م	البيان	2009م	2008م	البيان
10,166,203.9	14,652,085.6	الودائع	9,314,911	12,561,931.1	نقدية وأرصدة لدى المصارف
22,621.1	72,843.9	أرصدة دائنة وخصوم أخرى	1,421,440.6	1,665,167.0	صافي القروض والتسهيلات
260,435.4	221,471.7	المخصصات	2,396,631.9	2,250,415.2	الاستثمارات و المساهمات
2,705,314.1	1,614,002.0	حقوق المساهمين	9,853.4	70,917.1	أرصدة مدينة وأصول أخرى
			11,737.7	11,972.7	الأصول الثابتة
13,154,574.5	16,560,403.3	مجموع الخصوم	13,154,574.5	16,560,403.3	مجموع الأصول
7,910,655	6,225,608	إلتزامات عرضية	7,910,655	6,225,608	إلتزامات عرضية